حال مصر ٢٠١٠

عام قبل الثورة

الكتاب أعضاء المجلس الاستشاري لمنتدى البدائل العربي (أبجديا):

- **أنيسة حسونة**، مدير عام مؤسسة د. مجدي يعقوب الخيرية، من أبرز قيادات المجتمع المدني في مصر، ومتخصصة في قضايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.
- **جميل مطر**، مدير المعهد العربي لدراسات التنمية والمستقبل: مفكر عربي معروف، عضو مجلس إدارة "مركز دراسات الوحدة العربية"، وكاتب مهتم بقضايا التحول الديمقراطي في الدول العربية.
- **عمرو الشوبكي، رئيس منتدى البدائل العربي**، شارك في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية، وله العديد من الكتب والمؤلفات، خاصةً عن الحركات الإسلامية، والإصلاح السياسي في مصر، والعلاقات العربية الأوروبية.
- **عمرو حمزاوي**، مدير الأبحاث وباحث أول في مركز كارنيغي للشرق الأوسط: أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.
- **محمد العجاتي، المدير التنفيذي للمنتدى**، باحث متخصص في مجال المجتمع المدني، الحركات الاجتماعية، والإصلاح في المنطقة العربية.
- **هاني رسلان**، رئيس تحرير ملف الأهرام الاستراتيجي، ورئيس برنامج دراسات السودان وحوض النيل بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ومقرر لجنة السودان بالمجلس المصري للشئون الخارجية، ومتخصص في الشئون السودانية.
- **هبة رءوف**، أستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة: أستاذ العلوم السياسية، وأحد أبرز الباحثين في مجال الحركات الإسلامية، التحول الديمقراطي، وحقوق المرأة.

بيانات المطبعة : الوادى للتجهيزات الفنية

ورقم الإيداع

فهرس

مقدمة: ولهذا حدثت الثورة – د. عمرو الشوبكي – رئيس منتدى البدائل .....
الفصل الأول: التطور الديمقراطي والانتخابات في مصر .....
مسار السياسة في مصر – أ/جميل مطر.....
إعادة تأهيل النظام المصري– د/هبة رءوف .....
الشيطان والتفاصيل.. والمنعطفات والبديل – د/هبة رءوف.....
مجمع الشوم ونواب العار– د/عمرو الشوبكي .....
معارضة بحكم الظروف – د/عمرو الشوبكي.....
المواطن الحائر بين الحكومة والمعارضة – د/عمرو الشوبكي .....
ثمانية أسباب لدعوة المعارضة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب المقبلة – د/عمرو حمزاوي .....
استراتيجيات النظام المصري و إبراهيم عيسى – أ/محمد العجاتي .....
اللجنة العليا للانتخابات وأمور أخرى – د/عمرو حمزاوي .....
تشوهات الحياة السياسية المصرية كما تظهرها برامج الأحزاب الانتخابية – د/عمرو حمزاوي.....
تداعيات الانتخابات البرلمانية – نزع الشرعية وأزمة السياسة الرسمية – د/عمرو حمزاوي .....
الفصل الثاني: الحركات السياسية الدينية.....
اعتقالات الإخوان.. هل من جديد؟ – د/عمرو الشوبكي.....
الإخوان بمجلس الشعب (٢٠٠٥-٢٠١٠).. كشف حساب أولي – د/عمرو حمزاوي .....
الجماعة: مسلسل فى عالم آخر (١-٢) – د/عمرو الشوبكي.....
بين إخوان المسلسل وإخوان الواقع (٢-٢) – د/عمرو الشوبكي.....
الأسئلة التى لم يجب عنها الإخوان – د/عمرو الشوبكي.....
«الإسلام هو الحل» ليس حلاً – د/عمرو الشوبكي .....
الفصل الثالث: الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني .....
الانتفاضة غير السياسية – د/عمرو الشوبكي.....
حركات الاحتجاج الاجتماعي العربي: إلى أين؟ د/عمرو حمزاوي.....
مستقبل المجتمع والسياسة في مصر – ملاحظات للحوار – د/عمرو حمزاوي .....
لا تقل "مضرب" بل قل "معتصم" – أ/أنيسة حسونة.....
نظرات في القوة.. والتمكين – د/هبة رءوف عزت .....
وفاة خالد سعيد أو رفع كلفة التعذيب داخليًا وخارجيًا – د/عمرو حمزاوي.....
حين تعجز الدولة عن محاسبة المخطئين – د/عمرو الشوبكى.....

الفصل الرابع: الاحتقان الطائفي والمواطنة .....
التدين المغشوش – د/عمرو الشوبكي .....
الاحتقان الطائفي في مصر: تخاذل الدولة والمجتمع – د/عمرو حمزاوي .....
الفتنة التي نصر على إيقاظها – أ/أنيسة حسونة .....
الحريات الدينية في مصر مطالب داخلية وضغوط دولية وتجاهل حكومي – أ/محمد العجاتي .....
كيف تعمقت الطائفية؟ – د/عمرو الشوبكي.....
الفصل الخامس: السياسة الخارجية العلاقات الإقليمية.....
الجدار ومشروع التوريث – أ/محمد العجاتي.....
حين تتحرك البرازيل – د/عمرو الشوبكي.....
مصر بين خطاب الاستدعاء و خطاب الاستبعاد – أ/محمد العجاتي.....
في تحليل الموقف الرسمي المصري من الحرب الإسرائيلية على غزة – د/عمرو حمزاوي.....
إلى أين يتجه الشرق الأوسط؟ – د/عمرو حمزاوي .....
الحوار بين شريكي الحكم وموقف مصر من وحدة السودان – أ/هاني رسلان .....
العالم يتزاحم ثانية على أفريقيا.. والعرب من القمة يراقبون – أ/جميل مطر .....
أحاديث سودانية: تساؤلات حول مصر وتقرير المصير لجنوب السودان – أ/هاني رسلان .....
الحاجة إلى مصر تتصاعد – أ/جميل مطر .....

مقدمة

ولهذا حدثت الثورة – د. عمرو الشوبكي – رئيس منتدى البدائل

حين يصدر منتدى البدائل العربي كتابا يرصد فيه جانبا من أحوال مصر عام ما قبل الثورة، فإن القارئ الكريم لن يدهشه كثيرا حدوث الثورة، فالمحاور الخمسة التي رصدت (التطور الديمقراطي والانتخابات، الحركات السياسية الدينية، المجتمع المدني والحركات الاحتجاجية، الاحتقان الطائفي والمواطنة، السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية) في هذا الكتاب، تدل على عمق الأزمة التي شهدتها مصر على مدار ٣٠ عاما من حكم الرئيس المخلوع، وكيف أن مقدمات ٢٠١٠ أدت إلى نتائج ٢٠١١.

إن قيام الثورة المصرية لم يكن مصادفة أو رد فعل عشوائي، إنما هو حصاد كامل لسياسات مرة اعتمدت على المواءمات والتلفيق، وأظهرت بطانة جديدة طفحت طوال السنوات الماضية على سطح الحياة العامة، فقادت مؤسسات الدولة إلى ما يشبه الانهيار، وسيطرت على صحف الحكومة رغم جهلها، وجثمت على صدور الناس رغم أنفهم.

لقد عرفت مصر ليس فقط نظاما غير ديمقراطي، إنما نظام معدوم الكفاءة والخيال جعل، لأول مرة في تاريخ مصر المعاصر، معيار الاقتراب من السلطة ليس فقط الولاء، كما جرى في العصور السابقة، إنما الجهل والفساد وانعدام الكفاءة، فشهدنا الانهيار الحقيقي في مؤسساتنا الحكومية والعامة، وفساد الإدارة وخطايا الحلول الأمنية وتجريف الحياة السياسية والثقافية، وإهدار كرامة البشر وغياب أي نظام للمحاسبة، بصورة جعلت الناس لا ترى حلا لمصائبها إلا الثورة.

إن حصاد الثلاثين عاما هو أن يبقى الجميع في الغرف المغلقة، حتى الأحزاب الشرعية، ولم يكن مسموحاً لأحد بأن يمارس العمل السياسي بجدية، وأن ينزل الشارع بغرض تداول السلطة مع الحزب الحاكم، وبما أن الأخير تجمد في مكانه وغير قادر على منافسة أحد في الشارع، فأصبح مثل التلميذ البليد في حاجة إلى مساعدين من أجل الحكم أو ادعاء النجاح، فكان الأمن هو ملاذه الوحيد.

لقد ظهر في مصر جيل جديد رفض أن تقتل طموحاته أو تختزل في الهجرة المميتة عبر البحر، أو الحرق في قلب الشارع، ورفض إهانات الرئيس السابق لكل الشعب المصري حين اعتبر أن احتجاجهم على تزوير الانتخابات نوع من التسلية.

إن من يقرأ هذا الكتاب سيعرف لماذا حدثت الثورة وكيف أن فصوله المختلفة شاهدة على أحوال مصر ومحيطها الإقليمي لكي تقول لنا إن الثورة كانت حتمية، فقد نجحت ليس فقط في تنحية رأس النظام القديم، إنما قدمت أيضا صورة «المصري الجديد» أو «المصري الآخر» الذي غيبه النظام ثلاثة عقود حتى عاد منتفضا ضد الظلم والفساد.

إن جمهورية الخوف التي فرضها مبارك على الناس قامت على عزل كل طبقة عن الأخرى، وخوف كل تيار سياسي من الآخر، وابتعاد المسيحيين عن المسلمين، وفصل النساء عن الرجال.

وجاءت الثورة لتقدم نموذجاً فريدا ليس فقط في الاحتجاج على الظلم، إنما في بناء صورة «المصري الجديد» وهو يهتف: «ارفع رأسك فأنت مصري»، بعد أن اختفت صورة المصري السلبي لتحل مكانها صورة المصري الثوري، وشاهدنا ميدان التحرير يكسر ثنائيات جمهورية الخوف التي حاصرنا بها النظام السابق.

فالأغنياء الذين اختاروا أن يعيشوا في بيوت معزولة خارج المدن، خوفا من الفقراء جاءوا إلى ميدان التحرير واكتشفوا أن فقراء مصر هم أنبل من فيها، وأن القيم التي جمعتهم من أجل إسقاط الاستبداد والقهر كانت واحدة رغم ما بينهم من فروق اقتصادية، وأن خوف الطبقتين الوسطى والعليا من النزول إلى الحدائق والميادين العامة حتى لا يختلطوا بالجماهير، قضت عليها ثقافة ميدان التحرير ورأينا كل الشرائح الاجتماعية تناضل من أجل التغيير دون حادثة تحرش جنسي واحدة أو اعتداء لفظي واحد.

إن المسيحيين الذين أخافهم الحكم على مدار سنوات من المسلمين قائلا لهم إن مَن يحميكم هو الأمن وليس الشعب المصري، اكتشفوا أن هذا الأخير أكثر نبلا وتسامحا من كل من كان في نظام مبارك، وأن صور التعايش الفطري في «جمهورية ميدان التحرير» بين المسلمين والمسيحيين كانت أكثر أصالة وروعة من كل قبلات الوحدة الوطنية المزيفة، وأن السياسيين الذين فشلوا في التنسيق في الغرف المغلقة نجحوا في العمل في قلب الثورة وبين شبابها.

إن مصر التي اختزلها نظام مبارك في الحزب الوطني والإخوان، أكدت الثورة أنها أكبر بكثير من الاثنين، وأن العالم الذي أخافه مبارك بالإخوان تأكد أنه يمكن دمجهم في أي نظام سياسي ديمقراطي، وأن الاستبداد هو الخطر الوحيد الذي يهدد مصر لا الديمقراطية.

إن كتاب منتدى البدائل العربي الذي بين يدي القارئ هو جزء من مشروع بناء مركز بحثي مستقل وملتزم أيضا بقضايا الإصلاح والديمقراطية، وإن ما كتبه خبراء وباحثو المنتدى على مدار عام يدل على أنهم آمنوا بالتغيير والإصلاح، وجاءت الثورة لتحول هذا الإيمان إلى برنامج عمل حقيقي.

الفصل الأول

التطور الديمقراطي والانتخابات في مصر

مسار السياسة في مصر[١]

أ/جميل مطر

"الشعب غير مهتم بالديمقراطية".. عبارة سمعناها تتردد بكثرة خلال الأشهر الماضية. وفي أغلب الأحوال كان المرددون من المسئولين الكبار والناطقين باسمهم ليس صعبا، فهم سبب التكرار الملحوظ في استخدام هذه العبارة. وليس ببعيد جدا عن الدقة التحليل الذي قدمه أكثر من محلل سياسي يعربون فيه عن اعتقادهم بأن المسئولين عن التخطيط للمرحلة المقبلة ربما قرروا توجيه حملتهم السياسية والإعلامية إلى قطاع من الشعب عاطل عن العمل، وفاقد الأمل في تحسن ظروف معيشته، ومتشكك في كل شيء، وغير مبالٍ بمصر حاضرا ومستقبلا .

كان واضحا على امتداد سنوات أن الرسالة السياسية والإعلامية التي توجه بها أهل الحكم في مصر إلى الرأي العام تركز على أن النظام الحاكم، قيادة وحزبا وموظفين كبارا، ليس مسئولا عما جرى لمصر. تارة كانت الحروب مع إسرائيل المسئول وتارة كانت القوى المعادية التي لا تريد لمصر الخير. ثم جاءت فترة اختاروا الشعب ليكون المسئول عن كوارث مصر. سمعنا عن هذا الشعب أنه لا يرسل أولاده إلى المدارس، ويأكل بشراهة، ويردم القنوات والمصارف بمخلفاته، ويشعل في الحقول نارا ليفسد المناخ، ولا يحسن انتقاء نوابه وممثليه، ويفضل حال التخلف عن أحوال التحضر والتقدم. وأخيرا قرروا عزف نغمة مختلفة تماما .

النغمة الجديدة في الرسالة السياسية والإعلامية نغمة محددة ودقيقة وموجزة عنوانها «مشكلة مصر في نخبتها». تقول الرسالة في صيغتها الجديدة إن هذه النخبة تقف وراء جميع أزمات البلد، فهي وراء الفشل الاقتصادي وسوء إدارة المرافق وانهيار الأخلاق والفتنة الطائفية ووراء دعوات التطرف. هذه النخبة التي اختارت قطاعات فيها ألا تتوحد مع إسرائيل ضد لبنان وفلسطين وإيران، بدت أمام العالم الخارجي وأمام شعب مصر منقسمة، فأصابت بالضرر الشديد سياسة مصر الخارجية وبالشلل العمل الداخلي، بينما لو أنها توحدت وراء سياسات تحت عنوان الوطنية المصرية أو الأمن القومي أو تحت أي عنوان آخر لحققت نتائج أخرى. لا تخفي الرسالة استنكار أهل الحكم تشدد قطاعات في النخبة في معارضة التوحد مع إسرائيل ضد العرب والمسلمين، ولا تخفي في الوقت نفسه استنكارهم ضعف وتردد نخبة الحكم الإعلامية والحزبية في الدفاع عن موقف التوحد مع إسرائيل والولايات المتحدة .

---

١ جريدة الشروق ٢٠١٠/٢/١٨

وتقول الرسالة، إن النخبة المصرية حين تدعو إلى الديمقراطية وتطالب بمشاركة الشعب في صنع القرار فإنها في الحقيقة تحاول التغطية على فشلها في تحسين أحوال الناس ورفع مستوى معيشتهم وتحقيق الأمن الاقتصادي لهم، ولذلك يتعين أن يفهم الناس أن هذه الدعوات للمشاركة لا تخرج عن كونها شعارات نخبوية غير ذات جدوى لأنها لا تتوجه إلى مشكلات الجماهير المعقدة بغرض حلها. الناس تريد حلولا لمشكلاتها اليومية ويجب أن تعرف أن «النخبة» هي التي صنعت هذه المشكلات، ثم عقدتها وفشلت في تقديم حلول عملية لها، وبطرحها الديمقراطية حلا، تحاول الآن التهرب من مسئولياتها وتبرير استمرار وجودها في الساحة .

قد لا يعرف المسئولون عن الترويج لهذه الرسالة أنهم يلعبون لعبة حرجة، ما كانوا ليلعبوها لو لم يكونوا مقتنعين أن الوضع في مصر وصل إلى نقطة اللاعودة، والأخطر ربما، أن يكونوا قد شعروا بأن مسار السياسة الحالي في مصر اقترب من خط النهاية. نعرف من تجارب سابقة أن إثارة الجماهير ضد النخبة والتمييز المتعمد بين النخبة السياسية ونخب غير سياسية، وإشعال الخلافات والانقسامات بين النخب وداخل كل نخبة كلها أعمال تفتح الباب أمام مغامرة، مهما تحسبوا، ستكون لها عواقب وخيمة. يعتقد أصحاب الرسالة الإعلامية أن الشعب سيتعاطف مع الحكومة التي تعرض عليه حلفا ضد النخبة المتسببة في تدهور الحال، وفي سبيل التوصل إلى هذا الحلف هم مستعدون لتقديم قرابين من «نخبة الحكومة» لتذبح أمام الشعب في قضايا فساد أو قضايا إهمال، على أمل أن ينهض من ناحيته ويقدم قرابين من نخبة المعارضة فيعلن رفضه لرموز. بعض هذه الرموز يبشر بحلول لمشكلات، وبعضها بوجوده على الساحة، يبرهن على أن في مصر بدائل في الأفراد المخلصين وفي التوجهات الوطنية . لا تنكر نخبة الحكم أن الأخلاقيات والمعنويات العامة تدهورت إلى حدود مخيفة. يقولون إنها مسئولية النخبة.

يعرف أهل الحكم أنهم جزء من هذه النخبة جاءوا منها وسيعودون إليها، ومسئوليتهم أكبر لأنهم هم المكلفون بتجنيد المهارات المطلوبة للإدارة والحكم، هم المسئولون عن توظيف مهارات النخب الأخرى ومواهبها وتأهيل نخب جديدة. ومع ذلك نسمع دائما في الجلسات الخاصة والاجتماعات المغلقة مسئولين سياسيين كبارا يصفون باستفاضة حال الانهيار في منظومة الأخلاق وتفشى الفساد وسوء الإدارة، ويجأرون بالشكوى من تدخل بعض أجهزة الأمن في حياتهم وحياة الناس وخصوصياتهم ودورها المتصاعد في شئون الاقتصاد والتنظيمات الاجتماعية، بل ودورها المؤثر بشدة في عملية صنع السياسة الخارجية .

أخشى أن نكون بالفعل على أبواب مرحلة سيتضاعف فيها شعور بعض رجال الحكم بأنه واقع تحت حصار تفرضه، في جانب منه، قطاعات في النخبة من المطالبين بممارسة حقهم في المشاركة السياسية والساعين للوصول إلى الحكم، وتفرضه في جانب آخر قطاعات واسعة من أهل الفقر وسكان العشوائيات والناس الزاحفة على المدن وأفراد الطبقة الوسطى، وهم الأكثر دراية بالظروف التي تعيش فيها الطبقات الوسطى وتطلعاتها المشروعة ودورها في بناء المستقبل في كثير من دول العالم. ولا يخفي بعض المنخرطين في كواليس أهل الحكم والمطلعين على سباقات النفوذ أو الثروة

أو كليهما حقيقة أن بين أهل الحكم كثرة من المتعثرة أحلامهم، ومن المحتجين على عدم العدالة في توزيع المغانم التي هي في رأيهم حق لهم جميعا. هؤلاء أيضا يشكلون جانبا من الحصار المفروض على قيادات أهل الحكم. وكلما زاد الحصار استحكاما زادت رغبة بعض أهل الحكم في اللجوء إلى عناصر وقطاعات من خارج دائرة «المجتمع السياسي»، وبينهم مطاريد ومسجلون خطر وإرهابيون بالسليقة أو بالتدريب والتلقين لكسر هذا الحصار وإشعال «فتنة أهلية» داخل النخب، حاكمة ومحكومة .

من ناحية أخرى، لا أستبعد أن يؤدى استحكام الحصار من ناحية والخوف من تدخل الأجانب، وبخاصة الأمريكيون، إلى تقديم موعد تسديد دفعة أخرى من التنازلات في السياسة الخارجية. ولن تكون المرة الأولى التي تستفيد فيها أطراف خارجية من أزمات الحكم في مصر. والمثال الأبرز في تاريخنا المعاصر هو إسرائيل التي كانت دائما أول المستفيدين من هذه الأزمات. استفادت من أزمة الحكم التي خلفتها أحداث الانفصال واستمرت حتى أعتاب هزيمة١٩٦٧، واستفادت من أزمة الحكم في أعقاب انتفاضة الفقراء في عقد السبعينيات حين حظيت بزيارة القدس وما تلاها .

لا أحد إلا كاره لشعب مصر أو غير مبال وغير معنى، يريد أن تستمر الأسباب التي أوصلت مصر إلى حالها الراهن. لقد قامت معظم القوى السياسية المصرية على امتداد سنوات بعمليات نقد ذاتي في حدود ما سمحت به الظروف والضغوط، واشتغلت مراكز بحث ودراسات بفحص الحالة أو الحالات المصرية وتوصلت إلى خلاصات ونتائج، وإن أيضا في حدود ما سمحت به الظروف والضغوط، ونصبت ندوات ومؤتمرات يتبادل فيها الكلمات ممثلون عن جميع أفرع النخبة المصرية، وخرجت بتوصيات ورغبات لإصلاح الحالة المصرية. وفي آخر الأمر تداولت نخبة الحكم واستقر الرأي فيها على النزول إلى الساحة بحملة إعلانية تتضمن وعودا بالإصلاح انتهت بعدد من قرارات إصلاحية مرتفقة بقيود تمنع التغيير .

وبعد سنوات اكتشفت كل النخب أن حال مصر ليس أفضل مما كان عليه قبل حملة الإصلاح وقراراته، بل لعله ازداد سوءا مما اضطر نخبة الحكم إلى معاودة النزول إلى الساحة. ولكن هذه المرة، بإجراءات ردع أشد وسياسات إعلامية تعكس توترا شديدا وسياسات خارجية لا تعبر عن حقيقة الأوضاع الجيوستراتيجية في المنطقة ولا تعكس طموحات الأمة المصرية .

أملنا الوحيد للخروج من الأزمة الراهنة تدشين حوار وطني لا يستثنى أحدا، وتضمن سلامته تعهدات صريحة وحازمة بالابتعاد عن الغوغائية واحترام كل الأفراد والأفكار.

إعادة تأهيل النظام المصري[٢]

د/هبة رءوف

صورة وزير الصحة المصري علي الصفحة الأولى في الأهرام مبتسمًا وسط فريق الأطباء الذي أجري عملية جراحية للرئيس في مصر صورة مخزية ومهينة لوطن بأكمله، ولم أفهم كيف يترك وزير الصحة ملف الفساد في التأمين الصحي مفتوحًا وأحوال مستشفيات الدولة في هذه الحالة المزرية وأزمة معهد الأورام والمرضي النائمين علي الأرض والأولويات المختلفة في وزارة الصحة مكدسة فوق مكتبه ويذهب مع الرئيس. هل هذا وزير صحة مصر أم وزير البلاط الملكي؟

المعضلة الأكبر هو أن يفعلها ثم يتم نشرها- عادي- ولو أنه ذهب يومين عطلة نهاية الأسبوع وعاد لما شعر أحد بالأمر، خاصة لو أقنع نفسه ومن حوله بأنه موقف إنساني وأنه تربطه بالرئيس صداقة وأن هذا شأن شخصي. لكن يبدو أن نخبة النظام لم تعد تميز بين المؤسسي الرسمي.. والشخصي، ولا السيادي القومي.. والفردي، وهذه مشكلة ضخمة ضربت كل القطاعات، وتساؤلات صحف المعارضة عن إدارة رئيس الوزراء لموضوع تعارفه الأسري مع خطيبته مثال صغير، حتى القطاع الأمني الذي شكونا وسنظل نشكو من احتكاره للشوارع وضربه عرض الحائط بالقواعد وانتشار الفساد فيه وإهانته لكرامة المواطنين كل يوم بل ترويعهم بدلاً من تأمينهم أصيب بهذا منذ زمن، وما يحدث اليوم من نقاش عام حول أمن الدولة واعتدائهم علي المواطنين بالضرب والتعذيب وآخر جرائمهم مع الدكتور طه عبد التواب في الفيوم الذي أهانه وعذبه أمن الدولة هناك لاستقباله البرادعي أمر لا يمكن السكوت عنه.. ومن أجمل ما قرأت مؤخرا القصة القصيرة التي كتبها علاء الأسواني علي صفحات الشروق عن الدم علي كف ضابط أمن دولة الذي لم يعد يجدي غسله ولا مسحه فقرر في النهاية الاستقالة من الجهاز.. نهاية متخيلة، وإن كنت أتمني أن تكون النهاية الحقيقية تغييرًا حقيقيًا في الجهاز الذي يحتاج إلى وقفة مراجعة جادة بشأن أثر ما يفعله علي شرعية النظام الذي يزعم حمايته قبل شرعية الدولة ذاتها التي اهتزت في عين المواطن.

هذا نظام يتستر القائمون عليه بشبكة مخيفة من العلاقات غير الرسمية، وعلاقات فساد مركبة تتم من خلال قواعد وقوانين وضعها أفراده لضمان سيطرتهم ومراكمة ثرواتهم، وخلق مساحات تعيد إنتاج البطش والهيمنة، وتحفظ مساحاتهم المتضخمة في حين يغزون مساحاتنا، ويؤمنون أبناءهم في حين يستحلون كرامة أبنائنا، وفي ظل هذا الوضع تفقد أجيال كاملة الأمل في التغيير وتسقط في الإحباط، ويصبح بأس الناس بينهم شديد، فيفقدون شعورهم بالانتماء ويسبون البلد ليل نهار ويستشري العنف الاجتماعي بشكل غير مسبوق حتى في أبسط تفاصيل الحياة اليومية.

---

٢ جريدة الدستور المصرية ٢٠١٠/٣/١٤

تأملت هنا من قبل في فكرة البديل السياسي، وقلت إن المشكلة في نخبة المعارضة الحالية، وفي صمت الجماهير الغفيرة، لكننا أيضاً نحتاج لأن نفكر في مشكلة جهاز الدولة الذي يحكم مسارنا والذي يحتاج لإعادة تأهيل كاملة كي يمكن تغيير المشهد.

لكن يثور مجددا سؤال: هل نغير النظام فيتغير الجهاز ونري أثر التغيير متداعيا من أعلي إلى أسفل حتى يشعر به المواطن، أم نصعد بالتغيير من أسفل؟.. فيصمم كل مواطن علي الحصول علي حقه وعلي الدفاع عن كرامته في كل موقف، ويتضامن الناس مع كل مظلوم حتى النهاية إلى أن يحصل علي حقه؟

طلب مني قارئ اتصل بي وأنا أكتب المقال أن أكتب عن الأقصى، وعما يجري في القدس، ونحن لن نتوقف عن نصرة القدس ودعوة الأنظمة لحماية الأقصى، لكن المشكلة في تقديري أن تلك الأنظمة لن تتحمس للأقصى ما دامت لم تحترم أضعف مواطن في أقصي بقعة في الوطن ولم توفر له الحد الأدنى من العيش الكريم، وأن هذه السدود والحدود تحول بيننا وبين أن نشعر بالأمن كما نوفره لغيرنا وندافع عن حقهم فيه.

مستقبل النهضة العربية-والإسلامية- يبدأ من هنا، وعندي من الشعور بمركزية مصر ودورها التاريخي وقدرها أن تكون ما كانته عبر القرون علي خريطة العالم والمنطقة ما يدفعني للقول بلا فخر ولا استكبار بل بعنفوان وكبرياء إن التغيير في العالم العربي يبدأ من هنا.. لا من أبراج يتطاول أصحابها في البنيان ولا من مجتمعات تحولت لساحات تسوق ولا من أرض دمرتها تنازعات الطوائف وحروب القبائل.

هذا النظام فقد الرؤية، وفقد المصداقية، وفقد الكفاءة، وصار يحكمنا بالخوف، وهو ما أورث العديد من القائمين عليه في قطاعات مختلفة وعلي كل المستويات أمراضاً نفسية تحتاج إلى علاج.. وخللا في السلوك يحتاج لإعادة تأهيل، وعلي الناس أن تطالب وتضغط بكل السبل وتدفع نحو التغيير لأن الحرية تحتاج إلى يد تدق علي بابها حتى.. يفتح.

الشيطان والتفاصيل.. والمنعطفات والبديل[٣]

د/هبة رءوف

مبادرة التغيير التي تلتف حول نقطة البرادعي كما تجمعت حول نقطة كفاية في نوات سبقت تستدعي التأمل، والتي تصادف أنها تتقاطع في نظري وبحثي مع محنة مؤسسية وبحث عن الذات تمر بها العديد من التجارب النهضوي الإسلامية وأيضا مشهد أزمات اجتماعية في دائرتي الصغيرة وجدتها تتطور بطرق متنوعة وفي اتجاهات مختلفة، كلها دفعتني للنظر والتأمل في إدارتنا للتغيير من ناحية ومواقفنا في الأزمات من ناحية أخري.

كان يشغلني دوماً حين تُقدم رؤى إسلامية عن التغيير والنهضة سؤال: هل ما يحكمنا في هذا الصدد مغاير في الواقع عما يحكم غيرنا، أم أن الأمر متعلق بالطبيعة البشرية وبالتفاعلات الإنسانية وبتوازنات القوة؟

يحجب سعينا الأخلاقي أحياناً نظرنا عن رؤية الواقع، ولطالما استوقفتني آية «منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة»، وتقديم من يريد الدنيا في الترتيب، وكل الآيات التي تتحدث عن خروج الضغائن وتنازع أهل الإيمان علي القوة وإدارة الصراعات التي تثمر الغل، ذلك الذي أخبرنا الله بأنه سينزعه من قلوب الصالحين في الجنة- علي سرر متقابلين.

لكن هذا المسعى الأخلاقي يختلف عن مشهد الواقع بمستوياته الفردية والجماعية والمؤسسية والسياسية. تكررت أنماط إدارة العلاقات والصراعات والأزمات علي كل تلك المستويات بشكل لافت، ووجدت أن هناك حاجة للتفكير في تطوير نظرية تساعد الناس علي الفهم، والأهم أن تساعدهم علي الإدارة والتغيير والخروج من الواقع المتأزم.

نظرت فيما هو متاح فوجدت الناس قد انقسمت بين أهل إدارة ومتخصصين في العلاقات الدولية وأساتذة اجتماع وعلماء نفس، كل يشرح جانباً من الصورة لكن تفاعل تلك المستويات وتداعياتها هو الخيط الناظم الذي نحتاجه.

عدت للقرآن أبحث فوجدت مفاهيم كثيرة، ووجدت قواعد لإدارة الخلاف وصولاً لقواعد القتال إذا أشهر الناس السيوف في وجوه بعضهم البعض، ووجدت الأخلاقي المثالي لا يتجاهل الإنساني الفعلي، ووجدت توجيهات لإدارة القوة وتمكين الناس واحترام أهل التخصص والوفاء بحق أهل السبق، وتنوع عميق وتركيب شديد في ترتيب العلاقات والنسب المعنوية والمكانة، مع تراوح بين أهمية التنظيم من جهة والتأكيد علي أولوية المبادرة وضمان المرونة من ناحية أخري.

لكن الخيط الناظم في كل الخطاب القرآني هو الحث علي التقوى لأنها الحصن من الشيطان الذي يقفز للتفاصيل الصغيرة، والتحذير من حصاد الألسن الذي يورد المهالك حين يندفع الناس ليكونوا جزءاً من مشهد التغيير أو أتون

---

٣ جريدة الدستور المصرية ٢٠١٠/٣/٢٨

الأزمة، والتنبيه من زلات الغضب، التي لا تغتفر ولا تنسي في غالب الأحيان، ومن هنا الحث علي العفو والتذكير المتكرر بالفضل بين الناس، والزجر من تجاهل الأخطاء أو تكرارها المرة تلو المرة. والثابت في كل ذلك هو اطِّلاع الله علي السرائر، تلك التي تُبلي يوم القيامة، فما للإنسان يومئذ من قوة ولا ناصر.

هناك قائمة من القضايا التي لا يتسع لها المقام، ذكرت بعضاً حين كتبت عن التغيير سابقاً، وأشرت لبعضها في سلسلة مقالات «أحلام العصافير» منذ عامين في نقد الإخوان بعضها أثار غضبهم وتحقق طرف منه في الشهور الماضية، وتحدثت عن مستويات متنوعة في مواقف مختلفة، وتعجبت كيف يمكن أن ينسي الناس في لحظات التحول ومنعطفات المسيرة فضل السابقين، أو يتجاهل آخرون الحاجة لتجديد يفسح المجال لجهد اللاحقين، وشاهدت كيف تتلون مواقف الساسة وكيف تغيب في أزماتنا الاجتماعية أصول الكياسة.

القاسم المشترك في كل ما سبق كان دوماً أن الناس لا تحب الناصحين، عند التغيير تغلب العاطفة علي التخطيط وحسن اختيار الفريق، وفي الأزمات نري الصدور تضيق، وعند الشقاق نبحث عن رشيد لكن الناس تندفع ويصعب أحيانا التراجع، فيصعب لم الشمل وتشتعل حرائق كان يمكن إطفاؤها..بكلمة طيبة.

ويبقي عنصر الزمن، زمن نحتاجه كي ندرك أخطاءنا، وزمن نحتاجه كي نعالج أضغننا، وزمن يداوي الجروح، وزمن يأتي بأفكار جديدة تنعش حركات، وتجبر عثرات، وزمن للتفكير كثيراً ما نضن به علي أنفسنا حين نتبنى نظرية المؤامرة فنحرم أنفسنا من فرصة تاريخية في منعطفات التغيير، وبؤرة الأزمة هي فرصة الاعتراف بالأخطاء ونقد الذات والتعلم من التجارب.

مجمع الشوم ونواب العار[٤]

د/عمرو الشوبكي

إذا تابعنا ما يجرى في المجمع الانتخابي للحزب الوطني من ضرب وبلطجة وشوم وسكاكين، فلن نندهش كثيرا إذا رأينا نوابا مشابهين في مجلس الشعب مثل أبو عقرب والقصاص ممن دعوا لقتل الناس بالرصاص، أو غيرهم من الفاسدين والمفسدين، ومثلهم من الجهلاء والأميين، فما جرى في المجمع الانتخابي للحزب الحاكم في محافظتي أسيوط والدقهلية مؤشر على حجم الانهيار الذي أصاب الحزب الحاكم والحياة السياسية المصرية، نتيجة غياب أي نظام للمحاسبة وانتشار الفوضى والبلطجة.

إن أزمة النظام السياسي المصري تعود أساسا إلى أزمة الحزب الوطني، وفشله في بناء مؤسسة حزبية حقيقية لديها قواعد واضحة وخطاب سياسي متماسك يتم من خلالهما فرز واختيار أعضاء الحزب، وبدت العشوائية وعلاقات «البيزنس» والمصالح هي المتحكمة في اختيارات أمين التنظيم الحالي وشلته لأي مرشح على قوائم الحزب.

والحقيقة أن كارثة الحزب الوطني الذي ولد وظل في الحكم منذ عام ١٩٧٨ ولم يعرف في أي مرحلة من تاريخه وجوداً سياسياً خارج السلطة، أصبح هو حزب السلطة بامتياز، وإذا انفصل عن جهاز الدولة فمستحيل أن يجد كل هذا العدد من المهرولين والطامعين في الترشح على قوائمه.

فلأول مرة نجد حزباً سياسياً يمارس كل هذه البلطجة الداخلية، دون أن يرغب وربما لن يقدر على مواجهتها، لأن ذلك سيعنى انتقاله من حالة السلطة (بفتح السين) والسمك لبن تمر هندي، إلى حالة مؤسسية لها ملامح ولديها رؤية سياسية، وهذا أبعد شيء عن ثقافة العهد الحالي، لأن «السلطة» تعطى للحكم قدرات هائلة على المراوغة وترك كل الأبواب مواربة حتى تغرى الناس بالصراع بالشوم والسكاكين والسلاح، ويظل الحكم مرتاح البال ممسكا بكل خيوط اللعبة حتى لو على حساب الشعب المصري.

والمؤكد أن الحزب الوطني لن يستطع أن يصلح النظام السياسي المصري إلا إذا أصلح نفسه، وتحول إلى حزب حقيقي، واعترف أن قوته الحقيقية في النسبة التي حصل عليها في الانتخابات الأخيرة (حوالي ٣٢%) قبل هرولة المستقلين إلى كتلته البرلمانية، لأن هذا الوضع سيجعله حزباً طبيعياً يربح انتخابات ويخسر أخرى، وبالتالي يستطيع أن يضع قواعد سياسية وتنظيمية يحترمها أعضاؤه، فيحاسب المخطئ ويفصل الفاسد والجاهل.

---

٤ المصري اليوم ٢٩ /٤ /٢٠١٠

وطالما بقى الحزب حريصا على ضم كل صاحب سطوة أو نفوذ، وجمع بين جنباته «تحالف قوى الشعب غير العامل»، سيصبح هدفه ليس بناء حزب سياسي يناضل من أجل البقاء في السلطة، إنما الحفاظ بكل الوسائل غير المشروعة على هذه السلطة.

ولهذا الهدف ضم الحزب الحاكم تشكيلة متنوعة من كل ألوان الطيف السياسي وغير السياسي، وأعدادا هائلة من الأعضاء الراغبين في الاستفادة من مؤسسات الدولة لحل مشكلات دوائرهم الانتخابية أو مناطق نفوذهم، وأصبح الحزب يعانى من الترهل وعدم الفاعلية نتيجة هذا الكم الهائل من التناقضات الداخلية وصراع المصالح والنفوذ.

والسؤال :هل كل أعضاء الحزب الوطني من الفاسدين المفسدين أو الجهلاء المتخلفين؟ بالتأكيد لا فهناك كثير من أعضاء الحزب الوطني يمكن اعتبارهم إصلاحيين بامتياز، وهناك أكثر منهم من المهنيين ونواب الطبقة الوسطى الذين يكدحون من أجل أن يجدوا موطأ قدم بين الجماهير وداخل الحزب، ومازالوا ينتمون إلى ثقافة الطبقة الوسطى ولا يرتاحون لقيادة الاحتكار وشلة التوريث، دون أن يكون في يدهم أي قرار.

والمؤكد أن هناك نظما تنتمي إلى ما يعرف بنظم التعددية المقيدة اختلفت عن مصر في كونها بنت حزب حاكم وأحزاب سياسية حقيقية، بجانب مؤسسات دولة فعالة احتفظت بالتسلطية كما جرى في إيران وروسيا وتركيا (في فترة سابقة)، ودول أخرى، أما مصر فقد نالت مع مجمع الشوم ونواب العار «الحسنيين» أي حزباً منهاراً لا يقدم فكرة ملهمة للناس، ونظاماً تسلطياً لا يعرف كفاءة الإدارة ومهنية الأداء.

إن الفارق بين مصر وهذه الدول يكمن في كفاءة الحزب الحاكم، وفى قدرته على أن يكون له أهداف أخرى غير البقاء في السلطة، في حين أن ضعف الحزب الحاكم في مصر وترهله وعجزه عن التواصل مع الجماهير، بل دور بعض قادته المؤكد في تخريب جهاز الدولة، وانهيار كفاءته، بصورة جعلته يعتبر التزوير في الانتخابات «قيمة عليا» والبلطجة «اختياراً استراتيجياً» سواء كانت المنافسة بين أعضاء الحزب أو مع أحزاب أخرى، فالنتيجة واحدة هي أنه لا صوت يعلو فوق صوت الفوضى والبلطجة.

إن ما جرى وسيجرى في المجمع الانتخابي للحزب الوطني عاكس لطريقة عمل الحزب الحاكم، وهذه الفوضى في أدائه وبنيته الداخلية ستنعكس حتما على شكل النواب الذين سيختارهم وسيرشحهم، وأيضا على طريقة إدارة صراعه مع الأحزاب المنافسة.

علينا ألا نندهش من وجود نواب الرصاص والشتامين والفاسدين داخل الحزب الوطني، فما يجرى في البرلمان هو امتداد لما نشاهده في مجمع الحزب الوطني الانتخابي.

إن أسوأ ما قدمه الحزب الوطني للحياة السياسية المصرية هو هذا الفشل في بناء منظومة سياسية فيها حد أدنى من الكفاءة والاحترام، فلن نعارضه إذا قرر استبعاد جماعة الإخوان المسلمين من انتخابات الشورى والتشريعية واعتبرها

جماعة محظورة تهدد أسس النظام الجمهوري والدولة المدنية، ولن نقف ضده إذا قرر ألا تحصل أحزاب المعارضة والمستقلون على أكثر من ٥٠ مقعدا، بشرط أن يتركنا نختار بحرية ونزاهة من يرشحهم لنا.

لقد تحول التزوير والبلطجة على يد الحزب الوطني إلى سلوك عام، نشاهده حتى في الانتخابات التي لا ينافس فيها أحد الحزب الوطني مثل انتخابات مجلس الشورى، والتي تجرى بين أعضائه وأصدقائه وحبايبه، ومع ذلك تزور وتعرف عنفا وبلطجة متكررين، ولا يرغب حتى أن يترك الناس تنتخب بشكل حر وديمقراطي من رشحهم الحزب الوطني.

علينا ألا نندهش حين نجد استقالات من الحزب الوطني احتجاجا على الطريقة التي تم بها اختيار المرشحين في المجمع الانتخابي، ولا من ترشحهم في مواجهة مرشحي الحزب الرسميين، ولا من عودتهم سالمين غانمين إلى بيت الحكومة الوطني الديمقراطي بعد فوزهم، كما أننا لن نندهش أيضا من انتقال نفس البلطجية وحملة الشوم والسكاكين من المجمع الانتخابي إلى الشارع الانتخابي، ولا من ابتكار أساليب جديدة في التزوير لصالح ذوى العضلات المفتولة والأموال السخية.

لا يجب أن نندهش من أي شيء ولا يجب أن يلفت نظرنا حجم الجرائم التي سترتكب في الانتخابات القادمة أو تحت قبة البرلمان، فلا يوجد جريمة أبشع من التحريض على قتل المتظاهرين في الشوارع دون أي محاسبة، لأن المحاسبة تعنى ثمنا، والحكم بقى ٣٠ عاما يجعل الناس فقط هي التي تدفع الثمن.

معارضة بحكم الظروف[٥]

د/عمرو الشوبكي

مدهش أمر بعض قوى المعارضة المصرية، وخاصة اليسارية منها، حين يحاصروك بخطابهم الثوري الذي يدين النظام الحاكم، ويعتبره أصل الفساد والبلاء، وأن سياسته «الرجعية» هي التي أدت إلى إفقار الشعب المصري، ويتهم باقي قوى المعارضة بالتخاذل، والحركات السياسية الجديدة بأنهم «شوية عيال» لا يعرفون السياسة كما يعرفونها هم (والحمد لله إنهم كذلك). ومع هذا لو قدم لهم النظام هدية ولو مجرد مقعد في مجلس الشورى فيقبلوها دون أدنى تردد وينسوا كل الكلام الثوري الذي صدعوا به دماغ الناس لسنوات.

هذا في الحقيقة ما حدث مع الحزب الناصري المحتضر، فحين يتصفح المرء برنامجه السياسي أو تصريحات قادته النارية، يتصور أن ما بينه وبين نظام الحكم هو طلاق بيِّن، وأن الصراع بينهما لا يمكن رأبه، ولكن سرعان ما نكتشف أن الشعارات السياسية هي جزء من عدة الشغل التي لا علاقة لها بالممارسة الحقيقية .

فبحكم الظروف وجد البعض أنفسهم في أحزاب معارضة، وبحكم الظروف أيضا لم يتح للكثير منهم العمل رسمياً عند الحكومة، ليس لأنهم يختلفون معها كما يدعون، إنما لأنها لم تطلبهم، وحين تؤشر لهم تندهش من تلك الهرولة العجيبة نحو السلطة، ناسين كل الخطب والمزايدات التي رفعوها بحق الجميع على اعتبار أنهم حزب ثوري تقدمي طليعي الخ، وأن الآخرين هم اليمينيون الرجعيون المتخاذلون.

مفارقة أن يعتذر أسامة الغزالى حرب لصفوت الشريف عن إمكانية ترشحه كعضو في مجلس الشورى، وهو الليبرالي الإصلاحي عضو الحزب الوطني السابق، في حين يقبلها أحمد حسن أمين عام الحزب الناصري الثوري التقدمي في مفارقة تبدو صارخة. القضية ليست في القبول والرفض لعضوية مجلس الشورى، إنما في الاتساق مع النفس، فإذا كان المرء ينتمي لحزب إصلاحي يؤمن بأن التغيير يمكن أن يأتي من خلال الآليات المتاحة حاليا، فلن يدان إذا قبل عضوية مجلس الشورى، ولكن إذا كان هذا الحزب ليس وراءه شغلانة إلا إدانة المتخاذلين في مواجهة النظام، وحين يعطيه الأخير كرسياً أو دائرة ينسى كل ما قاله، نصبح أمام مشكلة أخلاقية قبل أن تكون سياسية.

للأسف الشديد لقد فشل اليسار في مصر أن يبنى مؤسسات حزبية أو تنظيمية حقيقية لها أي تقاليد ديمقراطية، أو أن يقدم تجربة ليسار اجتماعي غير «محنط أيديولوجيا»، ومرتبط بهموم الناس اليومية، وهذا على عكس كثير من أحزاب اليمين، ومنها حزب الوفد الذي نجح إلى حد كبير في بناء مؤسسة لها تقاليد، ويدير انتخابات داخلية ديمقراطية وغير مسبوقة في تاريخ الأحزاب المصرية، رغم أن خطه السياسي محل خلاف بين التيارات السياسية. لم يع الكثيرون أن رفع شعارات سياسية براقة أمر سهل «وليس عليه جمرك»، ولكن الأصعب هو بناء مؤسسة بها تقاليد وقواعد واتساق بين الشعار والمضمون، وهذا هو التحدي الذي يواجه الأحزاب المصرية، وفشلت في تجاوزه.

---

٥ المصري اليوم ١٢/٧/٢٠١٠

المواطن الحائر بين الحكومة والمعارضة[٦]

د/عمرو الشوبكي

تصل حيرة المواطن المصري إلى أقصاها حين يتوه بين المعارضة والحكومة، ويشعر في مرات كثيرة أن «القماشة» التي أخرجتهما تقريبا واحدة اسمها المجتمع المصري، حتى لو كانت مسؤولية الحكومة عن سوء أحوال المعارضة كبيرة إلا أن ذلك لا يعفى الأخيرة من جانب كبير من هذه المسؤولية .

ولذا لم يكن غريبا أن يخرج من حين إلى آخر تيارات »معارضة المعارضة» من حركة كفاية وشباب ٦ إبريل مرورا بالجمعية الوطنية للتغيير، انتهاء بمثقفين وسياسيين من خارج المشهد الحزبي، أخذوا جميعا مسافة من قوى المعارضة القديمة والأحزاب القانونية تراوحت بين النقد والرفض الكامل، وحاولوا تأسيس بدائل أخرى اعتبروها أكثر نقاء وثورية من الأحزاب الموجودة .

وأدى ضعف الأحزاب السياسية وحصار منظمات المجتمع المدني وغياب أي أفق لتداول سلمى للسلطة، إلى قيام قطاعات واسعة من الأجيال الشابة بالتمرد وتأسيس حركات جديدة انتقل بعضها من الواقع السياسي المأزوم إلى الفضاء الإلكتروني، الذي عبر عن هواجس وطموحات وأحلام هؤلاء الشباب، دون الحاجة لوصاية جيل آخر أو رقابة رئيس في العمل أو توجيهات مسئول كبير أو قيادة حزبية، فعبر شبكة الإنترنت كل شخص «زعيم بمفرده» ينتخب رئيس جمهورية ويسقط آخر، ويغير النظام ويقيم ثورة وعصيانا مدنيا وإضرابات واحتجاجات شبه يومية.

ومع ذلك توازت مع تلك الحيوية سجالات أخرى بين التيارات السياسية المختلفة سواء كانت على مواقع الإنترنت والفيس بوك أو في الواقع المعاش، كرست من حيرة المواطن وأفقدت قطاعا واسعا منه الثقة في نخبته السياسية الحكومية والمعارضة، وصار السجال السياسي والاتهامات المتبادلة بين قوى المعارضة دليلا حقيقيا على تعثرها ليس بسبب وجود هذا النوع من السجال الرائج بين كل التيارات السياسية في العالم كله، إنما لعدم ارتباطها بأي إنجاز حقيقي على الأرض، وبات دليل عجز وأزمة أكثر منه مؤشر حيوية وفعل .

ولعل من تابع هذا التربص الدائر بين قوى المعارضة حول قضايا شديدة الثانوية والشكلية سيرى عمق الأزمة التي تعانى منها هذه القوى، فحين يدعو الإخوان المسلمين القوى السياسية إلى لقاء روتيني ظهر أمس الأول للتشاور حول الأوضاع السياسية في مصر، فمن الطبيعي أن يذهب فقط من يرون أن الإخوان فصيل سياسي يجب الحوار والتنسيق معه، ويقاطع البعض الآخر ممن يرون الإخوان فصيلا دينيا وليس مدنيا أو ديمقراطيا، وعند هذا الحد يظل موقف كل تيار مقبولا ومحترما وفق قناعاته وطريقة تفكيره،

---

٦ المصري اليوم ٢٢ /٧ /٢٠١٠

ولكن أن يخرج رئيس حزب التجمع بتصريح يقول فيه «لا المرشد ولا ١٠ مثله يستطيعون استدعاء حزب التجمع بالتليفون، للمشاركة في الحوار والتشاور حول الأوضاع في مصر، ولذلك رفضت قيادات الحزب الحضور، ماعدا أنيس البياع، نائب رئيس الحزب، الذي قرر المشاركة كمنسق للجنة الشعبية لدعم الشعب الفلسطيني، لكنه لن يتحدث في القضايا السياسية».

وأضاف: «إذا أراد بديع الحوار معنا، فعليه أن يتعامل بطريقة محترمة، وأن يطلب الجلوس معنا، وعندها نوافق أو نرفض، وفى الحالة الأولى سنحدد زمان الحوار ومكانه».

فهل دعوة أي تيار سياسي للحوار مع تيار أو تيارات أخرى تحتاج «بروتكولات خاصة» مثل ما يجرى مع رؤساء الدول، وما علاقة أي دعوة للمشاركة السياسية بالاحترام من عدمه، مثلها مثل رفض الحضور فهو أيضا أمر عادى لا يعنى عدم احترام المشاركين. والمدهش أن هذه اللغة العجيبة التي تستخدمها المعارضة دائما ضد بعضها البعض دون حساب، تعتبر فيها كل فصيل آخر ملطشة، ويهاجم على أتفه سبب ويتحدث عن «رفيقه» المعارض بلغة أسوأ مما يتحدث بها تجاه نظام الحكم.

أمر عجيب أن تخرج هذه التصريحات التي تنم عن اهتمام قاتل بالشكليات وتوافه الأمور -في النهاية- تجاه دعوة دردشة سياسية لن تقدم ولن تؤخر، وهى نفس اللغة التي سبق أن استخدمت بحق شباب ٦ إبريل الذين وصفهم رئيس حزب التجمع «بالشباب اللاسع» وهو تعبير سيئ جدا ولا معنى سياسي له لمجرد أنهم فكروا بصورة مختلفة عن المألوف، وبصرف النظر عن خطأ أساليبهم أو صوابها .

أما الجمعية الوطنية للتغيير فهي حالة تدرس في تكرار الخلافات المجانية والصراعات الشخصية منذ أن تباينت مواقفها مع البرادعي، فبدأت بخلافها معه، ومرت بخلافات بين قادتها، وانتهت بخلافها مع بعض قادة حزب الوسط.

وقد بدا أمرا غريبا أن يتحول اعتذار إحدى قيادات الوسط عن المشاركة في مؤتمر أقامته الجمعية الوطنية نتيجة ضغوط مارسها الإخوان لمنعه من الحديث إلى «أزمة قومية» وسجالات ومقالات نارية في الصحف بين أعضاء الجمعية الذين لم يقوموا إلا بمؤتمر قيل إنه ناجح في المنصورة.

والمؤكد أن الذي يحتاج إلى مراجعة ليس هو الخلاف الذي نشب بين الوسط وبعض قادة الجمعية الوطنية، إنما في معنى وجود جمعية تتحدث عن جبهة وطنية للتغيير تضم قوى سياسية لا تقبل مجرد الحوار فيما بينها؟

وإذا كان الوسط قد بالغ كثيرا في رد الفعل على تلك الواقعة وحاول أن يستثمرها سياسيا ولكن بطريقة أعادته (ولو دون أن يدرى) إلى المربع الأول: «عقدة الإخوان» كما كان في التسعينيات، وذلك بالإصرار على أن تكون الكلمة التي سيلقيها الأستاذ عصام سلطان القيادي في الوسط تضمن نقدا للإخوان المسلمين وهو أمر لا علاقة له بالعمل الجبهوى في مؤتمر مشترك يضم الجميع .

وبقى السؤال الأهم حول الشروط البديهية التي غابت عن عملية الضم السريع والمفاجئ للإخوان إلى الجمعية الوطنية، ومشاركتهم في حملة التوقيع المطلوبة، دون الالتزام بالشروط البديهية التي تجرى مع كل القوى السياسية حين تنضوي في جبهة وطنية متعددة الاتجاهات، وهى أن تحترم بعضها البعض، وألا تحاول بأي صورة أن تستبعد أي طرف من المشاركة والتعبير الديمقراطي مهما كانت الظروف أو المرارات، طالما أن الجميع ارتضى هدفا أسمى هو التنسيق من أجل الإصلاح السياسي والدستوري.

وقد غاب عن الإخوان هذا التقليد ويبدو أن أحدا لم يطلب منهم بشكل جدي احترامه لحسابات كثيرة غير مبررة، حتى أصبح المشهد أن هناك فصيلا كبيرا بحجم الإخوان قرر أن يدخل في جبهة واسعة، وفى نفس الوقت يمارس ممارسات ليس لها أدنى علاقة بالعمل الجبهوى، تماما مثلما فعل حزب الوسط الذي هو جزء من جبهة فيها الإخوان ولم يجد مكانا آخر ينقدهم فيه إلا مؤتمرا جماهيريا يفترض أنهم أقاموه معا من أجل الهدف «الأسمى» وهو الإصلاح والتغيير .

نعم من حق المواطن المصري أن يحتار في أمر معارضته بعد أن رمى طوبة الحكومة، فعاد وحيرته المعارضة بتصرفات غير مسئولة أحيانا وبتغليب الشخصي على الموضوعي أحيانا أخرى، وبعدم وضوح الأجندة وعدم اتساقها مع النفس أحيانا ثالثة، لأن الناس لم تعد تحتمل هذا الخطاب البراق الموجه للإعلام من أجل إبراء الذمة، والآخر الذي تحت الطاولة ويخبئ كل المصائب والتعثرات.

ثمانية أسباب لدعوة المعارضة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب المقبلة[٧]

د/عمرو حمزاوي

في متابعة لسلسلة «حالة مصر»، كنت قد اعتزمت تخصيص هذا المقال للتطرق إلى وضعية الطبقة الوسطى وما طالها أو لم يطلها من تحولات اقتصادية واجتماعية بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٠ وتداعيات ذلك السياسية .إلا أن تعالى أصداء دعوة بعض أحزاب وحركات المعارضة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب القادمة (خريف ٢٠١٠) وتنامي اهتمام الرأي العام بالأمر، دفعني إلى تغيير الوجهة وحفزني على تناول مسألة المقاطعة في مقال اليوم.

وأبدأ بوضع نفسي دون تحفظات أو صياغات رمادية في خانة دعاة مقاطعة انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ وأسوق لذلك الأسباب التالية:

١- لا يقدم الإطار الدستوري والقانوني الناظم للعملية الانتخابية، خاصة بعد إلغاء شرط الإشراف القضائي (تعديلات ٢٠٠٧ الدستورية) والقيود المفروضة على الرقابة الداخلية والدولية، الحد الأدنى من ضمانات نزاهة وحيادية وتنافسية الانتخابات.

٢- الخبرة السلبية التي راكمتها أحزاب وحركات المعارضة جراء تدخلات الحزب الحاكم السافرة والمتكررة في سير كل الانتخابات التي أجريت بمصر خلال الأعوام الخمسة الماضية، وتلاعبه المنظم بنتائجها مستغلا في ذلك مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية والمال السياسي. هذه الخبرة السلبية، بالإضافة إلى الحضور الراهن للعديد من المؤشرات التي تقطع بتوجه الحزب الحاكم نحو تكرار تلاعبه وتدخلاته في انتخابات ٢٠١٠، تذهب عملا بأوهام أو أحلام بعض المعارضين بإمكانية إجراء انتخابات نزيهة وتنافسية.

٣- القيود القانونية والأمنية التي تواجهها أحزاب وحركات المعارضة في سعيها للاستعداد للانتخابات بتنشيط أطرها التنظيمية والتواصل مع قواعدها الناخبة وعقد المؤتمرات الجماهيرية وضمان حصول قياداتها ومرشحيها على تغطية إعلامية توازى أو على الأقل تقترب مما يحصل عليه الحزب الوطني .

٤- الدليل البين الذي يقدمه مجلس شعب ٢٠٠٥-٢٠١٠، وبالرغم من أنه شهد حصول المعارضة على العدد الأكبر من المقاعد في تاريخ تمثيلها بالمجلس منذ ١٩٧٦، على الإخفاق شبه الكامل لهذه المعارضة بأطيافها المختلفة في

---

٧ جريدة الشروق المصرية ٢٠١٠/٩/١٢

التأثير على مخرجات العملية التشريعية في ظل احتفاظ الحزب الوطني بأغلبية «ما فوق ثلثي المقاعد» المريحة أو في إجبار الحزب الوطني على التخلي ولو الجزئي عن إدارته الانفرادية للعملية التشريعية وتهميشه الدائم للمعارضة .

٥- الدليل الخطير الآخر الذي يقدمه مجلس شعب ٢٠٠٥-٢٠١٠ على فساد مقولة «مشاركة المعارضة في الانتخابات والحياة البرلمانية تكسب أحزابها وحركاتها فاعلية تنظيمية وحيوية شعبية وقدرات مؤسسية إضافية تمكن على المدى الزمني المتوسط والطويل من منافسة الحزب الحاكم»، وهى تلك المقولة المعتمدة دوما من جانب العديد من الباحثين لتحفيز المعارضة في مصر وغيرها من الدول السلطوية على الاستمرار في المشاركة في انتخابات غير نزيهة وببرلمانات تسيطر عليها الأحزاب الحاكمة. وكنت قبيل انتخابات مجلس الشعب في ٢٠٠٥ وفى أعقابها من بين أولئك الذين وظفوا هذه المقولة للدفاع عن المشاركة في الانتخابات وتوقعوا مسارا إيجابيا لدور وتأثير المعارضة بالمجلس، خاصة نواب جماعة الإخوان. أما اليوم، وبموضوعية تستند من جهة إلى حصاد المجلس ومن جهة أخرى إلى الواقع الراهن لأحزاب وحركات المعارضة الممثلة به، فيمكن الجزم بفساد هذه المقولة في الحالة المصرية. فلا الوفد أصبح أكثر حيوية ولا الإخوان أضافوا الكثير إلى قدراتهم التنظيمية والمؤسسية، بل استمر جمود الأول إلى أن انتخب رئيسه الجديد ولم يحل تمثيل الجماعة بالبرلمان دون دخولها في نفق إستراتيجي وسياسي مظلم منذ ٢٠٠٧. ليست كل مشاركة انتخابية أو برلمانية للمعارضة إذا مرادف فاعلية قادمة، وليست كل مقاطعة صنو جمود وهوان لا خلاص منهما أو مجرد خيار الضعفاء غير القادرين .

٦- إن كان رهان المدى الطويل للمعارضة في الدول السلطوية حين تشارك في الانتخابات وبالبرلمانات يتمثل في تحول الدولة المعنية تدريجيا نحو الديمقراطية من بوابة الانتخابات التنافسية والبرلمانات التعددية ووصولا إلى تداول السلطة وحكم القانون، فإن خبرة مصر منذ ١٩٧٦ وإلى اليوم لا تقدم من الأدلة والبراهين ما يكفى لتوقع نجاح هذا الرهان ويبرر من ثم تحمل المعارضة لكلفة المشاركة، وهى باهظة. لا تختلف حياة مصر السياسية في ٢٠١٠ نوعيا عنها في ١٩٧٦، إن فيما خص استمرار غياب تداول السلطة وهيمنة نخبة الحكم وحزبها أو لجهة الإدارة السلطوية للعلاقة بين النخبة والمعارضة وبين النخبة وعموم المواطنين أو بالنظر إلى حضور الأدوات القمعية وقدرة النخبة على استخدامها في أي وقت وظرف. أما الكلفة الباهظة لمشاركة المعارضة في مصر فترتبط بكون هذه المشاركة تقدم للنخبة ولحزبها، ومن خلال المظهر التنافسي للانتخابات والشكل التعددى لبرلمان به حكومة ومعارضة، شرعية ديمقراطية زائفة ورخصة للادعاء الباطل في الداخل والخارج بالتزامها الإصلاح وحرصها على عدم الاستئثار بالحكم.

٧- تواكبت مشاركة المعارضة في انتخابات ٢٠٠٥ مع حضور بيئة دولية مهتمة، إن على مستوى الحكومات أو على مستوى منظمات المجتمع المدني والإعلام العالمي، بقضايا الديمقراطية والإصلاح في مصر والعالم العربي .وأنتجت

مشاركة المعارضة وما وجهت به، خاصة جماعة الإخوان، من قمع مباشر ومستتر من قبل مؤسسات الدولة والأجهزة الأمنية صورة واقعية عن سلطوية نخبة الحكم وحزبها، وحدت في التحليل الأخير من مصداقية الحديث الرسمي عن تنافسية الانتخابات والشرعية الديمقراطية. حقيقة أن هذه الصورة لم ترتب تشكيك دولي صريح في شرعية نتائج انتخابات ٢٠٠٥، بل وسرعان ما توارت في أعقاب الانتخابات مفسحة المجال للواجهة الديمقراطية الزائفة، تدلل على عدم جواز المبالغة في دعوة المعارضة المصرية للمشاركة كوسيلة لإظهار واقع السلطوية وفضح قمع النخبة أمام العالم. أما اليوم وبعد انحسار الاهتمام الدولي بقضايا الديمقراطية والإصلاح في بلاد العرب فيستحيل تمرير مشاركة المعارضة من بوابة «إظهار الحقيقة أمام العالم»، فالعالم هذا غير مهتم وغير راغب في الظروف الإقليمية الراهنة في الاهتمام. بل ربما ينبغي على المعارضة في مصر قلب المعادلة رأسا على عقب ومحاولة لفت الانتباه الدولي عبر صدمة المقاطعة.

٨– مصر، بانتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠ وبالانتخابات الرئاسية ٢٠١١، تمر بلحظة فارقة قد تشهد انتقال السلطة الرئاسية إلى رئيس جديد. وقناعتي أن أخطر ما يمكن أن يحدث لمصر في هذه اللحظة هو أن يتم هذا الانتقال دون أن يسبقه نجاح للمعارضة في انتزاع بعض الإصلاحات الديمقراطية من نخبة الحكم. وحيث إن المشاركة في الانتخابات وبالمجلس لم يكن لها خلال الأعوام الخمسة الماضية نتائج تذكر ولم ترتب إصلاحات ديمقراطية حقيقية، بل على العكس مهدت لتراجعات سلطوية خطيرة، يصبح من المشروع الدعوة لمقاطعة انتخابات ٢٠١٠ عسى أن تحد »صدمة المقاطعة» من الجمود الراهن لحياة مصر السياسية ومن غياب آفاق التغيير.

شرط نجاح خيار المقاطعة هو توافق أحزاب وحركات المعارضة المؤثرة عليه والتزامها تطبيقه الكامل. فهل ترقى المعارضة، من الوفد والإخوان إلى الغد والجبهة والجمعية الوطنية إلى مستوى التحدي وتدرك جمعيا مضامين رهان اللحظة الفارقة التي تمر بها مصر اليوم؟ مؤشرات اليوم سلبية، إلا أنني لم افقد الأمل بعد.

استراتيجيات النظام المصري و إبراهيم عيسى[٨]

أ/محمد العجاتي

أنفقت فئات عديدة من المعارضة المصرية كثيرا من الجهد والوقت لفضح طبيعة النظام في مصر، على المستويين الاقتصادي والسياسي عبر إثبات أنه نظام فاشل وغير فعال، وأن ما كل ما يصدر عنه من أفعال وأقوال ما هي إلا زيف وتضليل فالمؤشرات الاقتصادية التي يعلنها كاذبة، والإصلاحات السياسية التي يقوم بها غير حقيقية. إلا أنه منذ سنوات قليلة بدأت مدرسة جديدة في المعارضة المصرية تدعو لمناقشة هذه الإستراتيجية في العمل، فمؤشرات النظام المصري الاقتصادية ليست كاذبة، فمعدلات التنمية في مصر مرتفعة، ونسب جذب الاستثمار عالية، واحتياطي النقد يتزايد. وعلى المستوى السياسي هناك مساحة من الحرية والتعددية لم تشهدها مصر من قبل، والإعلام المصري به قدر من الانفتاح غير المسبوق. وترى هذه المدرسة أن وصف النظام المصري بأنه نظام غير كفؤ اقتصاديا و قمعي على المستوى السياسي هو خداع للنفس ومحاولة لاختيار الطريق الأسهل في العمل والسؤال الواجب طرحه هو أين تذهب عوائد هذه "الإصلاحات"؟ ولماذا هناك مؤشرات عكسية على مستوى المؤشرات الأكثر ارتباطا بحياة الناس مثل التضخم، زيادة نسب الفقر والأمية، ارتفاع عدد المعتقلين، زيادة عدد قضايا النشر، رفض تأسيس أحزاب سياسية لها وجود في الواقع. فالقضية ليس ما تحققه الحكومة إنما لمن تحققه؟ على سبيل المثال في ذات العام الذي تم فيه أولى مراحل تخفيض الدعم في مصر، تم بتكلفة مقاربة عمل طريق يقلل المسافة من القاهرة إلى الساحل الشمالى مصيف الأغنياء، أي أنه فعليا تم تحويل الدعم من الفقراء إلى الأغنياء.

على المستوى السياسي لا يمكننا وصف النظام السياسي المصري بأنه نظام قمعي بالمفهوم التقليدي، خاصة إذا ما قورن بمحيطه الجغرافي. فباستثناءات محدودة، سنراه قد أخذ خطوات أبعد على طريق التعددية. إلا أن هذه التعددية زائفة بل وتعد نموذجا في العلوم السياسية لما يطلق عليه النظام "**الانتخابي السلطوي**" "ELECTORAL AUTHORITARIANISM"، وهي تلك النظم التي تتيح تعددية السياسية في حين أنها تجردها من أي فاعلية ممكنة. إذ أن التعددية والانتخابات النزيهة إذا لم تتوفر لها البيئة المناسبة والشروط الواجبة قد تتحول إلى مصدر لتكريس شرعية نظم الشمولية. وفي مصر، يعمل النظام من خلال عدة استراتيجيات تؤدي إلى إرباك الواقع السياسي والأطراف المشاركة فيه، وذلك عبر أربعة مستويات تكرس لهذه الطبيعة.

فهناك إستراتيجية إرباك المعارضة المنظمة والأحزاب الشرعية، ويحدث عبر مؤامرات التفتيت التي تحدث في هذه الأحزاب، أو بصفقات بين قيادات هذه الأحزاب والسلطة القائمة تضع في الصفقة الخطوط الحمراء للأحزاب مقابل مقاعد في المجالس التشريعية، و يضيف البعض أنها مقابل منافع شخصية كذلك. ثم يأتي إرباك المعارضة غير

---

٨ جريدة السفير اللبنانية ٢٠١٠/١٠/٢٠

الرسمية، المتمثلة في المستقلين والتنظيمات السياسية الصغيرة، عبر التلاعب بهامش الحرية: إذ يسمح لهم النظام بالحركة ،حتى إذا ما بدأت رؤوسهم في الارتفاع يتم حصدها بمنجل الأمن. أما عن الرأي العام، فإرباكه يقوم على فكرة تغييب البديل بشكل دائم، فلا يسمح بظهور أي شخصية يمكن أن تمثل بديلا، ليس فقط لرأس السلطة وإنما كذلك للصف الثاني فيه، عبر إبعاد أي قيادة صاعدة أو مؤهلة سواء بالتشويه أو بالتهميش. وأخيرا، إرباك الممارسة المدنية ككل، عن طريق تغليب الأمني على السياسي والمؤسسي في كافة المجالات، بدءا من التفاوض مع الحركات الاحتجاجية و العمالية وصولا لحركة الترقية داخل الجامعات.

و يتم ذلك عبر أربعة مستويات أساسية، الأول على المستوى الانتخابي حيث تجرى الانتخابات في النظم السلطوية الانتخابية بشكل تنافسي، يشارك فيها أحزاب معارضة وتكون الانتخابات نزيهة إلى حد بعيد، بل و تجري أحيانا تحت إشراف محلي أو دولي. إلا أن هذه الانتخابات تدور في ظل وضعية غير عادلة: حيث يتنافس المرشحون في الانتخابات في ظل استغلال الدولة لسلطتها، واستخدام العنف ضد المعارضة والنشطاء السياسيين، وانحياز وسائل الإعلام، حيث أقر المجلس القومي لحقوق الإنسان في تقريره عن الانتخابات السابقة أن وسائل الإعلام انحازت بدرجة كبيرة للحزب الحاكم خاصة الصحف القومية.

المستوى الثاني هو المستوى التشريعي، حيث تكون السلطة التشريعية في مثل هذه النظم ضعيفة، ولكنها تعتبر من المحاور الأساسية لنشاط قوى المعارضة. لذلك تسعى السلطة لتحجيم المعارضة لتظل الغالبية في يد الحزب الوطني، إذ تم ضم المستقلين الذين فازوا في الانتخابات الماضية للحزب الوطني عبر الترغيب أو الترهيب، ليتضاعف عدد ممثليه في البرلمان وتظل له الغلبة داخله.

أما عن المستوى الثالث، وهو المستوى القضائي، فالقضاء له قدر من الاستقلالية إلا أن النظام يحاول السيطرة عليه بعدة وسائل: مثل توفير المنح والمميزات للقضاة وغيرها من وسائل الاستقطاب، كذلك عبر سيطرة الجهات التنفيذية على المجلس الأعلى للقضاء –الذي يتم تعيين رئيسه بواسطة رئيس الجمهورية– وكسر أي هيئة تلعب دور في ترسيخ استقلال القضاء، مثلما حدث مع نادي القضاة المنتخب من القضاة أنفسهم، حيث تدخلت الحكومة بكل ثقلها في الانتخابات لصالح مرشحي الحكومة مما أدى إلى انتزاعهم للنادي من يد تيار الاستقلال.

وأخيرا المستوى الإعلامي، فحرية الإعلام متاحة في مصر، إلا أن ذلك لا يمنع التهديدات والتعرض الدوري للإعلاميين. فغالبا ما تحاول السلطة أن تقمع الصحافة المستقلة، باستخدام المزيد من الآليات كالرشوة وتوليد الصراعات بين القائمين عليها، كما أن القوانين الصحفية تسهل من عملية حبس الصحافيين أو التشهير بهم.

للتعامل مع النظام المصري بفاعلية يجدر بالمعارضة المصرية مواجهة هذه الاستراتيجيات من خلال ذات المستويات التي يطرحها النظام. وعليه، يكون من الواجب نزع أي شرعية عن العملية الانتخابية في مصر، متابعة ورصد الهيئة البرلمانية والضغط على نوابها لتوسيع الفجوة بينهم وبين السلطة التنفيذية، وتحفيز المعارضة داخلها على تنشيط دورها

ولو إعلاميا. وكذلك وضع القضاء أمام مسئوليته عبر قضايا تكرس الحقوق، ودعم الهيئات التي تعمل على تعميق استقلاله. أما على المستوى الإعلامي، فمن الواجب عدم الخضوع للخطوط الحمراء التي تضعها السلطة، حيث أن تكلفة القمع في هذا المجال تكون مرتفعة ولن تتمكن الحكومة من تحملها على الدوام، إذ يجب عدم التراجع عن مساحات الحرية التي اكتسبها الإعلام، بل العمل على توسيعها، خاصة في الفترة القادمة. لكن الخوف في هذا المجال من مالكي هذه الوسائل الإعلامية، ولنا في إبراهيم عيسى أسوة، فقد فشلت الحكومة في حبسه بشكل مباشر ورغم الحكم القضائي عليه في تهمة نشر أخبار كاذبة بشأن صحة الرئيس، أصدر الرئيس عفوا عنه لأن تكلفة حبس صحفي في ظل طبيعة النظام عالية التكلفة على المستوى الدولي وكذلك المحلي، فكان السبيل الآخر قبل الانتخابات القادمة عبر الضغط على مالك قناة "أون تي في"الذي قام بأبعاده عن القناة، كما تم منذ أيام إقالته من جريدة الدستور التي أسسها ويرأس تحريرها، حيث قام بشرائها منذ بضعة أشهر السيد البدوي، الرئيس الجديد لحزب الوفد (المعارض) وعلى الرغم من تعهداته بالإبقاء على مؤسس الجريدة كرئيس لتحريرها، وعلى الخط التحريري للجريدة، إلا انه ومع أول فرصة قام بالإطاحة به. بناء على طبيعة النظام السابق توضيحه ما تقوم به الحكومة في هذا المجال ما هو إلا بالونات اختبار لن تستطيع الذهاب إلى ما هو أبعد منها، إذا حدث نوع التمسك بالمكتسبات الديمقراطية التي انتزعها الإعلام والمجتمع المصري خلال السنوات السابقة بل والعمل على توسيع مساحتها، وإلا فعلينا تحمل استمرار النظام بشكله التعددي ومضمونه السلطوي.

اللجنة العليا للانتخابات وأمور أخرى[٩]

د/عمرو حمزاوي

في مقالي الماضي المعنون «نواقص الإشراف وقيود الرقابة على الانتخابات» والمنشور في ١٧ أكتوبر ٢٠١٠ أخطأت في تناولي لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات وتعرضت باختصار شديد لصلاحياتها، ومن ثم وجب التصويب والاستفاضة بالاستناد إلى نص القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠٧ الذي عدل الباب الخاص باللجنة العليا للانتخابات في القانون رقم ٧٣ لعام ١٩٥٦، وكان هذا الباب قد أدخل على القانون رقم ٧٣ بموجب القانون رقم ١٧٣ لعام ٢٠٠٥.

فاللجنة العليا تشكل برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة وعضوية رئيس محكمة استئناف الإسكندرية وأحد نواب رئيس محكمة النقض (يختاره مجلس القضاء الأعلى) وأحد نواب رئيس مجلس الدولة (يختاره المجلس الخاص للشئون الإدارية)، بالإضافة إلى سبعة أعضاء منهم ثلاثة من أعضاء الهيئات القضائية السابقين وأربعة من الشخصيات العامة يختارهم مجلس الشعب (أربعة أعضاء) ومجلس الشورى (ثلاثة أعضاء). وفقا للقانون، تشكل اللجنة العليا اللجان العامة على مستوى الدوائر الانتخابية من بين أعضاء الهيئات القضائية واللجان الفرعية التي يجرى بها الانتخاب من بين العاملين المدنيين في الدولة.

وبعيدا عن الخبرة السلبية التي راكمتها اللجنة من واقع إشرافها على الانتخابات المحلية وانتخابات مجلس الشورى الأخيرة وما اتسم به عملها من انحياز واضح لصالح مرشحي الحزب الوطني الحاكم ومن تعسف مع مرشحي المعارضة (وأشرت إلى كل هذا في المقال الماضي)، يطرح تشكيلها العديد من التساؤلات المتعلقة بحياديتها واستقلاليتها إزاء رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية والحزب الحاكم. فرئيس الجمهورية، وهو رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، يعين رئيس محكمة استئناف القاهرة الذي تنعقد له رئاسة اللجنة العليا ولرئيس الجمهورية وللسلطة التنفيذية دور محوري في تحديد هوية شاغلي المناصب القضائية العليا، إن في محاكم الاستئناف أو محكمة النقض. أما أعضاء اللجنة العليا السبعة المنوط بمجلسي الشعب والشورى اختيارهم فيختارون بكل تأكيد تحت تأثير الهيمنة الكاملة للحزب الوطني على المجلسين ومع استبعاد كامل لتفضيلات وترشيحات المعارضة، وهو ما يضع علامات استفهام حول استقلالية أعضاء اللجنة العليا في علاقتهم بالحزب الوطني ومرشحيه في الانتخابات المختلفة. كذلك، وهنا يلمح المغزى الحقيقى لإلغاء شرط الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وفقا لما تضمنه تعديل المادة رقم ٨٨ من الدستور في ٢٠٠٧، يثير تشكيل اللجان الفرعية من بين العاملين المدنيين للدولة وقصر وجود أعضاء الهيئات القضائية على اللجان العامة الكثير من الشكوك حول الإمكانات الفعلية للحد من تدخل السلطة التنفيذية وأجهزتها

٩ جريدة الشروق المصرية ٢٠١٠/١٠/٣١

(الأمنية في المقدمة) في العملية الانتخابية وتفاصيل الإشراف على الانتخابات من خلال ممارسة النفوذ والتأثير على العاملين المدنيين التابعين للدولة.

لا يعنى هذا مطلق اعتراضي على القانون الناظم لتشكيل اللجنة العليا للانتخابات والمحدد لصلاحياتها. فحين ينص بالقانون على تبعية كل أجهزة الدولة التي تضطلع بأدوار في العملية الانتخابية للجنة العليا وحين يلزم وزارة الداخلية بالتعاون الكامل مع اللجنة، فهو بذلك يؤهلها (أي اللجنة) حال توافر الإرادة القاطعة للقيام بالدور الرئيسي في الإشراف على الانتخابات ويمكنها، نظريا على الأقل، من تحديد أدوار الأجهزة الأخرى. كما أن القانون لا يقصر عمل اللجنة على تنقية وإعلان جداول الناخبين وتسجيل المرشحين وتحديد موعد بدء الحملات الانتخابية وتشكيل اللجان العامة والفرعية والترخيص للمراقبين والإشراف على سير الانتخاب، بل يوسع من عملها ليشمل متابعة التغطية الإعلامية للحملات الانتخابية والرقابة على الأموال التي تنفق في الحملات الانتخابية والتأكد من ابتعاد المرشحين في حملاتهم عن توظيف الشعارات الدينية وعن استخدام مؤسسات الدولة ودور العبادة في الدعاية الانتخابية وعن الخطاب التمييزي على أساس الدين أو الجنس أو العرق. على الورق تبدو كل هذه الأمور أكثر من رائعة وقادرة على الإسهام في ضمان نزاهة الانتخابات، إلا أن العنصر الفصل هنا يرتبط بالكيفية التي تطبق بها من قبل اللجنة وحدود التزام الأخيرة شرطي الحيادية والاستقلالية في عملها وتعاملها مع جميع المتنافسين.

وإذا ما افترضنا توافر شرطي الحيادية والاستقلالية للجنة العليا، وهو ما لم تثبته خبرة إشرافها على انتخابات المحليات والشورى الأخيرة وتوضع حوله اليوم علامات استفهام، تظل نزاهة الانتخابات البرلمانية المقبلة مرتبطة بتحقق مجموعة إضافية من الشروط أبرزها البيئة التنافسية والرقابة على الانتخابات بشقيها الداخلي والخارجي والمشاركة الفعالة للمواطنين. وفى ما خص البيئة التنافسية مازال التداخل بين الحزب الوطني وأجهزة الدولة، واستمرار التضييق على المعارضة وعلى حرية عملها التنظيمي وتواصلها مع القواعد الجماهيرية والرأي العام، وحضور الكثير من النصوص المقيدة للمنافسة في قوانين مباشرة الحقوق السياسية والأحزاب السياسية وغيرها، مازال كل هذا يحول دون وجود بيئة تنافسية حقيقية. أما الرقابة على الانتخابات، وكما أشرت في مقالات سابقة، فتعترضها صعوبات جمة ناتجة عن التضييق على المراقبين المحليين وعدم اعتداد أجهزة الدولة بتقاريرهم حول تجاوزات وخروقات العملية الانتخابية ورفض الترخيص لفرق المراقبين الدوليين بحجج بالية وغير مقنعة ينقلب في سياقها الغرب من صديق يحتذى به ويطلب رضاه إلى عدو يتربص بسيادتنا ويريد بنا السوء!

ثم يأتي أخيرا شرط مشاركة المواطنين في الانتخابات بكثافة وكونه يعد ضمانة رئيسية للنزاهة ومجابهة التجاوزات والخروقات، وهو ما لا يبدو اليوم تحققه في مصر. فنسب المشاركة في الاستفتاءات والانتخابات التي أجريت خلال

الأعوام الخمسة الأخيرة جاءت متدنية للغاية خاصة في المدن والمناطق الحضرية، ولا تملك الأحزاب والحركات ـــــ حكومية ومعارضة ـــــ التي قررت المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٠ خطابا مقنعا لتحفيز المواطنين على الذهاب إلى اللجان الانتخابية والإدلاء بأصواتهم. والمؤكد أن الأسباب هنا هي خليط من اللامبالاة بانتخابات يعتبرها الكثيرون محسومة النتائج سلفا وببرلمان يسيطر عليه حزب واحد، ومن الاحتجاج الصامت على التجاوزات والخروقات الكثيرة التي شهدتها الانتخابات الماضية بمقاطعتها، ومن تنامي وزن التيار الداعي للمقاطعة في الحياة السياسية المصرية مع استمرار تعثر الإصلاح الديموقراطي وغياب الفرص الفعلية لتداول السلطة.

تشوهات الحياة السياسية المصرية كما تظهرها برامج الأحزاب الانتخابية[١٠]

د/عمرو حمزاوي

كلما اقتربنا من موعد الانتخابات البرلمانية المقررة في ٢٨ من الشهر الجاري، تبينا كمواطنين مصريين مدى التشوه الذي أصاب حياتنا السياسية. خلال الأيام القليلة الماضية قدم لنا الحزب الوطني الحاكم بصراعات مرشحيه المعتمدين ومستبعديه، وبعبثية دفعه بأكثر من مرشح على المقعد الانتخابي الواحد دليلا قاطعا على استمرار تشوهه التنظيمي وإخفاق مساعي التحديث التي قادتها أمانته العامة وأمانة السياسات في تحويله إلى حزب سياسي «طبيعي» وليس مجرد حزب الحكومة أو حزب الدولة المعتمد على هذه الرابطة للبقاء ولجذب الأعضاء. فالحزب السياسي الطبيعي ينافس مرشحوه في الانتخابات مرشحي الأحزاب الأخرى وليس بعضهم البعض، والحزب السياسي الطبيعي به من التوافق الداخلي على «المبادئ» و«الأهداف» ما يكفى لاختيار مرشح واحد لكل مقعد انتخابي واحتواء إحباطات من رغبوا في الترشح ولم يرشحوا من أعضائه دون إعلان هؤلاء التمرد والعصيان ودعم مرشحي المعارضة ضد مرشحي حزبهم!

كذلك خرجت علينا الأحزاب والحركات المشاركة في الانتخابات خلال الأيام القليلة الماضية ببرامجها الانتخابية، وتلك يعتريها أيضا الكثير من التشوه والنواقص. المفترض في برامج الأحزاب الانتخابية، في حياة سياسية تعددية وتنافسية، أن تقدم للناخبين وللرأي العام إجابات واضحة عن سؤالين رئيسيين: ما الذي يريد الحزب المعنى تحقيقه لمصر على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إذا ما فاز في الانتخابات، وكيف سيضع هذه الرؤية موضع التنفيذ (السياسات العامة المقترحة)؟ ولماذا ينبغي على الناخبين منح الثقة للحزب المعنى وتفضيله على بقية الأحزاب والحركات المشاركة في الانتخابات، ولماذا يتعين عليهم تأييد رؤيته مقارنة برؤى الآخرين؟ ويضاف إلى هذين السؤالين في البرامج الانتخابية للأحزاب الحاكمة تقديم كشف حساب لأداء الحزب ورصد لنجاحات سياساته العامة، وسبل التغلب على عثراتها في المستقبل، وفى برامج المعارضة محاسبة الحزب الحاكم بهدف كشف إخفاقاته أمام الناخبين وإقناعهم بأن المعارضة هي الأقدر على إصلاح أحوال البلاد والعباد. أما في مصر، وفى ظل حياة سياسية شوهها غياب إمكانية تداول السلطة وانتخابات يعلم الجميع سلفا أن نتائجها لن تغير من هيمنة الحزب الوطني على مجلس الشعب، فتبتعد البرامج الانتخابية كثيرا عن هكذا مقاربات.

نعم يحوى البرنامج الانتخابي للحزب الوطني تذكيرا بوعوده للناخبين في ٢٠٠٥ وعرضا منظما (كثير البيانات والأرقام) لإنجازات حكومته خلال الأعوام الخمسة الماضية وصياغة مفصلة للسياسات العامة المراد تنفيذها في

---

١٠ جريدة الشروق المصرية ٢٠١٠/١١/١٤

الأعوام المقبلة وللأهداف التنموية المأمول تحقيقها. الشق الأكبر من البرنامج يتناول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية كالفقر والبطالة وسياسات التشغيل والرعاية الصحية ونظم المعاشات والتأمينات والدعم الحكومي ويقترح الكثير من السياسات للتغلب عليها، ولا شك في أن بالتركيز على الاقتصادي والاجتماعي دليل نضج تنظيمي وسياسي داخل الحزب. إلا أن برنامج الوطني يظهر أيضا العديد من التشوهات المرتبطة بوضعية الحزب كحزب الحكومة الدائم والمهيمن دون منازعة على مجلس الشعب. البرنامج لا يشي على الإطلاق بأي قلق أو شك (هو اعتيادي وطبيعي في حالة الأحزاب الفاعلة في بيئات تنافسية) يساور قيادات الحزب وأطره التنظيمية بشأن إمكانية خسارة الأغلبية البرلمانية أو احتمالية أن تفرض عليهم نتائج الانتخابات الائتلاف مع حزب آخر لتشكيل الحكومة، فتلك حسابات ومعادلات لا محل لها من الإعراب لدى السلطوية المصرية. ومن ثم تأتى صياغة البرنامج الانتخابي كبرنامج للحكم سيشرع في تنفيذه بعد الانتخابات دون مواءمات مع أحزاب أخرى أو تعديلات قد تستدعيها مفاجأة انتخابية ما.

كذلك تغيب عن برنامج الوطني ملامح التعامل النقدي مع أداء الحزب وحكومته خلال الأعوام الماضية ويغلب عليه الطابع الاحتفالي والتفاخري. عندما تخرج الأحزاب الحاكمة الفاعلة في بيئات تنافسية على الرأي العام بكشف حساب قبل الانتخابات الجديدة فإنها عادة ما تمارس شيئا من النقد الذاتي، وتشير إلى ما تعتزم تطويره وإصلاحه إن حازت قبول الناخبين مرة أخرى. أما لدى الحزب الوطني، فيستحيل كشف الحساب النقدي إلى خطاب إنجاز أحادى ومبسط تتناقض احتفاليته مع واقع المصريين المأزوم اقتصاديا واجتماعيا. ولم يشذ عن قاعدة غياب النقد الذاتي عن البرنامج هذه إلا إشارة متفردة للفساد الإداري وتداعياته المعوقة للتنمية وحتمية الحد منه.

ثم تكتمل تشوهات برنامج الحزب الوطني بصمته المطبق عن قضايا الإصلاح السياسي، والتي كان الحزب قد أفرد لها حيزا كبيرا ببرنامجه في انتخابات ٢٠٠٥. لا حديث ببرنامج ٢٠١٠ عن قانون الطوارئ المرجو إلغاؤه، ولا عن تعديل لنظام الانتخاب يراد منه دعم الأحزاب الرسمية ولا عن تعديلات قانونية وإجرائية مبتغاها رفع معدلات مشاركة المواطنين السياسية. مصدر التشوه هنا هو أن الوطني يتعامل مع الإصلاح السياسي وكأنه بات دهرا منسيا، وكأنه أصبح في عداد الملفات المحسومة ولم يعد بالتبعية يستحق الطرح بالبرنامج الانتخابي أو العرض على الناخبين، وفى هذا تحايل مكشوف على السلطوية المستمرة للحياة السياسية وتجاهل تام لمطالب المعارضة وقطاع واسع من الرأي العام المتعلقة بضرورة إدخال إصلاحات جوهرية.

أما برنامج جماعة الإخوان المسلمين فلا يحمل جديدا يذكر، بل يكرر صياغات وأفكار ومقترحات برنامج ٢٠٠٥ وبرنامج حزب الإخوان الذي كان قد أعلن في ٢٠٠٧. تعالج الجماعة بالبرنامج وبشيء من التفصيل أزمات مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتنتقد أداء حكومة الحزب الوطني وتدعو للتغيير لتحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية

والديمقراطية، إلا أنها تعجز عن اقتراح سياسات بديلة للسياسات الحكومية وتكتفي بعموميات خطابية أو بتحليلات غير موثقة. كذلك يشير تمسك الجماعة بالإسلام هو الحل كعنوان للبرنامج، على الرغم من تعارضه مع الحظر القانوني لتوظيف الشعارات الدينية في الحملات الانتخابية والذي أكدته اللجنة العليا للانتخابات ويدعمه الحظر الدستوري للنشاط السياسي المستند إلى مرجعية دينية، إلى تشوه خطير آخر يرتبط بنزوع الجماعة للتعاطي باستخفاف مع الإطار الدستوري والقانوني الناظم للانتخابات وللحملات الانتخابية. وكما يتحايل الحزب الوطني على السلطوية المستمرة بالصمت عن الإصلاح السياسي، يتحايل الإخوان على مقاربتهم التمييزية إزاء المواطنين الأقباط والمنتقصة من حقوقهم السياسية باستبعادهم من مناصب الدولة الكبرى وعلى دعوتهم (ببرنامج حزب الإخوان ٢٠٠٧) لتشكيل مجلس منتخب من علماء الدين للرقابة على التشريعات والقوانين بتهميش الأمرين ببرنامج ٢٠١٠ وكأنهما اختفيا أو انتفت أهميتهما .فلا تناول مفصل بالبرنامج للحقوق السياسية للمواطنين المسلمين والأقباط)كما اعتادت الجماعة في الآونة الأخيرة) بل تأكيد فضفاض على المساواة بينهم بالصياغات الدينية المعتادة (لهم ما لنا وعليهم ما علينا) لا يرقى إلى مقام إسقاط المقاربة التمييزية، وصمت تام عن الدعوة للجنة علماء الدين عوضا عن إعلان التراجع عنها.

وذات ما يقال عن برنامج الإخوان بشأن ضعف مقترحات السياسات البديلة والاكتفاء بنقد سياسات الوطني ونتائجها وغياب النقد الذاتي، ينطبق على برامج بقية الأحزاب والحركات، كبيرها وصغيرها.

تداعيات الانتخابات البرلمانية – نزع الشرعية وأزمة السياسة الرسمية[١١]

د/عمرو حمزاوي

دعوت يوم الأحد الماضي الناخبات والناخبين في مصر إلى الذهاب إلى مراكز الاقتراع، على الرغم من محدودية ضمانات نزاهة العملية الانتخابية وبعد أن أفشل غياب وحدة قرار المعارضة خيار المقاطعة الذي مثل لي الإستراتيجية الأفضل للتعامل مع الانتخابات. وعللت لدعوتي هذه من جهة بالتأكيد على بعض فوائد الحد الأدنى الممكن تحققها مع مشاركة المواطنين في الانتخابات كالحد جزئيا من التجاوزات والخروقات المتوقعة وإعطاء غطاء شعبي وفاعلية لجهود الرقابة المحلية، وبالقول من جهة أخرى، باستطاعة الناخبين توظيف أصواتهم بمسئولية وذكاء بإعطائها لمرشحين يثقون بقدرتهم على تمثيل الدائرة المعنية بأمانة أو بالتصويت الاحتجاجي ضد نواب سابقين لم يقدموا المنتظر منهم أو بالاحتجاج على احتكار الحزب الوطني لمجلس الشعب ومساندة مرشحي المعارضة أو بالتصويت للمرشحات والمرشحين الأقباط ودعم مشاركتهم الإيجابية في الشأن العام في لحظة احتقان طائفي مقيت.

وقد كان هدفي هنا هو التمييز سياسيا ومجتمعيا بين الملامح الكبرى لمشهد انتخابي غير ديمقراطي ومعلوم النتائج سلفا، أي تلك الملامح التي تفرض على الناخبين مزيجا محبطا من الشك في نزاهة العملية الانتخابية وفى جدواها وتدفعهم من ثم تقليديا إلى العزوف عنها والبقاء بعيدا عن مراكز الاقتراع، وبين بعض الساحات الفرعية والتفاصيل الصغيرة التي كان لها أن تتحول إلى ظواهر إيجابية يوم الانتخاب شريطة مشاركة المواطن. فما الذي حدث في هذا الشأن يوم الأحد الماضي في جولة الانتخابات البرلمانية الأولى؟ لم تقنع فوائد الحد الأدنى هذه العدد الأكبر من الناخبات والناخبين في مصر ولم تمكنهم من التغلب على شكوكهم التقليدية، فجاءت نسبة مشاركتهم (وبعيدا عن مبالغات اللجنة العليا للانتخابات التي تحدثت بمفردها عن نسبة ٣٥% (!على ذات التدني الذي وسمها في الانتخابات البرلمانية الماضية، أي ٢٠% في أحسن الأحوال، ونزعت بذلك عن انتخابات ٢٠١٠ أحد المضامين الأساسية لشرعيتها، والمتمثل في مشاركة شعبية حقيقية .

ثم جردت الانتخابات، وبفعل التجاوزات والخروقات المنظمة التي شابت سير الجولة الأولى ووثقتها تقارير المراقبين المحليين وشهادات بعض القضاة، من مضمون الشرعية الثاني المرتبط بإدارة العلمية الانتخابية بنزاهة (ولنقل في حالة مصر بشيء من النزاهة (تكفل تكافؤ الفرص (ولنقل في حالة مصر حدا أدنى من تكافؤ الفرص) بين المتنافسين وتضمن تعبير النتائج (ولنقل في حالة مصر إلى حد ما) عن تفضيلات هذا العدد (المحدود) من المواطنين الذين أدلوا بأصواتهم. كعادتها هيمنت الأجهزة الأمنية على إدارة العملية الانتخابية، فتلاعبت بنتائجها لصالح مرشحي الحزب الوطني، وأعاقت بعض القضاة المشرفين عن القيام بعملهم، ومنعت الكثير من المراقبين من الدخول إلى مراكز الاقتراع أو البقاء بها مدة زمنية تكفى لتقييم سير الانتخاب على نحو موضوعي، وحالت بين ناخبين مؤيدين لبعض مرشحي المعارضة الحزبية وغير الحزبية وبين الإدلاء بأصواتهم. ولم تتمكن السلطة القضائية من الحد من هيمنة

---

١١ جريدة الشروق المصرية ٢٠١٠/١٢/٥

الأجهزة الأمنية، مع الضعف العملي للجنة العليا وبعد إزالة الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات وتحول الأمر من «قاضٍ على كل صندوق» إلى قاضٍ لكل ٢٠ مركز اقتراع تقريبا (بلغ عدد القضاة الذين أشرفوا على الجولة الأولى ٢٢٨٦ ووزعوا في لجانهم العامة على أكثر من ٤٥ ألف مركز اقتراع).

وتواكب مع محدودية نزاهة العملية الانتخابية، وترتب عليها جزئيا على الأقل، انتهاء الجولة الأولى للانتخابات بنتيجة صادمة للرأي العام المصري ولكل مهتم باحتفاظ مجلس الشعب الجديد بقدر من التوازن فيما خص تمثيل الحزب الحاكم وأحزاب وحركات المعارضة. فقد فاز مرشحو الحزب الوطني بـــ٢٠٩ من إجمالي ٢٢١ مقعدا حسمت في الجولة الأولى، وسقط معظم مرشحي أحزاب المعارضة المسجلة وجماعة الإخوان المسلمين وقررت الأخيرة ومعها حزب الوفد سحب مرشحيهما الباقين لجولة الإعادة ومقاطعة الانتخابات. والحصيلة، وبغض النظر عن نتائج جولة الإعادة، هي أن تمثيل المعارضة المنظمة (أي المؤطرة في أحزاب أو حركات) في المجلس الجديد لن يتجاوز في أحسن الأحوال ٥%، وأن الوفد والإخوان سيغيبان عنه بالكامل بينما سيمثل به الضعيف والهامشي من الأحزاب.

نعم قد تسفر جولة الإعادة عن فوز عدد من المرشحين المستقلين بمقاعد في مجلس الشعب ربما زادت نسبتها على ١٠% وقد لا ينضم جميع هؤلاء فيما بعد إلى الحزب الوطني وقد تتوقف أغلبية الأخير عن حد ٨٠%، إلا أن المؤكد هو أن المعارضة المنظمة لن يكون لها أي وجود حقيقي في المجلس الجديد ولن تقدر من ثم على الإسهام الفعال في عمله التشريعي والرقابي.

تنزع مثل هذه الحصيلة عن الانتخابات والمجلس، وهى تعنى تماهيا شبه تام بين مؤسسة الحكم والسلطة التنفيذية وبين السلطة التشريعية عبر أغلبية الحزب الحاكم الكاسحة، مضمونا ثالثا من مضامين الشرعية يتعلق بشرعية التمثيل المتوازن نسبيا للحكم والمعارضة وشرعية استقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية وممارستها الرقابة عليها (أو لنقل في حالة مصر شيء من الرقابة). نحن اليوم، وأكرر وبغض النظر عن نتائج جولة الإعادة، أمام مجلس شعب يتسم بتركيبة أحادية تذكر بعهود مجلس الأمة والاتحاد الاشتراكي وسينظر حتما لكل ما يمرره من تشريعات وقوانين وموازنات كترجمة مباشرة وصريحة لإرادة مؤسسة الحكم وحزبها بعد أن استأثرا به.

يدفع نزع مضامين الشرعية الثلاثة هذه، شرعية المشاركة الشعبية في الانتخابات وشرعية نزاهة العملية الانتخابية وشرعية التمثيل المتوازن بالسلطة التشريعية واستقلاليتها النسبية عن نظيرتها التنفيذية، بالحياة السياسية المصرية إلى أتون أزمة كبرى ذات تداعيات خطيرة. فقد أضحت انتخاباتنا سيئة السمعة وعادت المعارضة المنظمة إلى مقاطعة الأطر الرسمية وبتنا مجددا أمام برلمان اللون الواحد والوجهة الواحدة، كل هذا ومؤسسة الحكم على تعنتها وفعلها لا يدلل على بدايات مراجعة نقدية أو بحث جاد عن مخارج للأزمة، وكل هذا ولم يعد يفصلنا عن انتخابات رئاسية حاسمة سوى أقل من عام.

هذه لحظة حزينة لمصر ولنا جميعا.

الفصل الثاني

الحركات السياسية الدينية

اعتقالات الإخوان.. هل من جديد؟[١٢]

د/عمرو الشوبكي

عادت أجهزة الأمن المصرية وألقت القبض على ١٥ من قيادات جماعة الإخوان المسلمين، بينهم الدكتور محمود عزت، نائب مرشد الجماعة، والدكتور عصام العريان، والدكتور عبد الرحمن البر، عضوا مكتب الإرشاد، كما شملت قائمة المعتقلين مجموعة من القيادات الوسيطة للجماعة في القاهرة، والجيزة، والشرقية، وأسيوط، والإسكندرية، والغربية.

وبدت هذه الحملة هي الأقوى التي تعرض لها الإخوان طوال عهد الرئيس مبارك من زاوية استهدافها لثلاثة قيادات في مكتب الإرشاد بينهم نائب مرشد الجماعة، وأعقبت حديثاً تصالحياً للمرشد الجديد تجاه النظام القائم عبر فيه عن استعداده لقبول التوريث في حال إذا جاء بوسائل ديمقراطية، وتحدث عن أن دور الإخوان هو النصح والإرشاد، وأنهم لا يعارضون بغرض المعارضة، ودعا الحكم للحوار معهم وأدان حوادث العنف الطائفي.

والمفارقة أن هذه الاعتقالات جاءت في أعقاب سيطرة التيار الدعوى المحافظ على مفاصل الجماعة، واستبعاد من تبقى من رموز التيار الإصلاحي بعد انتخابات شكك كثيرون داخل الإخوان وخارجها في نزاهتها، وبعد أن خرجت مؤشرات تقول إن الإخوان لن ينخرطوا في العملية السياسية ولن يحرصوا على المشاركة بقوة في الانتخابات التشريعية، خاصة بعد أن راجت فكرة داخلهم تقول إنهم دفعوا ما يزيد على خمسة آلاف معتقل بسبب نشاطهم السياسي والبرلماني، وإنه حان الوقت لكي يعودوا إلى بناء التنظيم والنشاط الدعوى.

ولم يشفع هذا الانسحاب الجزئي للجماعة من ساحة العمل السياسي، عند الحكم من توجيه ضربة أمنية جديدة تكرس خيار «الأمن فوق الجميع» كوسيلة وحيدة للتعامل مع أي تيار سياسي منظم بصرف النظر عن توجهه السياسي: إصلاحي أو محافظ، ديمقراطي أو غير ديمقراطي.

والمؤكد أن هذه الاعتقالات التي تعرضت لها جماعة الإخوان المسلمين ليست جديدة، ولم تكن الأولى ولن تكون الأخيرة، وهى تأتى في إطار استراتيجية أمنية محكمة تقوم على «المواجهة المحسوبة» التي تستهدف إضعاف الجماعة

---

١٢ جريدة المصري اليوم، ١١ /٢/ ٢٠١٠

وربما إخراجها من المجال السياسي دون الوصول إلى الاستبعاد الكامل من المجال العام، أو تفكيك التنظيم وإنهاء وجوده عبر الدخول في مواجهة استئصاليه تكلفتها باهظة ونتائجها غير مضمونة، خاصة في ظل أتباع الحكم استراتيجية تقوم على تجاهل مطالب المعارضة وتركها تتحرك في بيئة مليئة بالفخاخ ويغيب عنها أي معايير قانونية أو سياسية فتضطر أن تخطئ حتى لو لم تكن ترغب أو تنشق على نفسها إذا نما عودها أو خرجت عن الطوع، لأنه لا توجد قاعدة قانونية تحكم العملية السياسية، وحركة الأحزاب إنما مناخ عشوائي فيه كثير من الفوضى وقليل من القواعد.

ومن هنا فإن استراتيجية «المواجهة المحسوبة» تأتى بالضبط على مقاس حالة الجمود والفشل السياسي الذي تعانى منه مصر، فهي «تلصم» الأوضاع القائمة وترحل المشاكل إلى حين فرج الله، وتقضى على أي فرصة أمام تطور التيارات الشابة والإصلاحية داخل جماعة الإخوان المسلمين وباقي القوى السياسية في اتجاه مزيد من الانفتاح الديمقراطي والمدني، لأن الرسالة واضحة: مهما فعلتم، وسواء كنتم إصلاحيين أو محافظين، ديمقراطيين أو ظلاميين، جهلاء أو متعلمين فالنتيجة واحدة أنه ليس هناك أي أمل أو أفق للإصلاح عبر العمل السياسي المنظم.

ولأن استبعاد أي تيار في نظم التعددية المقيدة يكون عادة على أساس قربه أو بعده من التوجه العام للدولة، وإذا قلنا إن الإخوان ببرنامجهم المعادى للمواطنة وبفكر التيار القطبي المسيطر على الجماعة لا يمكن قبولهم في ظل أي نظام ديمقراطي إلا إذا راجعوا مثل هذه الأفكار، فالسؤال هل يستبعدهم الحكم بسبب بعدهم عن الديمقراطية أم لكونهم كياناً منظماً يتسم بالكفاءة ولو النسبية في الأداء، وإذا كانت الإجابة هي الأولى فلماذا لم يقبل النظام السياسي حزب الوسط كحزب سياسي شرعي بعد أن حسم إيمانه بالديمقراطية والمواطنة وضم في عضويته عدداً يعتد به من الأقباط، أو حزب الكرامة الذي لديه ثلاثة نواب في البرلمان، وهو حزب ناصري جاد وليس إسلامياً، وأخيرا لماذا لم تتح الفرصة لأحزاب المعارضة الأربعة الرئيسية (الوفد، والغد، والجبهة الديمقراطية، والتجمع) للحركة في الشارع السياسي دون القيود والمضايقات المعروفة حتى يمكن حصار الإخوان بالسياسة وليس الأمن.

والحقيقة أن كثيراً من المجتمعات التي تطورت نحو الديمقراطية الكاملة بدأت بنظام التعددية المقيدة الذي وضع آلية للتنافس وتداول السلطة بين القوى، التي اختار النظام بمحض إرادته، أن يعطيها الشرعية (وهو ما لم يحدث في الحالة المصرية)، ثم بعد ذلك فتح الطريق أمام القوى «غير الشرعية» لكي تطور من نفسها أولا حتى يتسنى لها أن تندمج في المنظومة السياسية القائمة، وقواعد النظام الديمقراطي كما جرى في تركيا وغيرها من دول أمريكا اللاتينية.

والمؤكد أن الإخوان لم يقوموا بواجبهم نحو إصلاح أحوالهم فلا يزال هناك إصرار على التمسك بصيغة الجماعة التاريخية التي تمزج بين الدعوى والسياسي ولا يزال هناك عدم فهم، وأحيانا عدم رغبة في فهم تعقيدات الواقع

السياسي المحيط، وميل إلى التصورات المبسطة وأحيانا المسطحة لكثير من الأمور السياسية، بل وكثيرا ما تحدث بعض أعضائها «بفخر» عن التضحيات التي قدموها والمحن التي عرفوها والمعتقلات التي دخلوها، وكأن مهمة أي تيار أن يفتخر بمآسيه الممتدة منذ ٨٠ عاما، دون أن يمتلك القدرة أو الرغبة على طرح السؤال: هل كل هذه النظم أخطأت بحق الإخوان وهم كانوا ملائكة وضحايا؟،

ألم يوجد في فترة من الفترات تنظيم خاص قتل أبرياء وحاول اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤، ألا يوجد برنامج أرسله الإخوان منذ أكثر من عامين للنخبة السياسية وفيه من الكوارث في الشكل والمضمون ما يستلزم المراجعة ولم يجر عليه أي تعديل، ألم تجر انتخابات مكتب الإرشاد بصورة غير شفافة، واستبعد فيها كل من خالف أوامر حكام الجماعة التي بدت في وضع مقلق أمام الرأي العام والنخبة المصرية بعد أن تقدمت خطوات في المجال السياسي سرعان ما أجهضت ما بنته هي نفسها؟!

ولعل هذا يفسر الحياد اللافت للجماهير أمام أي اعتقالات يتعرض لها الإخوان، فرغم اتساع رقعة التنظيم وقوته فإن المواطن العادي شعر بأن هذا التنظيم ملك للإخوان وليس له، وأنه مهما كان رفضه لتلك الاعتقالات، فإنه لن يتحرك لنصرة من ذهبوا إلى السجون، لأن لديه شعوراً بأن الجماعة تتحرك من أجل أجندة نصفها علني ونصفها سرى، هدفها الأساسي الحفاظ على وحدة هذه الجماعة بصرف النظر عن حصيلة هذه الوحدة.

ستظل مسؤولية النظام السياسي عن حالة الفشل والتعثر التي أصابت كل القوى السياسية المصرية مؤكدة، وسيظل اعتماد الخيار الأمني كخيار وحيد للتعامل مع أي تيار سياسي خيارا فاشلا لا يبنى أمة ولا يصنع مستقبلاً، وأنه لا بديل لحل معضلة الإخوان التاريخية، إلا بفتح أفق سياسي أمام تيار بداخلها للقيام بعملية جراحية تفصل بين الدعوى والسياسي وتؤسس لحزب مدني، مازال الإخوان لا يرغبون في ظهوره ولا يحتملون حتى الآن استحقاقاته، تماما مثل الحكومة التي ليست لديها ساحة للعمل السياسي والديمقراطي تشجع أحداً على الدخول فيها.

الإخوان بمجلس الشعب (٢٠٠٥-٢٠١٠).. كشف حساب أولي[١٣]

د/عمرو حمزاوي

انتهت الدورة البرلمانية الأخيرة لمجلس الشعب ٢٠٠٥ـــــ٢٠١٠ والتي شهدت حضورا عدديا غير مسبوق لجماعة الإخوان المسلمين (٨٨ نائبا أو ما يقرب من ٢٠٪ من إجمالي مقاعد المجلس). وربما كان من المفيد اليوم محاولة تقييم حصاد العمل البرلماني لجماعة الإخوان والتعرف على الأولويات الرئيسية التي وجهت نشاط ممثليها بالمجلس.

والحقيقة أن حصاد عمل الإخوان البرلماني يدلل أولا بوضوح على تطور قدرات الجماعة لجهة توظيف الأدوات الرقابية المتاحة لمساءلة حكومة الحزب الوطني وأجهزتها التنفيذية في مقابل محدودية تأثيرها على العملية التشريعية.

بعبارة بديلة، تمكن نواب الإخوان بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ من إزعاج الحكومة وإمطار وزرائها بالأسئلة والاستجوابات وطلبات المناقشة وتوظيف ذلك لعرض العديد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على الرأي العام، إلا أنهم أخفقوا في المساهمة الفعالة في العملية التشريعية.

في مجلس الشعب ٢٠٠٥ و٢٠١٠، استخدم نواب الإخوان الأدوات الرقابية بكثافة أكبر نسبيا من أي فريق برلماني آخر، فقد زاد عدد الأسئلة والاستجوابات وطلبات المناقشة والإحاطة وغيرها المقدمة منهم على ٢٠٠٠٠. على الرغم من ذلك لم يتمكن الإخوان من منازعة هيمنة الحزب الوطني، وبحكم احتفاظ الأخير بأغلبية مريحة داخل المجلس تجاوزت نسبة ٧٥٪، على سن القوانين والتشريعات وإدخال العديد من التعديلات على الدستور.

من جهة ثانية، وعلى الرغم من أن نواب الإخوان اهتموا بطائفة واسعة من الأمور بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠، فإن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت في صلب برنامج عملهم وأنشطتهم البرلمانية، سواء من حيث الرقابة أو محاولة التأثير على العملية التشريعية.

الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل مكافحة الاحتكارات والفساد وضبط الخصخصة وإصلاح النظم الضريبية وكذلك التنديد بالتمديد المستمر لحالة الطوارئ وغياب الإصلاح السياسي الحقيقي وقمع المعارضين وإدخال تعديلات واسعة على الدستور المصري اتسم معظمها بطابع سلطوي واضح، جميعها احتلت موقع الصدارة في عمل الإخوان دون أن يرتب ذلك تأثيرا حقيقيا على حصاد العملية التشريعية.

---

١٣ جريدة الشروق المصرية، بتاريخ ٦/٢٠/ ٢٠١٠

إلا أن إعطاء الأولوية لمثل هذه الأمور والقضايا جاء على حساب برنامج الجماعة الديني والأخلاقي، والذي كان يحظى بدور تكويني في المشاركة البرلمانية للإخوان قبل العام ٢٠٠٥. والمؤكد أن البرنامج الديني والأخلاقي لجماعة الإخوان قد اختزل بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ إلى سلسلة من المواقف المحافظة في مجال قضايا المرأة والأسرة وتشريعات الأحوال الشخصية.

من جهة ثالثة، وعلى الرغم من محدودية الدور التشريعي للإخوان واقتصار فاعليتهم على توظيف الأدوات الرقابية، رتب الحضور الواسع للجماعة بمجلس الشعب تحمل قياداتها وكوادرها للقسط الأكبر من ممارسات الحكم القمعية خلال الأعوام الماضية. والحقيقة أن النتيجة الكبرى للقمع المستمر للإخوان وللقيود المفروضة على دورهم تمثلت في الإغلاق التدريجي للمجال السياسي الرسمي أمامهم وتحويلهم إلى مجموعة معزولة ذات تأثير ضئيل على السياسة المصرية، على حضورهم البرلماني غير المسبوق.

في ظل هذه الظروف، لم يكن مفاجئا أن الحراك الداخلي لجماعة الإخوان بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ تشكل من خلال سلسلة من الحوارات حول القيمة الإستراتيجية للمشاركة السياسية وآليتها الرئيسية المتمثلة في العمل البرلماني. والثابت أن البيئة الراهنة لفعل الجماعة ودورها، بمحدودية الدور التشريعي والقمع المستمر، تدفع، في اقل تقدير، على الحذر من والتشكيك في السياسة وإعلاء قيمة العمل الاجتماعي والدعوة ذات الكلفة السلبية المحدودة.

من جهة رابعة، ثمة بعض الجوانب الإيجابية لحضور الإخوان البرلماني خلال الأعوام الخمسة الماضية. فقد تطورت بوضوح قدرتهم على التعمق في قضايا السياسات العامة وصياغة مشاريع القوانين وتوظيف الأدوات الرقابية المتاحة لمساءلة الحكومة.

وحفز العمل البرلماني الجماعة على النظر في إمكانات التنسيق مع القوى السياسية الأخرى وتشكيل التحالفات وتطوير البرامج السياسية التوافقية. كذلك وظف نواب الإخوان وجودهم بمجلس الشعب والاهتمام الإعلامي المتزايد به لتوسيع رقعة الجمهور المخاطب وانفتاحهم على قطاعات جديدة في الفضاء العام بمصر.

اليوم يجد الإخوان أنفسهم أكثر قدرة وبراعة في التواصل العلني لا مع مؤيديهم وأنصارهم وحسب، بل أيضا مع قوى اليمين واليسار ومع مواطنين شباب عازفين عن السياسة إلا فيما ندر، وكذلك مع دبلوماسيين وباحثين أجانب. إذا نجحت جماعة الإخوان من خلال حضورها البرلماني بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠ في اكتساب مهارات سياسية وتواصلية جديدة، إلا أنها على الأرجح لن تجنى ثمار هذا التطور في الأعوام المقبلة إلا نادرا نظرا للاستمرار المتوقع لممارسات الحكم القمعية وتلاعبه بقواعد إدارة ونتائج العمليات الانتخابية.

الجماعة: مسلسل في عالم آخر (١-٢)[١٤]

د/عمرو الشوبكي

أثار مسلسل الجماعة اهتمام الكثيرين خاصة هؤلاء الذين حاولوا أن يهربوا من حصار المسلسلات البليدة، والبرامج المسيئة لكل القيم الإنسانية والأخلاقية والدينية التي انهمرت على الناس طوال الشهر الكريم. ويمكن اعتبار مسلسل الجماعة واحدة من الفرص المهدرة لتقديم عمل فني محترم يعيش، ولا تنتهي قيمته إذا تغير الوضع السياسي ولو حتى بتغير الأشخاص، خاصة أنه تحدث عن جوانب صحيحة في طريقة تفكير الجماعة، وأشار إلى أزماتها بصورة تقترب من الواقع، ولكنه أهدر كل ذلك حين قرأ السياق السياسي المحيط بها بصورة لا علاقة لها بالواقع.

ويمكن قراءة مسلسل الجماعة من زاويتين: الأولى تتعلق بتعامله مع السياق المحيط بجماعة الإخوان المسلمين، وهنا كان الجزء الأسوأ في المسلسل لأنه اختزله تقريبا في الصورة الملائكية لأجهزة الأمن، والثاني يخص طريقة اقترابه من تنظيم الجماعة وفكرها، وهو الجزء الذي بذل فيه مجهود، وحمل بعض الجوانب الصحيحة، وجانبه الصواب في جوانب أخرى.

ورغم أن المسلسل قد انتقد حالة الفراغ والجمود السياسي والفروقات الطبقية في المجتمع المصري، وتحدث عن صعوبة أوضاع طلاب المدن الجامعية القادمين من الأقاليم، وعدم قيام الدولة بواجباتها تجاههم وتجاه غيرهم، إلا أنه انحاز بشكل كامل وأعمى لجهاز أمن الدولة ووزارة الداخلية بصورة تشعرك أن التحقيقات التي تجرى مع عناصر الإخوان تجريها أجهزة الأمن في سويسرا أو السويد وليس حتى فرنسا أو أمريكا، وأنه لو قررت وزارة الداخلية أن تقوم بعمل مسلسل للإشادة برجالها لما قدمتهم بنفس الصورة التي قدمها مسلسل الجماعة، الذي قضى على مصداقيته، رغم أنه كان محاولة جادة لفهم جماعة الإخوان من الداخل، ومن أسوئها في فهم البيئة المحيطة بها من الخارج.

وقد تضمنت حوارات المسلسل خلافا بين الضباط على نوع الخدمة المقدمة لمعتقلي الإخوان، وهل هي خمس نجوم أم أربعة، فالضابط الكبير اعتبرها أربعة أما الشاب فقد اعتبرها خمس.

وحين يجرى اعتقال أحد أذكياء الجماعة و«وزير ماليتها» الأستاذ بهجت (عبد العزيز مخيون في المسلسل وخيرت الشاطر في الواقع) في الفجر، يقول له الضباط «آسفين على إزعاج حضرتك»، ويصبح تقديم الشاي والقهوة والمعاملة

١٤ جريدة المصري اليوم، بتاريخ ١٩ /٨/ ٢٠١٠

الرقيقة جدا الخلفية المصاحبة لكل التحقيقات التي تجرى معهم، وكأننا فعلا في أحد الفنادق، ولسنا في سجون وأقبية جرى في كثير منها اعتداءات مشينة على العديد من المعتقلين السياسيين ومنهم الإخوان المسلمين.

أما الإخوان «الأشرار» فمهمتهم الوحيدة كانت هي الدعاء بصوت عال على رجال الأمن «الطيبين»، الذين تحملوهم برحابة وسعة صدر.

والمدهش أن الأمر امتد إلى الحديث عن حوارات فكرية عميقة بين ضباط أمن الدولة والإخوان، فيقول الضابط الكبير إنه يدافع عن النظام لأن الدولة فيه مدنية رغم ما بها من فساد، في حين أن الإخوان فاسدون مثل الحكومة ولكنهم يبشرون بنظام فاشي، وهى جمل يمكن أن يقولها كاتب المسلسل وليس لواء في أمن الدولة في تحقيق مع عناصر الإخوان.

وحين يفرج القضاء المدني عن كل القضايا التي قدمها الأمن ضد عناصر الجماعة، ويضطر الحكم لتحويلهم لمحاكمات عسكرية، نصبح أمام مشكلة حقيقية في التحريات وتلفيق التهم يتعرض لها الإخوان وغيرهم من القوى الفاعلة في المجتمع المصري.

والحقيقة أن في هذا العهد دون غيره ظهرت نوعية من الناس ضمت تحالفاً نادراً من كل المهن («مثقفين» وفنانين وصحفيين ورجال أعمال)، صنعوا نمطاً من «النفاق اللزج» لم نره من قبل، يتجاوز بكثير النفاق المعتاد والحسابات المصلحية التي ربطت كثيراً من هؤلاء بنظم الحكم القائمة، فشاهدنا فنانين وكتاباً يمثلون السلطة في عهد عبد الناصر والسادات وجزء في عهد مبارك محترمين ومهنيين، أما الآن فيدهشك نمط من النفاق غير مطلوب ولا يحتاجه النظام ومع ذلك يصر عليه البعض.

والمؤكد أن المسلسل لم يكن مطلوباً منه أن يهاجم أمن الدولة طالما أراد لعمله أن يمر ويعرض في التليفزيون الحكومي، ولكنه لم يكن مطالباً أيضاً بأن ينافقه بهذه الطريقة الفجة.

وإذا كان صحيحا أيضا أنه لم يحدث تعذيب منظم أو ممنهج ضد عناصر الإخوان كما جرى مع جماعات العنف والعمليات الإرهابية في الثمانينيات والتسعينيات، ولكن بالتأكيد هناك اعتداءات متكررة بعضها باجتهادات فردية حدثت على كثير من المعتقلين السياسيين وغير السياسيين نتيجة غياب المحاسبة، وتغول جهاز أمن الدولة في كل مجالات الحياة من تعيين المعيدين إلى إقامة الندوات إلى الإشراف على القنوات الفضائية الخاصة إلى ملف الإخوان والاحتقان الطائفي والتوريث والأحزاب وغيرها.

ولأن حضور السياسة فكرا وممارسة يساعد النظام القائم (وأي نظام) على مواجهة خصومه وعلى رأسهم الإخوان، فإن غيابها يعنى حضور الأمن لملء الفراغ الذي هجرته السياسة، وتصبح مهمته ليس فقط قمع السياسيين أو مواجهة التنظيمات المتطرفة والخارجة على الشرعية، إنما قمع كل شيء وإعادة ترتيب كل شيء أيضا.

فالمطلوب من الجميع أن يظلوا في الغرف المغلقة حتى الأحزاب الشرعية، وغير مسموح لأحد أن يمارس العمل السياسي «بجد» وأن ينزل الشارع بغرض تداول السلطة مع النظام القائم، وبما أن الأخير تجمد في مكانه وغير قادر على منافسة أحد في الشارع، فأصبح مثل التلميذ البليد في حاجة إلى «برشامة» من أجل البقاء وكان الأمن هو برشامته دون أدنى شك.

هذا الفهم البديهي لطبيعة اللحظة الحالية التي غيبت عنها السياسة، وأصبح تلقائيا الأمن والقمع حاملين عبء أي حكم فاشل، نتيجة غياب السياسة ودولة القانون معا.

وحين انتقل المسلسل إلى الجوانب السياسية المحيطة بالجماعة، تحدث بصورة صحيحة وسلسة عن ضعف أحزاب المعارضة، واتهم الحزب الحاكم بالفساد وغياب الفاعلية وإن كان أقل جرأة ووضوحا مما جاء في فيلم طيور الظلام، وجانبه الصواب حين تحدث عن اختراق الإخوان للحزب للوطني، وهو أمر غير صحيح، لأنه لم يعرف أن «إخوان الحزب الوطني» هم أبناء الحزب الوطني فقط، وأن صور التدين المغشوش والشكلي التي غرق فيها المجتمع المصري هي «فخر» الصناعة المصرية في الثلاثين عاما الأخيرة، حين سمح الحكم بنمو التيارات السلفية وبيزنس الدعاة الجدد وشيوخ بول الرسول وإرضاع الكبير من رجال المؤسسات الدينية الرسمية، صحيح أن الإخوان استفادوا من كل هؤلاء ولم يرفضوهم، إلا أن «إخوان البنا» ظلوا مختلفين عنهم ولم يصنعوهم.

لقد عاش تنظيم الإخوان المسلمين أكثر من ٨٠ عاما، وحصيلة هذا العمر هي الفشل، فلا هم نجحوا في مجال الدعوة ولا السياسة، ومثلوا عبئاً على عملية التطور الديمقراطي، وأهدروا في السنوات الست الأخيرة أكثر من فرصة للتطور والإصلاح، ولكنهم لم يفعلوها ولن يفعلوها لأن المشكلة ليست أفراد الجماعة إنما صيغة الجماعة.

كيف صور المسلسل هذه الصيغة، وأين هي الجماعة الحقيقية من جماعة المسلسل يبقى هذا حديثنا القادم.

بين إخوان المسلسل وإخوان الواقع (٢-٢)[١٥]

د/عمرو الشوبكي

مع كل حلقة من مسلسل الجماعة ترتفع أصوات المحتجين والمؤيدين، ويزداد الجدل حول أحداثه حتى وصل إلى المحاكم، وتقدمت أسرة حسن البنا من خلال نجله سيف الإسلام القيادي في الجماعة، بطلب إلى المحكمة الاقتصادية لتقصير مدة تحديد الجلسة المقررة لنظر دعوى وقف المسلسل، والمحدد لها ١٤ سبتمبر المقبل، حيث طالبت الأسرة بأن تنظر الجلسات قبل ذلك التاريخ حتى يتمكنوا من وقف العرض قبل انتهاء شهر رمضان.

وهكذا رسب الإخوان في معركة جديدة تخص حرية الرأي والتعبير وأقاموا دعوة «حسبة فنية»، نصبوا فيها أنفسهم أوصياء على المجتمع، وطالبوا بمنع عرض المسلسل لأنه لم يعجبهم، رغم أنه من حقهم رفضه أو نقده أو القيام بعمل آخر ولكنهم اختاروا طريق المنع ومقاضاة عمل فني تجرأ وصور حسن البنا في صورة الرجل غير المعصوم الذي يصيب ويخطئ مثل كل البشر. ورغم أن هذا العمل يعكس رؤية مؤلفه السياسية وهو في النهاية ليس فيلما وثائقيا، إنما عمل درامي يخضع لرؤى القائمين عليه، التي هي بدورها يجب أن تخضع للمراجعة والنقد خاصة فيما يتعلق ببعض التحيزات والمغالطات التاريخية، التي أفقدته كثيرا من بريقه، رغم حبكته الدرامية ومقدمته الموسيقية الساحرة، والجهد الذي بذل فيه.

ولولا هذه الأخطاء لما طرح هذا السؤال الغريب في مواجهة عمل فني: هل زاد المسلسل من شعبية «جماعة الواقع» أم قلل منها؟ وكأن العمل الدرامي مهمته لعب دور الأحزاب السياسية أو كأنه خطبة تحريضية في مؤتمر أو برنامج « توك شو» وليس عملا فنيا من حق مؤلفه أن يكون له رؤية سياسية، ومن حقنا نقدها أو مناقشتها بصرف النظر عن قضية التأثير على شعبية الإخوان .

والحقيقة وبعد ١٢ حلقة من مسلسل الجماعة فإننا بالتأكيد أمام عمل فني له رؤيته السياسية المنحازة في بعض الجوانب، وأمام سرد لبعض الوقائع غير الصحيحة، دون أن ينفى ذلك وجود جوانب ثالثة اتسمت بالموضوعية والجرأة معا .

وعلى غير ما ادعى نجل مؤسس الجماعة فإن المسلسل صور بإتقان شخصية حسن البنا الكاريزمية والمؤثرة في تاريخ مصر، والتي يمكن وصفها «بالاستثنائية» من حيث الحيوية والجرأة، بحيث أثارت إعجاب الكثيرين ممن شاهدوا العمل.

---

١٥ جريدة المصري اليوم، ٢٠١٠/٨/٢٦

وقد وضع المسلسل حسن البنا في قالب إنساني وإن كان غير مقدس، واعتبره زعيم جماعة دينية وسياسية كبيرة وكان فرديا في بعض القرارات ومتشددا في بعضها الآخر، وكان مناورا وحادا أحيانا، حتى واقعة حصول الجماعة على ٥٠٠ جنيه كتبرع من هيئة قناة السويس صورها المسلسل بشكل محترم كان فيها حسن البنا ندا للبارون الفرنسي ممثل الهيئة، وبدت ممارساته في الواقع العملي ليست بعيدة عن ممارسات كثير من زعماء الجماعات والأحزاب السياسية الأخرى التي كان للزعيم فيها دور محوري .

ولعل ما يؤخذ على العمل في هذا السياق، أنه تحدث عن الجماعة في الثلاثينيات والأربعينيات كأنها «عجبة» ولم يشر بأي صورة لملامح الحياة السياسية النشطة في ذلك الوقت، وشكل باقي القوى السياسية، وكأن الجماعة كانت موجودة بمفردها على الأرض أو في كوكب آخر .

أما الجانب المرتبك في «إخوان المسلسل» فتمثل في علاقة البنا وأسرته بالسعودية، حيث صورها على أنها علاقة تبعية منذ البداية، وأن بقاء البنا في مصر سيخدم الإستراتيجية السعودية أكثر من ذهابه للعمل هناك، والحقيقة أن السعودية في ذلك الوقت كانت تستكمل تأسيسها على يد الملك الراحل عبد العزيز آل سعود الذي أعلن في عام ١٩٣٢ عن نشأة المملكة ككيان موحد بدأ ضعيفا، لا فيه مال ولا حكم حديث،

في حين أن المسلسل صورها كقوة عظمى لديها رؤية استراتيجية من أجل إظهار تبعية إخوان المسلسل وليس الواقع للسعودية، والإساءة للبنا وهو هنا يسيء إلى مصر (القوة المؤثرة في محيطها العربي والإسلامي في ذلك الوقت) أكثر من الإخوان. صحيح أن العلاقة بين الإخوان والسعودية قد تشكلت على هذا النحو حين دعمت السعودية بقوة الإخوان في صراعهم مع عبد الناصر، ولكن كان ذلك في الستينيات وليس الثلاثينيات كما جاء في المسلسل .

أما الجانب الأكثر إثارة للجدل فهو إصرار المسلسل على تقديم الجماعة على أنها جماعة جهادية وأن العنف أمر أصيل في بنيتها وأن التنظيم الخاص مازال موجودا حتى الآن آخذا من العرض الرياضي العنيف الذي جرى في جامعة الأزهر دليلا وهميا على ذلك. صحيح أن الإخوان أنشئوا بعد مؤتمرهم الخامس في ١٩٣٨ ما عرف بالتنظيم الخاص أو السري الذي مارس عنفا وعمليات إرهابية بعد دخول عناصره حرب فلسطين، ثم محاولة اغتيال جمال عبد الناصر في عام ١٩٥٤ وانتهاء بتنظيم سيد قطب في ١٩٦٥ الذي رتب لعمليات إرهابية، إلا أن هذا لا يعنى أن الجماعة قامت على فكرة تكفير الحاكم ومحاربته بالعنف، وكأنها جماعة جهادية أو تكفيرية، فالفارق الفقهي والفكري بين أدبيات الإخوان وأدبيات الجماعات الجهادية هائل، وهما مدرستان مختلفتان جذريا في الفكر وفى البناء التنظيمي، وعلاقة الإخوان بالعنف انتهت نهائيا منذ إعدام سيد قطب عام ١٩٦٦ .

وقد بدا في المسلسل أن الإخوان المسلمين والتيارات السلفية وجماعات العنف الديني شيء واحد، وهو أمر لا أساس له من الصحة، ورغم أن حسن البنا عرف الجماعة على أنها جماعة سلفية بمعنى أنها تهتدي بالسلف الصالح إلا أن هذا لا يعنى أن لها أدنى علاقة بالتيارات السلفية التي انتشرت في مصر في السنوات الأخيرة بتشجيع حكومي ودعم سعودي على اعتبار أنه ليس لها علاقة بالسياسة، وبالتالي لا توجد أي علاقة فكرية أو تنظيمية بين الجماعات السلفية التي تنشط في المجال العام وتحث الناس على طاعة أولى الأمر، وتدعوهم إلى التشدد الديني والثقافي وبين جماعة الإخوان التي تنشط في المجال السياسي .

ستبقى مشكلة الإخوان بالأساس سياسية تتعلق بصيغتها ومنهجها، فهي جماعة دعوية وسياسية في نفس الوقت ترفض الدولة المدنية والمواطنة ومبادئ الديمقراطية كما جاء في برنامجها، وهى مثل الحزب الوطني تستمع للنقد «بسعة صدر» ولكنها لا تنفذ منه شيئاً، ولم تقم بخطوة إصلاحية واحدة رغم أن بها كثيرا من الإصلاحيين.

إن صيغة الإخوان «العبقرية» والفضفاضة أبقت الجماعة صامدة ٨٢ عاما رغم الضغوط والمحن، ولكنها جعلتها فاشلة بامتياز في التأثير في أي حدث سياسي كبير تشهده مصر طوال تاريخها، فهي التي علمت أعضاءها السمع والطاعة من أجل الحفاظ على وحدتها، وهى تشبه الآباء الذين يرسلون طلابهم لدراسة الطب أو الصيدلة ثم يطالبونهم بعد التخرج بأن يعملوا مهندسين أو محامين، فصيغة الجماعة هي سر أزمتها وسر تماسكها في نفس الوقت، وإذا تخلى الإخوان عن هذه الصيغة وأسسوا الجماعة تأسيسا ثانيا يقوم على الفصل الكامل بين الدعوى والسياسي، فإن هذا سيعنى أنهم سيفقدون تماسكهم ووحدتهم، وهو ما لا يقدرون عليه، ويفضلون إبداء كل السعادة والرضا لاستمرار الفشل والمحن لثمانين عاما قادمة.

هذه هي مشكلات الجماعة الحقيقية، وليس العنف الوهمي الذي صار فعلا ماضيا حتى لو ادعى مسلسل الجماعة ألف مرة أنه مازال موجودا.

الأسئلة التي لم يجب عنها الإخوان[١٦]

د/عمرو الشوبكي

أسدل الستار على معركة انتخابية مليئة بالانتهاكات وأعمال العنف والبلطجة، وولد برلمان جديد محاصر بأحكام قضائية تطالب ببطلان كثير من دوائره، وأصبح الخاسرون والفائزون (ليس بالضرورة من فاز بالمقعد هو فائز حقيقى والعكس) مطالبين بطرح تساؤلات كبرى لمرحلة قادمة ستتجاوز في نتائجها وتداعياتها ما جرى في الانتخابات الأخيرة .

المؤكد أن هناك قوى ورموزاً سياسية استهدفتها بشكل مخطط هذه الانتهاكات، على رأسها جماعة الإخوان المسلمين، بجانب مرشحي حزبي الكرامة تحت التأسيس، بالإضافة إلى كثير من مرشحي حزب الوفد والتجمع ممن كانوا ضحايا عمليات تزوير فجة وبيئة انتخابية عشوائية كانت فيها الغلبة للأقوى بالمال والبلطجة.

والمؤكد أن استهداف مرشحي الإخوان بهذه الطريقة الفجة لن يحل مشكلة الإخوان السياسية، كما أن التعامل معهم بهذا الشكل المهين سيعمق من مشكلتهم الممتدة مع كل النظم السياسية المصرية منذ أكثر من ٨٠ عاماً، خاصة أن الحل الأمني لم يستخدم بمفرده مع الإخوان إلا في العهد الحالي، ففي العهد الملكي كان بريق الوفد وقوته السياسية عاملين أساسيين في ردع تمدد خطاب الإخوان وهيمنته على قيم المجتمع، وكانت شعبية عبد الناصر الجارفة عاملاً مهماً وراء جعل مواجهتهم بالأمن تجرى بحق جانب منهم، لأن هناك جانباً آخر دمجه النظام السياسي في مؤسساته من الأزهر وحتى الاتحاد الاشتراكي، والأمر نفسه تكرر مع الرئيس السادات الذي دافع عن مشروع سياسي دعمه فيه البعض، واستطاع بالسياسة والأمن (في نهاية عهده) أن يحاصر مشروع الإخوان ولو نسبياً.

والمؤكد أنه لتوجيه أسئلة كبرى للإخوان المسلمين، فلابد من الاعتراف بأن مجمل الطريقة التي قال الحزب الوطني إنه واجه بها الإخوان نيابة عن باقي القوى السياسية طريقة كارثية، وهى الأسوأ منذ تأسيس الجماعة عام ١٩٢٨ وحتى الآن، وإنه لا يمكن مواجهة تيار فكرى أو ديني أو سياسي بالأمن والبلطجة والقهر، ولكن لابد من تقديم إطار ومبادئ سياسية تفرض على كل القوى السياسية الالتزام بها، وفى حال التزمت بها يجب أن تصبح جزءاً من شرعية النظام السياسي القائم.

والحقيقة أن الأسئلة التي لم يجب عنها الإخوان تتعلق بالواجبات التي يفترض على أي تيار سياسي القيام بها، بصرف النظر عن مدى استجابة النظام لها من عدمها أو حتى درجة ديمقراطيته.. وهذا ما فعلته نماذج النجاح في تركيا

١٦جريدة المصري اليوم، بتاريخ ٤ /١١/ ٢٠١٠

والمغرب التي لم تنتظر أن يهبط النظام الديمقراطي عليهم من السماء حتى يلتزموا بشكل كامل بمبادئ الديمقراطية بصرف النظر عن التزام النظام السياسي بها .

ولعل السؤال الرئيسي يتعلق بموقف الإخوان المسلمين من شرعية الدولة الوطنية، ومن جمهورية ثورة يوليو، فقد ظلوا يقدمون أنفسهم باعتبارهم أصحاب شرعية بديلة أو موازية للشرعية القائمة، وخلطوا بين موقفهم المعارض من الحكومة ومن النظام السياسي وبين موقفهم من شرعية النظام الجمهوري والدولة المدنية الحديثة.

والحقيقة أن مشاركة الإخوان في العملية الانتخابية منذ ١٩٨٤ كحلفاء لقوائم حزبية أو كمستقلين- ظلت أمراً غريباً وغير مسبوق في تاريخ النظم السياسية، فهم لم يدفعوا استحقاقات أو ثمن الحصول على شرعية قانونية وحزبية، وفى الوقت نفسه حصلوا على ٨٨ مقعدا في البرلمان دون أن نتساءل عن طبيعة الخلل الموجود في النظام السياسي الذي لم يتح للقوى الشرعية أن تحصل على نصف هذه المقاعد لا في انتخابات ٢٠٠٥ ولا انتخابات ٢٠١٠.!

والحقيقة أنه كان أمام الحكومة المصرية طريقتان لمواجهة هذا الصعود لتيار غير شرعي مّثله الإخوان، وهو إما القبول بشرعية حزب سياسي للتيار الإصلاحي المحدود داخل الجماعة جنبا إلى جنب مع حزب الوسط، وبالتالي تفرض عليه تقديم برنامج سياسي مدني غير البرنامج الذي قدمه الإخوان منذ أكثر من عامين، ولا يمكن لأي نظام سياسي ديمقراطي أن يقبله، أو أن تعتبر الإخوان تيارا غير قانوني فتتم استعارة «الفلتر الإيراني» في فرز المرشحين، فيتم شطب مرشحي الجماعة من الأصل واعتبارهم يمثلون جماعة محظورة لا تلتزم بقواعد الدولة المدنية وتطرح شعارات دينية وطائفية، وبالتالي لا تحتاج إلى استخدام التزوير والبلطجة وإفساد جهاز الدولة .

ومن هنا فمن حيث المبدأ وبعيداً عن شكل الحكومة وشكل الإخوان لا يمكن لأي نظام سياسي طبيعي أن يقبل بهذا الحضور لقوى غير شرعية في انتخابات يفترض أنها تضم فقط القوى الشرعية والإصلاحية.

ولذا بدا أمراً مدهشاً أن تجد كثير من مرشحي الإخوان وهم يدعون للعصيان المدني ضد النظام، ويطرحون خطاباً سياسياً شديد التطرف والثورية، وهم في الوقت نفسه مرشحون في انتخاباته وفى داخل شرعيته .

فمن المستحيل أن تكون ثوريا في اللغة والخطاب، وفى الممارسة تدخل في لعبة انتخابية بحكم شروطها لا بد أن تكون إصلاحياً ومعترفاً بشرعية النظام القائم، وتسعى من أجل أن تغيره من داخله وعبر القواعد والشروط التي وضعها مهما كان رأيك فيها، لا أن تتحداه وتطرح شعارات ثورية هدفها هدم النظام القائم. ولم يكتف الإخوان بدعوات العصيان المدني، إنما طرحوا شعارا دينيا مثل «الإسلام هو الحل» في تحدٍ صارخ لكل القوانين التي طالبت بمنع الشعارات الدينية .

صحيح أن هناك كثيراً من «إخوان الحزب الوطني» طرحوا شعارات دينية، لكن الإخوان ظلوا هم التيار الوحيد الذي رفع شعاراً مركزياً دينياً، فالحزب الوطني طرح شعارا عاميا وباهتا، لكنه مدني «علشان تطمن على مستقبل أولادك انتخب الوطني»، والوفد رفع شعار «يا بلدنا آن الأوان» والتجمع «الحرية للشعب والخبز للفقراء»، وظل الإخوان هم التيار الوحيد الذي رفع شعاراً دينياً رغم أنف الجميع مؤكدا فكرة الشرعية البديلة لمجمل النظام القائم بدساتيره ودولته القائمة .

والمؤكد أن أزمة الإخوان التاريخية في صيغتهم «الأزلية» التي تمزج بشكل هيكلي بين الدعوة والسياسة، ما جعلهم التيار الوحيد الذي لم يتقدم بطلب تأسيس حزب سياسي شرعي تحت حجة أن النظام سيرفضه (وهو صحيح)، ولكن النظام السياسي يرفض تأسيس حزب الكرامة وحزب الوسط منذ ١٥ عاما .

ورغم أن الأول حافظ على درجة مبالغ فيها من راديكالية أيديولوجية وسياسية خسرته في كثير من الأحيان، فإنه تمسك بتقديم طلب للحصول على رخصة قانونية رغم كل العورات المعروفة في تشكيل لجنة الأحزاب، والأمر نفسه ينطبق على حزب الوسط كتيار مستنير تعرض لاضطهاد حقيقى من قبل الحكم، ومع ذلك لم يتخل عن الاعتراف بالشرعية القائمة رغم ما فيها من عيوب، وظل يدور في المحاكم ١٥ عاما من أجل انتزاع الشرعية القانونية، في حين رفض الإخوان فكرة التقدم بتأسيس حزب سياسي، لأنها تعنى اعترافاً بشرعية النظام الجمهوري والدولة المدنية والحزب السياسي الديمقراطي كطريق لتداول السلطة، وهى كلها أسئلة لا يرغب الإخوان في الإجابة عنها أو دفع ثمنها.

نعم أفراد الإخوان وشبابهم تعرضوا كمواطنين مصريين لظلم فادح في الانتخابات الأخيرة، واستهداف أمنى مدان، وحوادث عنف وبلطجة لا يمكن قبولها، أما الجماعة فعليها أن تسأل أسئلة كبرى وأن تتجرأ على تقديم إجابات أكبر، إذا أرادت أن تصبح في يوم من الأيام جماعة سياسية حقيقية.

«الإسلام هو الحل» ليس حلاً[١٧]

د/عمرو الشوبكي

تمسكت جماعة الإخوان المسلمين بشعار «الإسلام هو الحل»، وفشلت الدولة حتى الآن في منع الشعارات الدينية التي تقوض أسس الدولة المدنية وقواعد الديمقراطية، وفضّلت مواجهتها بالطرق الأمنية المعتادة دون أن تبتكر أي جديد.

والحقيقة أن إصرار الإخوان على التمسك بشعار «الإسلام هو الحل» يعكس إصرارا على التمسك بشعار، ليس فقط مناقضاً لقواعد الديمقراطية والدولة المدنية الحديثة، إنما أيضا مراوغ ووهمي، ويعرف كثير من الإخوان أنه لا معنى له في الواقع ويخدع الناخب المصري، ويعمق كل الجوانب والقيم السلبية التي شهدها في العقود الأخيرة من تغييب للعقل وتسطيح للحلول. وقد طرح الإخوان هذا الشعار منذ انتخابات عام ١٩٨٧ دون أي مراجعة لما يقرب من ربع قرن، انهارت فيها نظم شيوعية، وتغيرت خريطة العالم، وبقى الإخوان المسلمون مثل الحزب الوطني ثابتين في المكان يتحدثون نفس اللغة والخطاب، وعاجزين عن المراجعة وتقديم الجديد.

والحقيقة أن تمسك الإخوان بهذا الشعار كشف عن أزمة عميقة في فكرهم وفى أداء النظام السياسي على السواء، فاعتبار «الإسلام هو الحل» شعاراً سياسياً وليس دينياً أمر لا علاقة له بالواقع، ويمثل إصراراً على تحدى القوانين المنظمة للعملية الانتخابية بطرح شعار ديني وتمييزي بامتياز، متناسين أن القوانين يجب أن تُحترم حتى لو لم تعجب الإخوان وحتى لو كانت الحكومة أول من يخالفها. صحيح أن الحكم لم يتعود مواجهة الإخوان عبر موقف مبدئي يقول فيه إن مصر دولة مدنية، وإن الانتخابات تنظمها قواعد قانونية ترفض استخدام الشعارات الدينية، ومن حقها أن تشطب أي مرشح لا يلتزم بهذا الشعار، ولكن بما أن «إخوان الحزب الوطني» يستخدمون أيضا شعارات دينية،

وبما أن اللجنة العليا للانتخابات متخبطة وبلا صلاحيات تذكر، فإن الحكم في مصر ليس لديه مشروع سياسي قادر على مواجهة الإخوان بالسياسة وليس الأمن، ولم يعتد أن يدافع عن قيمة عليا أو قانون واستسهل الحل الأمني حتى حوّل الإخوان من تنظيم ديني منافس إلى جماعة من الضحايا والشهداء، فحصلوا على نصيبهم من العملية السياسية مرتين: مرة من قوتهم الحقيقية، ومرة أخرى نتيجة ضعف الآخرين وإفلاسهم. والحقيقة أن مسؤولية الحكم الحالي عن صعود الإخوان كأكبر تيار معارض مؤكدة، فلأول مرة في تاريخ مصر الحديث تتم مواجهة الإخوان بالأمن فقط، فقد واجه الوفد في الثلاثينيات والأربعينيات الإخوان بالسياسة وجعلهم في وضع أضعف منه بكثير، بل إن الإخوان فشلوا طوال تلك الحقبة في أن يحصلوا على مقعد واحد في كل برلمانات ما قبل الثورة، كما استبعد عبد الناصر جناحاً من

١٧جريدة المصري اليوم، ٤ /١١/٢٠١٠

الإخوان من الحياة السياسية وواجهه بقسوة، ولكنه دمج تياراً آخر في مؤسسات الدولة وفى تنظيماته السياسية، وظلت شعبيته الجارفة عاملاً رئيسياً وراء تهميشهم وليست فقط الإجراءات الأمنية، وكذلك فعل الرئيس السادات الذي واجههم بالأمن والسياسة، ونسج معهم علاقة مركبة.

وفى الحقب الثلاث كانت هناك مشاريع سياسية حاضرة خصمت من رصيد الإخوان الشعبي والسياسي، وجعلته في مرتبه أضعف بكثير من مشروع الوفد الليبرالي وعبد الناصر التحرري. أما الآن فلم يقدم الحكم الحالي أي فكرة ملهمة للناس ولم يدافع عن إصلاح سياسي حقيقى أو تنمية اقتصادية يشعر بها أغلب المواطنين، فكان «الإسلام هو الحل» بديلا وهميا أقنع بعض البسطاء بأن مشكلتهم سيحلها شعار فضفاض لا معنى له في السياسة. إن كارثة هذا الشعار أنه ظهر في حقبة النظم الشمولية والشيوعية التي رفعت شعارات عامة وأحادية على طريقة «الاشتراكية هي الحل»، وتعالت عن التفاصيل المعاشة التي كان ينخر فيها السوس، والمشكلات الاجتماعية والسياسية الكثيرة التي حاولت أن تخفيها شعارات الاشتراكية والثورة، والأمر نفسه، تكرر مع نظم إسلامية كثيرة ارتاحت أيضا لليافطة الأيديولوجية المرفوعة، وتجاهلت الواقع والتفاصيل حتى جاء الوقت الذي تخلت فيه حتى عن اليافطة لصالح الكرسي.

وتبدو تجربة إخوان السودان دليلا واضحا على حجم الفشل الذي تحقق على يد حكم إخواني كان له بريق وهو في المعارضة ولكن حين وصل للحكم مارس ممارسات أعتي النظم الديكتاتورية تحت اسم الجهاد والحكم الإسلامي، حتى أوصل السودان إلى الانقسام.

إن البعض لا يزال يتصور تحت تأثير السياق الحالي الذي غيب فيه العقل عن المجتمع المصري أن هناك حكماً إسلامياً نقياً خالياً من أهواء البشر، ويختلف عما سمى «النظم المادية»، وهو رأى فيه جهل بالدين والسياسة معا، لأن هذا الحكم سيطبقه بشر وليس ملائكة، وبالتالي هم في قلب السياسة بمعناها النسبي وأحيانا المراوغ وليس الديني والمقدس، وهو ما يستلزم رقابة قانونية على الممارسة السياسية، تدعم الإنجاز السياسي والاقتصادي لا الشعارات الفضفاضة والوهمية. لا يوجد أي حزب سياسي في أي بلد ديمقراطي يدخل معركة انتخابية، تاركا كل الشعارات السياسية والاقتصادية، ويتمسك بشعار عام وفضفاض ليس له أرجل في الواقع مثلما فعل الإخوان مع شعار «الإسلام هو الحل»، ومعهم تجارب الفشل في الفكر الإنساني كله سواء كانت دينية أو شيوعية أو قومية.

هل «الإسلام هو الحل» يتضمن تجربة السودان «الإسلامية»، أم تجربة طاليان الأفغانية، أم هو إسلام تجارب النجاح على يد أحزاب ذات مرجعية ثقافية وحضارية إسلامية وتبنت برامج سياسية مدنية وديمقراطية ليست لها علاقة بالإخوان، مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب وتركيا، أو تجربة ماليزيا الملهمة؟!

إن مصر مليئة بمشكلات اجتماعية وسياسية لا حصر لها، وكان يمكن للإخوان أن يبتكروا شعارا سياسيا يعبر عن هذه المشاكل، ولكنهم تمسكوا بشعار لم يغيروه منذ ربع قرن، تحدوا به الدولة، التي حتى لو كانت لا تحترم القوانين، فهو ليس مبرراً لأن يفعلوا مثلها، وأثبتوا أنهم واقفون في مكانهم مثل «إخوان الحزب الوطني» لا يتغيرون.

صحيح أن هناك في داخل الإخوان من يمكن وصفهم بالإصلاحيين، وهناك شباب داخل الجماعة ومعهم قله من السياسيين المدربين يقرون همسا أو في أحاديث خاصة، بأن هذا الشعار غير مفيد في الانتخابات، ومع ذلك لا يزال هناك عقل غير سياسي مسيطر على الجماعة، مُصر على فرضه بصورة أضرت ضررا فادحا ليس فقط بالإخوان وإنما بعملية التطور الديمقراطي ومجمل العملية السياسية.

لقد أصبح مستقبل الجماعة مرتهناً بإصلاح النظام السياسي القائم، وهم بالتأكيد ليسوا من بين القوى القادرة على إصلاحه، ولذا سيستكملون بهدوء مسيرتهم على مدار ٨٠ عاما ويتركون مصيرهم في أيدي غيرهم، أما هم فقد اكتفوا «بإنجازهم» الكبير وتمسكوا بشعار لا علاقة له بالعقل ولا السياسة ولا الانتخابات، ولا حتى قدسية الدين.

الفصل الثالث

الحركات الاحتجاجية والمجتمع المدني

الانتفاضة غير السياسية[١٨]

د/عمرو الشوبكي

عاشت مصر منذ قيام ثورة يوليو وحتى نهايات عصر الرئيس مبارك وهي خائفة من انتفاضة سياسية يقودها تنظيم سري أو حزب سياسي علني، أو جبهة أحزاب، وظل هذا الخطر قائما بصورة محدودة في عهد عبد الناصر،وتزايد في عصر السادات، واختفي تقريبا في أواخر عهد مبارك.

والحقيقة أن "الخطر السياسي " على أي نظام قائم مسألة واردة، ففي ظل النظم الديمقراطية يتحول هذا "الخطر" إلى صراع سلمي على السلطة بين مختلف الأحزاب والقوي السياسية، وفي ظل النظم غير الديمقراطية يتحول إلى انتفاضات أو ثورات شعبية أو انقلابات أو مواجهات تقوم بها القوي السياسية المختلفة ضد النظام القائم بغرض إسقاطه أو تغيره.

وعاشت مصر هذه الأجواء لفترات طويلة حتى السنوات الأخيرة التي شهدت حراكا سياسيا معقولا، ولكنه فشل أن يفرض على النظام أي إصلاحات، وباتت السياسة مرادفا لأحزاب غائبة أو مهرجة، وقوي احتجاجية متعثرة، وتيار إسلامي يعاني من الحظر القانوني والأمني جعله غير مؤهل لقيادة البلاد أو المساهمة الحقيقية في عملية التغيير السلمي والديمقراطي.

والمؤكد أن نظام الرئيس مبارك واجه منذ البداية تحديا صعبا تمثل في الإرهاب الذي نجح في هزيمته عقب مواجهات أمنية عنيفة وحملات اعتقال واسعة، حصل خلالها النظام على دعم أحزاب المعارضة، ومع بداية عقد التسعينيات استقرت أوضاع البلاد أمنيا وبقي الوضع السياسي على ما هو علية، حيث تآكل دور النخبة السياسية، بعد أن عجز النظام على فرز نخبة سياسية مؤمنه بخطه أو بقياداته أو بحزبه، ونجح في نفس الوقت أن يؤمن البلاد من كل "الأخطار السياسية "، فانهارت الأحزاب القديمة، وتعثرت القوي السياسية الجديدة، وزادت درجة الاحتقان والفوضى والانتفاضات العشوائية، بعد أن نجح النظام في القضاء على كل المظاهر السياسية، متصورا أن هذا الانتصار الأمني

١٨ المصري اليوم. ٢٠٠٦/١١/٢٣

هو انتصار للنظام ولكنه كان أكبر ضرر للاستقرار الذي تغني به لفترات طويلة حيث انتقل الخطر من التنظيمات السياسية إلى البؤر والتجمعات العشوائية.

وكانت هناك جملة من الأسباب ساعدت النظام في القضاء على "خطر" السياسة والسياسيين بعضها يتعلق بالملاحقات والقيود الأمنية، ولكن أهمها يتعلق بالطبيعة غير السياسية للنظام، الذي نجح في إنهاء دور الأحزاب وتفريغ النقابات العمالية من كوادرها، ليدير البلاد بسلطة الإدارة وسطوة الأمن ولم يعد للسياسيين أي دور يذكر في القيام بأي احتجاج شعبي، أو في ترشيده، وصارت المشاعر الفطرية الأولي وأحيانا الخطرة التي تحكم احتجاجات الجماهير.

وتحولت الساحة السياسية الشرعية إلى نموذج نادرا للفراغ والفوضى فانتهي دور الأحزاب، من المجال العام، واكتفت بما يعرف الآن " بالوقفات الاحتجاجية " التي تضم عشرات السياسيين كبديل عن التظاهر السلمي الذي عجزت على القيام به، وتراجع تأثير القوي الاحتجاجية الجديدة التي نجحت العام الماضي في تحريك المياه الراكدة، وبدا كل من غامر ودخل في "قفص الشرعية " من الأحزاب القائمة أن مصيره التفكك والانهيار، وتماسكت القوي التي ظلت خارج إطار الشرعية القانونية للنظام كالإخوان المسلمين، لأنها حصنت نفسها من الساحة التي يفترض أن تفتح لها مجال الانطلاق والحركة النشطة أي ساحة الشرعية القانونية الملبدة بقيود لا حصر لها.

وأنهي من دور أحزاب المعارضة عدم وجود حزب حاكم له مشروع سياسي، كما كان في فترات سابقة، فالحزب الحاكم يضم غالبية ساحقة من الموظفين المطيعين الدائرين في فلك الدولة منذ ثورة يوليو وإلى الآن، صحيح أن بعضهم بدأ يشعر بغربة شديدة عن الأوضاع القائمة، لأنهم اعتادوا أن يؤيدوا نظام له ملامح سياسية محددة ويتمتع بحد أدني من الأداء السياسي والمهني، وهو أمر لم يعد موجودا في الفترة الأخيرة، وانكمش كل من لدية قيمة أو رسالة ما في مجال العلم أو الإدارة أو السياسة لصالح مستوي من الفهم والأداء شديد التدني، ساهم في خلق حالة من التخبط والعشوائية لم تشهدها البلاد من قبل.

وبغياب المواهب و الرموز سواء من كان منهم داخل النظام أو خارجة، أو في قلب الدولة أو على هوامشها، انتشرت حالة نادرة من الفوضى وظهرت الدولة الموازية كبديل عن الدولة الغائبة، ونشطت المؤسسات الموازية على أنقاض المؤسسات المنهارة، وشهدنا الأحزاب الموازية كبديل عن فشل الأحزاب الأصلية أو النظام الذي تتحرك في ظله.

ومع عجز كل من المؤسسات الأصلية والموازية، على التأثير في الجماهير واكتساب ثقتها، تحولت الأخيرة إلى الحلول الفردية والاحتجاجات الفردية كبديل على الاحتجاجات السياسية التي نجح النظام "بعبقرية" نحسده عليها أن إنهائها.

وصار حل الكبت الجنسي، هو التحرش الجنسي، وصارت مواجهة الفقر ليست بالعلم والجهد والعرق إنما الفهلوة والبلطجة والابتزاز في ظل نظام غاب عنه تكافأ الفرص، وتحولت "خناقات" الشارع إلى طلقات رصاص.

ومع ظهور ثنائيات جديدة أتحفتنا بها الحكومة المصرية كالمجاري ومياه الشرب، والرصاص ورغيف الخبز، والقطارات وحوادث الموت، والمرور و٦ آلاف قتيل، والمنازل الآلية السقوط، أصبحت البلاد على أعتاب انتفاضه غير سياسية لن تحتج على الغلاء ويقودها اليسار كما حدث في انتفاضة ١٩٧٧، ولن ينتفض الشعب من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وإعلان الجهاد على إسرائيل بفضل تعبئة يقوم بها الإخوان المسلمين، وأخيرا لن يخرج أيضا للاحتجاج على المادة٧٦ وعلى غياب الإصلاحات السياسية، إنما هو من المؤكد سيحتج قريبا على مزيد من الحوادث والأخطاء (وأحيانا الجرائم) التي سترتكبها الحكومة نتيجة عجزها عن الاحتفاظ بالحد الأدنى من مستوي الأداء العام، ولأن تخليص الحقوق ترك للاجتهاد الشخصي لكل مواطن، فأن حقه مع الحكومة لم يخلصه بعد، وسنجد أنفسنا مع الكوارث والأزمات القادمة أمام انتفاضات واحتجاجات عشوائية (كما أرادت الحكومة وخططت) ليس لها علاقة لا بالإخوان ولا بحركة كفاية ولا باليسار ولا اليمين، إنما هي نتاج عصر الفوضى وغياب السياسة ودولة القانون.

حركات الاحتجاج الاجتماعي العربي: إلى أين؟[١٩]

د/عمرو حمزاوي

شهد عدد من مجتمعات أوروبا الغربية في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين ظهور حركات احتجاجية تخطت الإطارات التقليدية لليمين (الأحزاب المحافظة والمسيحية الديمقراطية والليبرالية) واليسار (الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية التي انخرطت في العمل السياسي والحزبي الرسمي) وقواعدهما الاجتماعية (البرجوازية والطبقة الوسطى والطبقات العمالية) وشكلت تجديداً هاماً للحياة السياسية .

ساهمت حركات مثل مجموعات الخضر وأنصار البيئة والجماعات النسوية في تجديد الخطاب السياسي في الديمقراطيات الأوروبية التي استقرت مؤسساتها ونظمها القيمية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال التركيز على قضايا السلام العالمي والبيئة وحقوق المرأة والأقليات .

وكان لافتاً للنظر أن تلك الحركات رفضت في مراحلها الأولى الانخراط في العمل السياسي والحزبي الرسمي وكثفت نشاطها في ساحات المجتمع المدني مبتكرةً في هذا السياق لأشكال احتجاجية سلمية من شاكلة الاعتصامات الدورية أمام محطات توليد الطاقة النووية وأمام معسكرات الجيوش والمقار الحكومية ومسيرات ما أصبح يعرف بيوم "السلام العالمي" (٢١ سبتمبر من كل عام) وغيرها.

إلا أن محورية المجال السياسي التقليدي ببرلماناته وأحزابه في عملية صنع القرار العام دفعت بالحركات الاحتجاجية الجديدة في مرحلة ثانية إلى مسارين تطوريين هامين. فشرع بعضها في تكوين أحزاب نافست على أصوات الناخبين وأضحت جزءاً فعالاً من المعارضة البرلمانية، بل وشاركت أحياناً في الائتلافات الحاكمة كما في حالات أحزاب الخضر في ألمانيا وبعض الدول الاسكندينافية .بينما نزع عدد من الحركات الاحتجاجية إلى الانضمام للأحزاب السياسية القائمة، بخاصة اليسارية، بعد أن استوعبت الأخيرة قضاياها وانفتحت عليها .

جزء مما يحدث، الآن، في عدد من المجتمعات العربية، ومصر والمغرب والجزائر في مقدمتها، التي تبرز بها بصورة تكاد تكون يومية حركات وفعاليات احتجاجية جديدة، إنما هو شديد الشبه بالحالة الأوروبية الاحتجاجية في أخريات القرن الماضي، على الرغم من الاختلافات الجوهرية بين أنماط نظم الحكم ومستويات النمو المجتمعي هنا وهناك .

---

١٩ الغد. د. عمرو حمزاوي. ٢٠٠٩/٤/٢٧

تأسيس حركات، كحركة شباب ٦ إبريل المصرية وتنسيقيات مناهضة غلاء الأسعار والدفاع عن الخدمات العمومية بالمغرب وأقرانهما في مجتمعات أخرى يعبر أيضاً بجلاء عن محاولة واعية لتخطي حواجز الحياة السياسية العربية وجمودها، الذي فرضته نخب سلطوية وأحزاب معارضة همشها غياب حرية الحركة واستسلامها التدريجي لوضعية الكيانات الورقية المبتعدة عن القواعد الشعبية .

ومع أن الشق الأكبر من خطاب الحركات الاحتجاجية العربية يقتصر على المطالب الاقتصادية والاجتماعية لأغلبيات أرهقها تردي الأوضاع المعيشية ولا يتجاوز بعده السياسي رفض ممارسات النظم الحاكمة والدعوة العامة إلى التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد دون صياغة رؤى محددة لكيفية إنجازها، إلا أنها أبدعت خلال الأعوام القليلة الأخيرة في ابتكار أساليب مستحدثة للوصول للمواطن العازف عن المشاركة والاهتمام بالشأن العام.

ومثلما سعت الحركات الاجتماعية الأوروبية إلى إعادة صياغة التوافق الديمقراطي القائم بالفعل ليشمل قضايا المرأة والبيئة وحقوق الأقليات، تهدف نظيراتها في مجتمعاتنا إلى صياغة توافق حول عقد اجتماعي جديد مرتكزاته توزيع أكثر عدالة للثروة يواجه ظواهر الفقر والبطالة والتهميش، وحريات حقيقية تضمن للمواطنين القدرة على الاهتمام بالشأن العام فرادى وجماعات، واحترام أعمق لحقوق الإنسان يكفل حرية التعبير عن الرأي والنشاط المدني والسياسي .

بل إن هناك وجها أخيرا للتماثل بيننا وبينهم، ألا وهو حقيقة أن أحزاب الخضر والجماعات النسوية في أوروبا ضمت في صفوفها سياسيين ومثقفين من اليمين واليسار، جمعهم الإيمان بأهمية القضايا الجديدة تماماً كما تتسع عضوية الحركات الاحتجاجية العربية لتشمل إسلاميين وليبراليين ويساريين وقوميين توحدهم – على الأقل جزئياً – القناعة بحتمية التوافق على عقد اجتماعي جديد متخطيةً بذلك لثنائيات أيديولوجية فاصلة حالت طوال العقود الماضية دون ظهور أجندة وطنية.

لكن عندما تنتهي مساحة التماثل وتبدأ أوجه متعددة للاختلاف في البروز على نحو يمكن حصره في مستويات ثلاثة رئيسية. ففي حين استندت الحركات الاحتجاجية الأوروبية بالأساس إلى قطاعات الطبقة الوسطى في المناطق الحضرية والريفية، وإلى اتحادات الكتاب والمثقفين والفنانين، فضلاً عن مجموعات ليبرالية ويسارية متنوعة لم تتمكن الأحزاب التقليدية من استيعابها.

يشكل المثقفون ونشطاء المجتمع المدني فقط عماد المعارضة الاحتجاجية الجديدة في العالم العربي. مكن حضور الطبقة الوسطى في أوروبا الخضر وغيرهم من التحرك والحشد الجماهيري ومن ثم ساعدهم على توليد ضغوط شعبية حقيقية حتمت إدماجهم في الحياة السياسية إن كأحزاب أو كقضايا. في حين يرتب عزوف الفئات الوسيطة في مجتمعاتنا حتى

الآن عن المشاركة المنظمة في فعاليات المعارضة الاحتجاجية – على ما أظهره على سبيل المثال فشل حركة شباب ٦ إبريل المصرية في دعوتها إلى تنظيم إضرابات عامة في ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ – غياب القواعد الشعبية للحركات العربية ويفسر إخفاقها في الحشد الجماهيري.

تتفاوت، من جهة ثانية، إمكانات الفعل المدني والسياسي في السياقين الأوروبي والعربي تفاوتاً جذرياً يرتبط بالفوارق النوعية بين ديمقراطيات مستقرة هناك ونظم حكم سلطوية أو تعدديات مقيدة في أفضل الظروف هنا. بلا شك أن التضييق المستمر من جانب الحكومتين المصرية والجزائرية على الحركات الاحتجاجية، بل والملاحقة الأمنية المستمرة لأعضائها على الرغم من الطابع السلمي لفعالياتهم، يحد كثيراً من قدرتهم على التحرك في الشارع لمخاطبة المواطنين وإقناعهم بأهمية الضغط الشعبي المنظم على الحكومات حتى تستجيب لمطالبهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المشروعة .

عزلة المعارضات والحركات الاحتجاجية هي واحدة من الحقائق البنيوية للنظم السلطوية التي يصعب التغلب عليها في مجتمعات نامية تتدنى بها معدلات التعليم واستخدام تكنولوجيات الاتصال الحديثة ومازال الخوف من الحاكم وأجهزته القمعية يهيمن على ثقافتها السياسية.

على صعيد ثالث تمتعت النخب الأوروبية الحاكمة في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بالخاصية الرئيسية التي تميز منطق إدارة السياسة وعلاقة الدولة بالمواطن في المجتمعات الديمقراطية، العقلانية. العقلانية تلك هي التي مكنت أحزاب اليمين واليسار وكذلك بيروقراطية الدولة ومؤسساتها من إدراك أهمية الأجندة المجتمعية والسياسية التي عبرت عنها الحركات الاحتجاجية ومن الانفتاح التدريجي والرشيد عليها بعد مرحلة أولى من الرفض، بل والمواجهات الأمنية مع جماعات ضمت بقايا اليسار الراديكالي العنيف الذي فرض بصمته الدامية على أوروبا الغربية في النصف الأول من السبعينيات .

أما الحالات العربية فهي في الأغلب الأعم على نقيض من ذلك إلى حد بعيد .فالعقلانية المرتبطة بالإدارة الديمقراطية لعلاقة الدولة بالمواطنين غائبة عن نخب هدفها البقاء في السلطة ومازالت ترغب في الاحتكار الكلي للسياسة.

مستقبل المجتمع والسياسة في مصر – ملاحظات للحوار[٢٠]

د/عمرو حمزاوي

تنازعتني مداخل ورؤى عديدة حين الشروع في كتابة هذا المقال. فمحاولة استشراف مستقبل مصر الدولة والمجتمع خلال الأعوام القادمة والشروع في نقاش عام حوله، وأن مثل بلوغنا نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة فرصة ملائمة له، يشكل ممارسة فكرية محفوفة بمخاطر ومحاذير جمة.

بداية، تنقصنا في مصر، شأننا في ذلك شأن معظم دول العالم الثالث، المعلومات والبيانات الدقيقة عن حقائق الوضع الديموجرافي والاقتصادي والاجتماعي الحالي ومسارات تطورها المستقبلي المتوقعة، وتلك قاعدة انطلاق لا غنى عنها لاستشراف المستقبل بشيء من الموضوعية.

ثانيا، نعاني في مصر من صعوبة تحصل الكتاب والباحثين وعموم المنشغلين بالهم العام على القليل المتوفر من المعلومات والبيانات الرسمية حيث تحجب معظمها مؤسسات الدولة وراء ستر كثيفة من التصريحات الحكومية الهادفة دوما لصناعة صورة وردية لمستقبل تخط معالمه وعود بتقدم شامل سيرتب تراجع الفقر والبطالة وتحسن الخدمات الأساسية في مجالات الصحة العامة والتعليم والمواصلات وارتفاع معدلات التصنيع والتصدير واستخدامات الطاقة البديلة .

ثالثا، تعتقد أغلبية واضحة من المصريين، على ما تظهر مضامين النقاش العام الراهن، أننا نمر اليوم بلحظة مخاض عميقة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتما ما ستسفر عن تحولات هامة خلال الأعوام القادمة. والحقيقة أن شيوع مثل هذا الاعتقاد يضع الساعين للتدبر في مستقبل مصر تحت الوطأة المعرفية والفكرية لتغليب التوقعات القاضية بالتغيير في مقابل تلك التي قد تنحى إلى افتراض بقاء جوهر الكثير من الأمور على ما هو عليه.

في ضوء المخاطر والمحاذير هذه، تحوي الأسطر التالية بعض الملاحظات حول مستقبل مصر الدولة والمجتمع وكيفية إدارة النقاش العام بشأن التحديات التي سنواجهها خلال الأعوام القادمة.

أولا، تشير المعلومات والبيانات الدولية المتوفرة إلى أن عدد سكان مصر سيقترب بحلول عام ٢٠٢٠ من ١٠٠ مليون نسمة، وذلك في ظل توقع استمرار الزيادة السكانية السنوية على معدلاتها الراهنة وهي ٢,١%. تطرح إمكانية وجود ١٠٠ مليون مصرية ومصري تحديات كبرى في مجالات مكافحة الفقر وسياسات التشغيل والتعليم والصحة العامة

٢٠ جريدة الغد. ٢٠١٠/١/٢٣

وغيرها .فاليوم في ختام العقد الأول من الألفية الجديدة يتجاوز الفقر في مصر وفقا لأكثر التقديرات الراهنة تواضعا نسبة ٢٠%، ويرتفع معدل البطالة إلى ١٠%، وتعاني قطاعات التعليم والصحة العامة والمواصلات من اختناقات وتراجعات حقيقية.

وتزداد صورة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية قتامة في محافظات الصعيد، حيث ترتفع نسبة الفقر إلى ما يزيد عن ٥٠% في محافظتي أسيوط وسوهاج وتتركز ٧٦٢ من بين القرى الألف الأكثر فقرا على مستوى الجمهورية في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج، وبها كذلك تتجاوز نسبة البنات والأولاد غير المندرجين في التعليم الأساسي في المجموعات العمرية بين ٦ و١٨ سنة حاجز الـــ٢٠% في مقابل ١٤% في المتوسط الوطني.

وبافتراض بقاء معدلات النمو العام خلال الأعوام القادمة على وضعيتها الراهنة، أي سنويا بين٤و٦%، سيستمر تدهور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتصبح حقائق المشهد المصري عام ٢٠٢٠ ترتكز إلى ما لا يقل عن ٣٠% نسبة فقر ومعدل بطالة بين الشباب يتجاوز٢٠% وفروق حادة في الخدمات الأساسية بين المحافظات الفقيرة في الصعيد وتلك الأفضل حالا في المناطق الحضرية الكبرى والمناطق الريفية في الدلتا.

تحتاج مصر، وفقا لتقديرات المنظمات الدولية، إن أردنا لسكانها البالغ عددهم ١٠٠ مليون بحلول٢٠١٠ أوضاعا اقتصادية واجتماعية أفضل من تلك السائدة اليوم أو على الأقل ليست أكثر سوءا، أن ترتفع معدلات النمو العام بها لتقترب تدريجيا من ١٠%، وهو ما يبدو بحسابات اليوم وتوقعات اليوم لأداء اقتصاد مصر المستقبلي غير واقعي.

ثانيا، حين استقبلت مصر الألفية الجديدة عام٢٠٠٠ كانت حياتها السياسية تتسم بركود بالغ. آنذاك، وبعد مرور عقدين على ممارسة التعددية المقيدة التي سمحت من جهة لأحزاب وقوى المعارضة بالمشاركة في الانتخابات التشريعية وأعطت لها بالتبعية مساحة من الوجود المحدود غير المؤثر في مجلسي الشعب والشورى ومهدت من جهة أخرى لاتساع هامش التعبير الحر عن الرأي في الإعلام المكتوب ثم المرئي ولتحسن طفيف في وضعية حقوق الإنسان بعد انتهاء مواجهة التسعينيات العنيفة بين سلطات الدولة والجماعات الإسلامية المسلحة، اتسمت الحياة السياسية المصرية بهيمنة مطلقة لنخبة الحكم وفي موقع القلب منها الرئيس والمؤسسات العسكرية والأمنية والحزب الوطني الحاكم وبغلبة نزوع شبه ليبرالي على السياسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية لم يرتب تقدما حقيقيا لجهة ارتفاع معدلات النمو العام ومؤشرات التنمية المستدامة.

اليوم وبعد انقضاء العقد الأول من الألفية الجديدة أضحى النزوع شبه الليبرالي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية كامل الليبرالية بعد تحرير سعر صرف الجنيه المصري وتسارع خطوات بيع القطاع العام وتسهيل إجراءات الاستثمار الخارجي وملكية غير المصريين في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية .

وعلى الرغم من تحسن معدلات النمو في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠٠٧، إلا أنها عادت وتراجعت عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على وقع الأزمة الاقتصادية العالمية ولم تسفر من ثم عن تحسن نوعي في مؤشرات الفقر والبطالة أو رتبت رفع مستويات تمتع المواطنين بالخدمات الأساسية.

أما الحياة السياسية فطرأ عليها شيء من الدينامية في أعقاب انتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية والبرلمانية. بيد أن هذه الدينامية، وما واكبها من تصاعد للنفس المعارض في مصر، لم ترتب تغيرا نوعيا إن لجهة هيمنة نخبة الحكم على السياسة وسطوة السلطة التنفيذية، أو فيما خص التأثير المحدود لأحزاب وحركات المعارضة على السياسات العامة وغياب فرص تداول السلطة.

وربما ارتبطت التغيرات الأبرز بين عام ٢٠٠٥ واليوم بارتفاع سقف التعبير الحر عن الرأي في الساحات الإعلامية وبتحول الإعلام الخاص مكتوبا ومرئيا إلى مكون أساس في الحياة العامة من جهة، ومن جهة أخرى بانفتاح نخبة الحكم على نخب المال والأعمال واستيعاب بعض رموزها النافذة في الحياة السياسية. بعبارة بديلة، مازالت معضلة غياب الديمقراطية تصيغ حقائق الحياة السياسية في مصر مطلع٢٠١٠ وتبدو بحسابات اللحظة الراهنة وكأنها مرشحة للاستمرار خلال الأعوام القادمة.

نعم يتصاعد اليوم مع قرب الانتخابات البرلمانية في خريف٢٠١٠ والرئاسية في٢٠١١ الحراك في صفوف المعارضة ويطالعنا الإعلام يوميا بأنباء عن تحركات ائتلافية جديدة وبأسماء لمرشحين يرغبون أو يطالبون بالمنافسة على المنصب الرئاسي، بيد أن إزاء تماسك نخبة الحكم وفوارق القوة بينها وبين المعارضة والبيئة الدستورية المعوقة للمنافسة يمكن بواقعية التنبؤ بأن النخبة ستنجح على الأرجح في حسم ملفي الانتخابات البرلمانية والرئاسية لصالحها دون تحديات كبرى.

بقيت إشارة هامة تقتضيها موضوعية التحليل، ألا وهي أن مصر مؤهلة بسقف الحرية الحالي وزخم النقاش العام للتطور الإيجابي باتجاه المزيد من التحسن النسبي في وضعية حقوق الإنسان وشيء من الشفافية والمحاسبة فيما خص السياسات العامة وشاغلي المنصب العام .

ثالثا، إن كانت الحياة السياسية الرسمية في مصر٢٠١٠ لا تعد مصدرا للتفاؤل حين استشراف المستقبل، فأن ثمة مناحي أخرى على هامش السياسة تحوي مضامين ومسارات تطورية إيجابية وينبغي بالتبعية إفراد مساحات أوسع لإدراجها في النقاش العام. فمن جهة، يعكس المجتمع المدني اليوم بهيئاته ومنظماته وشبكاته درجة غير مسبوقة من التعقد التنظيمي والتنوع الوظيفي تمكن من التعامل مع قضايا شديدة الاختلاف كحقوق المرأة وحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمحدودي الدخل والفقراء من المصريين والحريات الدينية.

كما تتطور في الآونة الراهنة ظاهرة الاحتجاج الاجتماعي ذات المطلبية المحددة والمرونة التنظيمية التي تضغط من خلالها قوى مجتمعية مختلفة على السلطات الحكومية لانتزاع تغيرات جزئية جلها يتعلق بالخدمات الأساسية ومستويات الأجور والضمانات. اللافت هنا أن الحكومة التي يندر أن تتنازل في الحياة السياسية الرسمية تبدو حين التعاطي مع الاحتجاجات الاجتماعية باحثة عن التوافق ومستعدة للتنازل، الأمر الذي سينتج بلا ريب تحولا هاما في تقييم المواطنين لقدراتهم الجمعية على التعبير عن رغباتهم والسعي نحو تحقيقها، وأيضا فيما خص نظرتهم للحكومة التي لم تعد ذلك الكائن المخيف الذي يستدعي مجرد التذكير بوجوده فروض الطاعة العمياء .

أخيرا، تمر قطاعات حيوية في المجتمع المصري كالإعلام واستخدامات تكنولوجيا الاتصال الحديثة بعمليات تحديث متسارعة تغير من ثقافة ومعارف وتوقعات قطاع متنامي من المواطنين، معظمهم من الشباب، وتقارب بينهم وبين شباب يعيشون في ظل ترتيبات ديمقراطية على امتداد الرقعة الأكبر من المجتمعات البشرية.

إن أخذت معا، تبشر الحقائق المرتبطة بتنوع المجتمع المدني وتصاعد وتائر الاحتجاج الاجتماعي والتحديث السريع في بعض القطاعات الحيوية بأن المجتمع المصري مقبل على مرحلة يسبق بها معرفيا وتنظيميا الترتيبات السياسية القائمة، ويضغط من ثم على القائمين عليها لإنجاز تغيير حقيقي يضمن على المدى الطويل تماهيها مع تطلعات مجتمع المواطنين نحو الحرية والديمقراطية.

لا تقل "مضرب" بل قل "معتصم"[٢١]

أ/أنيسة حسونة

لا ينكر مكابر أننا قد طورنا خلال الشهور الماضية منهجا مبتكرا في مجال ثقافة الاحتجاجات متمثلا في سلسلة لا تنقطع من الإضرابات والاعتصامات التي شملت جميع مناحي الحياة، ابتداء من السكان الرافضين لنقلهم من مساكنهم، مرورا بالفلاحين احتجاجا على رفع مساحة أراضيهم، ورجال الإسعاف احتجاجا على رفع ساعات العمل، واعتصام كل من الطلبة وأولياء الأمور في المدارس اعتراضا على ممارسات الأجهزة التعليمية التي اعتصم أيضا موظفوها الإداريون احتجاجا على سوء معاملتهم، ناهيك عن اعتصام المحامين والممرضين، وإضراب الصيادلة وعمال المصانع والوقفات الاحتجاجية للمخرجين والمذيعين والفنيين بالتليفزيون اعتراضا على خطة التطوير انتهاء باعتصام أهالي السائقين المحتجزين لمخالفة قانون المرور الجديد، واعتصام الصحفيين في صحف الحكومة والمعارضة على حد سواء..

وبطبيعة الحال فإن الاحتجاج والإضراب والاعتصام حقوق مشروعة للاعتراض على الظلم، ولكن ما يلفت النظر أنه بالرغم من تاريخنا غير المشرق في مناهج التنسيق بين الخطط والأنشطة بصورة عامة فإننا قد نجحنا نجاحا يشار إليه بالبنان في توزيع أيام الاعتصامات بين الفئات المختلفة حتى أصبح لا يطلع علينا نهار جديد دون أن نكتشف أن هناك فئة ما قد قررت القيام باعتصام مطالبة بحق من حقوقها وازدحمت أيام السنة بالاعتصامات والإضرابات حتى بدا الأمر وكأننا سنحتاج «لجهاز قومي للتنسيق الاعتصامى» حتى تتاح للجميع الحصول على فرص متكافئة في هذا المضمار، ولا يخفى عليكم أن ذلك سيتيح فرص عمل جديدة قد يسند بعضها إلى المعتصمين أنفسهم بالنظر إلى خبرتهم المتراكمة في هذا المجال.

وقبل أن ننتقل إلى ضفة «الحكومة» في الجانب الآخر من نهر الحركات الاحتجاجية المتدفق، دعونا أولا نبدأ بالتعريف اللغوي للمفاهيم، فوفقا للمعجم الوسيط الصادر عن مجمع اللغة العربية، سنجد أن (أضرب) في المكان هو أنه: أقام ولم يبرح وسكن لا يتحرك، وفى حالة العمال ونحوهم بمعنى: كفوا عن العمل حتى تجاب مطالبهم، أما بالنسبة للاعتصام فسنجد أن (اعتصم) به: تعنى امتنع به ولجأ، مثال ذلك اعتصام الطلبة بمعهدهم بمعنى: أنهم لا يعملون ولا يخرجون حتى يجابوا إلى ما طلبوا، باختصار فإن اللفظين لهما معنى واحد هو الامتناع عن العمل، ولكن لأسباب تتعلق

٢١ المصري اليوم ٢٠١٠/٣/١٧

بالصورة الذهنية السلبية لدى الكافة حول مشروعية «الإضراب» والمحاذير الأمنية المحيطة به فقد استقر الاختيار على استخدام لفظ «الاعتصام» بدلا منه توخيا للحذر وطلبا للسلامة.

إذن فقد قرر المواطنون «الاعتصام» ونفذوا قرارهم بالفعل، فماذا هو موقف الحكومة بالنظر إلى أن الامتناع عن العمل أو تقديم الخدمة يصب في مسئوليتها بوصفها الجهة التي يجب أن تحافظ على مصلحة الأفراد واستقرار أمورهم وتضمن استمرار عجلة الإنتاج، إلى جانب مسئوليتها عن حفظ السلام الاجتماعي وضمان السيولة المرورية والاحتجاجية وغيرها من الأهداف السامية المعقدة، التي أفكر أنا شخصيا في الاعتصام مطالبة بشرح بسيط لمغزاها. والحقيقة أن الحكومة بدورها قد قررت أن يكون رد فعلها تجاه تلك «الممارسات الاحتجاجية»، وفقا لقواعد لعبة «المصارعة الحرة» والمنتصر هو من يطرح الآخر أرضا ويحقق اللمس بالأكتاف، بغض النظر عن عدالة المطالب ومشروعيتها واتفاقها مع حكم القانون. بمعنى آخر فإن المهزوم هو من يستسلم للضغط أولا وبالتالي يخرج مدحورا من حلبة الصراع الذي تدور رحاه على منصة الفضائيات الرحبة.

ومع هذا كله، ورغم اختلافي مع بعض السادة المعتصمين، فإنني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تأييدي لفئة واحدة من المعتصمين، وهم أصحاب المقطورات «اللطيفة». حيث أرى أنه من الظلم استبعادهم من ساحة الأحداث وذلك انطلاقا من موقف قومي وطني وهو أن هذه المقطورات هي التي تضمن لنا المركز الأول دوليا في عدد ضحايا الطرق سنويا، وعليه فإنني أقترح على إدارة المرور، ونحن بصدد الانتهاء من توسعة الطريق الدائري، أن يتم تخصيص حارة واحدة منه لسيارات الركوب بينما تخلى باقي الحارات لمقطوراتنا المصرية العزيزة لترتع فيه بالسرعة والرعونة التي تسمح لها بالحفاظ على رقمها العالمي.

بطبيعة الحال فإن دولا أخرى، تفتقر إلى خبرتنا العريقة في الاحتجاجات، تتمتع بنظام متفق عليه للمفاوضات بين الأطراف المعنية وفقا للقوانين السارية، تلعب من خلاله النقابات والاتحادات دورا مؤثرا لتحقيق المطالب العادلة للمحتجين. بحيث تحافظ على استقرار الأمور وتستجيب للمؤشرات المبكرة للأزمات. وفى مثل هذه الدول أيضا تلعب الأجهزة التشريعية المنتخبة الدور الرئيسي في استقراء الواقع وعلاقات القوى المجتمعية المؤثرة، بحيث تتم صياغة القوانين والتشريعات بصورة تعكس مطالب الناخبين على اختلاف انتماءاتهم، بشكل يضمن حل الخلافات والنزاعات بطرق توافقية. وفى مثل هذه الحالات لا يتم إصدار القرارات الحكومية إلا بعد مشاورات مكثفة مع الأطراف الفاعلة وعقد جلسات الاستماع مع الجهات المعنية، وذلك بغرض تجنب ردود الفعل السلبية المتوقعة.

وعند الانتهاء من ذلك كله، وفى إطار من الالتزام بقواعد الشفافية، تعمد الجهات المسئولة إلى صياغة السيناريوهات المحتملة بشأن المسائل الخلافية ليتم طرحها على الجمهور وبالتالي تصبح مستعدة لمواجهة مختلف الاحتمالات.

بالطبع هذه إجراءات معقدة لا نملك الوقت لها، لأننا مشغولون بما هو أهم مثل كيف نحشد الجهود لتهدئة النفوس بين مختلف المرشحين لرئاسة نادى الزمالك أو للإجابة عن «سؤال القرن» وهو هل «مانويل جوزيه» مدرب الأهلي هو سبب الانتصارات أم المتسبب في الهزائم!! ولا شك فإننا حين نتمكن بعون الله من حل هذه المشكلات الجوهرية سنلتفت إلى ما سبق ذكره من نظم وسيناريوهات لحل الخلافات.

وعليه، فتمشيا مع قواعد العدالة والإنصاف فإنني أقترح أن تعلن الحكومة هي الأخرى عن نيتها في الاعتصام. فمن غير المعقول أن يتمتع المواطنون باختلاف وظائفهم بالحق في الاعتصام وعدم الذهاب للعمل، وتظل الحكومة المسكينة هي الطرف الوحيد المطلوب منه الذهاب للعمل يوميا.

فلنضع جدولا عادلا يسمح للحكومة والمواطنين بالاعتصام والتزويغ من العمل، سواء بسواء، حتى يقضى الله أمرا كان مفعولا.

الحل هو أن تعتصم الحكومة بدورها...

نظرات في القوة.. والتمكين[٢٢]

د/هبة رءوف عزت

مسيرة مفهوم القوة وتجلياته في العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مسيرة معقدة، ناهيك عن مسيرته في العلاقات الدولية، لكن الذي يميز هذا المفهوم أنه عصب ومركز فهم المجتمع الإنساني من أصغر وحدة وهي الفرد إلى أكبر وحدة وهو العالم. فضلاً عن أنه يمكن أن يكون محكاً للقياس بين عالم البشر وعالم الطبيعة حين نقارن بين القوة والطاقة، وبين أشكال القوة المعنوية وتحولات الطاقة المادية، وهي المقارنة التي شغلت العلوم الاجتماعية حين سبقتها العلوم الطبيعية في مضمار الضبط والقياس، فسعت العلوم الاجتماعية والإنسانية بدورها لتطوير نظريات لضبط وقياس الفعل والسلوك الإنساني، لكن هيهات. فالإنسان ليس مادة فحسب بل هو جماع مكونات معقدة من المادة والعقل والعاطفة ورغم أننا يمكن أن نتنبأ بالسلوك أو ندرس الثقافة لكن ستظل هناك مساحة ومسافة من الإرادة الإنسانية يمكنها أن تقلب كل الحسابات والتوقعات رأساً علي عقب.

من هنا فإن النظريات التي تبنت تعريف أن القوة هي قدرة طرف علي ممارسة التأثير في طرف آخر وإقناعه – أو إجباره – علي فعل شيء أو منعه من الإقدام علي فعل شيء قد شهدت مراجعات عديدة لتضم لذلك التأثير النفسي من قوة معنوية (علاقات تقليدية أو شخصية كاريزمية)، وكذا القدرة علي الهيمنة علي الوعي وتزييفه كي يتحرك الناس وهم يظنون أنهم يختارون في حين أنه قد تم تشويه رؤيتهم للواقع.

انشغل الأدب بهذا أيضاً منذ القرن الماضي، فمثلاً في رواية ١٩٨٤ يحدثنا أورويل عن نظام يفلح في تدجين البشر والتحكم فيهم وتطبيعهم علي سلوك واحد، وفي رواية «عالم جديد شجاع» يتناول آلدوس هاكسلي واقعاً متخيلاً شبيهاً بذلك، لكن الحلقة المفرغة يتم كسرها حين يتمرد أحد الناس علي تلك المنظومة، ويبقي السؤال معلقاً في النهاية يمكن أن يتم تحدي النظام وهدمه وتأسيس نظام جديد، فهل ينجح الفرد في تحريك قلة تقود التغيير وتؤدي لنهاية الكابوس؟!

وتدرس النظريات السياسية أشكال القوة، لكن الآلة الأكبر للقوة في العصر الحديث هي الدولة بامتياز، فقد صارت الدولة القومية هي مركز القوة ومحركها، والمتحكم في مصادرها المادية، وهي التي تشكل عبر منظومة التعليم والتحكم في توزيع الموارد وأدوات استخدام العنف ومنظومة التشريع والقانون شكل العلاقات الاجتماعية وتكوين النخب.

[٢٢] الدستور ٢٠١٠/٥/١٦

وقد شهد العالم تغيرات في القرن الماضي أربكت أيضاً المنشغلين بنظريات القوة، أولها ظهور أطراف جديدة في العلاقات الدولية خلاف الدولة هي الشركات العابرة للقارات من ناحية لتمثل هيمنة رأس المال وتكمل مسيرة الاستعمار القديم في التحكم في الموارد والأسواق العالمية، وفي مقابلها نمو شبكات عالمية من التضامنات الاجتماعية وحركات مناهضة سيطرة رأس المال العالمي ومقاومته، وحركة ضد الحرب وحركات البيئة وغيرها. علي جانب آخر عادت القوة السياسية والاجتماعية للدين في كل التقاليد والحضارات، ليخرج من أسر الحياة الخاصة التي أرادت الحداثة أن تحبسه فيها عبر عمليات العلمنة، والتي قادتها آلة الدولة أيضاً التي هي تجلي العقل المادي بامتياز، وفي النصف الثاني من القرن ظهر عالم جديد هو عالم الإنترنت وعالم الفضائيات بكل فرصه ومخاطره والذي ساعد علي كسر الهيمنة علي العقل وتنظيم جهود المقاومة المدنية والاجتماعية وفضح شبكات القوة المهيمنة وتوفير المعلومة في مجالات عديدة.

لكن كل رؤيتنا للقوة ارتبطت بالكبير والضخم، ونسينا في خضم تلك التحولات أن القوة في البدء هي خصيصة إنسانية فردية، وأن فرداً واحداً يمكنه أن يكون أمة، ويغير العالم.لكن رهان القوة الغاشمة هو أن تشعر الفرد بأنه غير ذي قيمة، وهو ما تفعله أداة الترويع والتعذيب، وتفعله أدوات الإعلام، وتصوغه ماكينة التعليم في الدول المستبدة.

لذلك فإن قرار فرد واحد بأن يتحدي المنظومة ويخرج ليقول إني أري الملك عارياً، أو يأتي من أقصي المدينة يسعي ليقول يا قوم اتقوا الله، أو يخرج علي الناس ليصادم كل ما آمنوا به إتباعا لتقاليدهم فأعمي قلوبهم، أو يخرج لمعركة يدرك أنه سيذبح فيها لكن يقول «هيهات من الذلة»، هذا القرار الذي يوجهه يقين وتحركه إرادة يمكنه أن يقلب الأمور ويغير التاريخ.

لا تنظروا بعين الاستخفاف لفرد أو جماعة صغيرة تطالب بالحق وتصبر علي ذلك، ولا تبقوا في انتظار المد الثوري العارم الذي شهدناه في القرون الماضية، تلك الحركات الاحتجاجية الصغيرة محدودة العدد التي نراها كل يوم في مصر هي التي ستحرك الماء الراكد، دون جعجعة ولا ضجيج.

إنها كالنمل الذي سيأكل منسأة صاحب الصولجان، وحين يخر الجسد الميت سيعلم الناس أنه لا يعلم الغيب ولا يملك المقادير إلا الله، فالقوة شروطها ربانية، وسننها إلهية، أما التمكين فهو منحة من الله لمن يأخذون بأسباب القوة بيقين ولا يخافون في الحق لومة لائم، فاصبروا وصابروا ورابطوا وافعلوا الخير لعلكم تُرحمون.

وفاة خالد سعيد أو رفع كلفة التعذيب داخليًا وخارجيًا[٢٣]

د/عمرو حمزاوي

تعامل المجتمع المدني بإيجابية وفاعلية مبهرة مع حادثة وفاة الشاب خالد سعيد والذي ثبت تعرضه للتعذيب من قبل بعض عناصر الشرطة في مدينة الإسكندرية. فالوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التي نظمتها مراكز الدفاع عن حقوق الإنسان وشبكات النشطاء كحركة شباب ٦ أبريل وكذلك بيانات التنديد التي صدرت عن معظم أحزاب المعارضة أجبرت السلطات على إعادة التحقيق في ملابسات وفاة سعيد ورتبت وضع الشرطيين المشتبه في قيامهما بتعذيبه قبل الوفاة قيد الحبس الاحتياطي.

وأحسب أن إيجابية وفاعلية المجتمع المدني هاتين تحملان العديد من الإيجابيات، على الرغم من تخوف البعض بأن استجابة السلطات لمطالب المجتمع المدني لن يطول أمدها وستنتهي بتكتم سريع على نتائج التحقيق بمجرد انزواء الاهتمام الإعلامي بالحادثة وقناعة البعض الآخر بأن ممارسات التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان التي تتورط بها بصورة دورية بعض عناصر الشرطة المصرية ليست في سبيلها إلى الزوال أو التراجع الحقيقي مادامت ولاية قانون الطوارئ مستمرة واستمر غياب رغبة نظام الحكم في وقف التعذيب والانتهاكات.

فالمؤكد أن تفاعلات وتداعيات حادثة خالد سعيد أثبتت لقيادات وزارة الداخلية، وبمعزل عن أي اعتبارات إنسانية، أن الكلفة السياسية لتورط عناصر الشرطة في ممارسات تعذيب وانتهاكات منظمة لحقوق الإنسان بدأت في التصاعد إلى حدود غير مسبوقة تدعو إلى إعادة النظر في جدوى التعذيب والانتهاكات وربما الحد منها. ومصدر تصاعد الكلفة السياسية هنا هو نجاح مراكز الدفاع عن حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني، وبعد عمل تراكمي على مدى العقود الثلاثة الماضية وفى ظروف صعبة، في تحويل التعذيب والانتهاكات إلى قضايا تشغل الرأي العام وتناقشها باهتمام النخب السياسية والفكرية والإعلامية.

اليوم لم يعد المصريون يتجاذبون أطراف الحديث عن شائعات تعذيب المعتقلين السياسيين في أقسام الشرطة وفى السجون، بل باتوا يتبادلون تسجيلات صوتية ومرئية تظهر تورط بعض عناصر الشرطة في تعذيب مواطنين، في كثير من الأحيان لا علاقة لهم بالسياسة ومساراتها. اليوم أيضا، وبعد أن أصبحت التقارير الدورية لمراكز الدفاع عن حقوق الإنسان تتابع من قبل الإعلام ويشار إليها بالمهنية التي تستأهلها وبعد أن انضم المجلس القومي لحقوق الإنسان (المؤسس بمبادرة حكومية) إلى الركب بإصدار تقرير سنوي به من الحيادية والموضوعية الشيء الكثير، لم يعد بإمكان

---

٢٣ الشروق المصرية. ٢٠١٠/٧/٤

الداخلية أن تواصل نفيها «جملة وتفصيلا» لتورطها في التعذيب والانتهاكات وانتقلت تدريجيا من موقع «النفي الدائم» إلى موقع «الاستجابة الجزئية» وبه انفتحت الداخلية على تنظيم دورات لعناصر الشرطة حول كيفية احترام حقوق الإنسان، وكذلك قبلت - وهو الأهم - التحقيق مع بعض العناصر المتورطة ووافقت على عقوبات حبس وسجن بحقهم.

إلا أن حادثة خالد سعيد لم تظهر فقط تصاعد الكلفة السياسية للتعذيب محليا في مصر، بل دللت على حضور كلفة سلبية لا يستهان بها خارج الحدود المصرية. فما إن تزايد الاهتمام الحقوقي والإعلامي بالحادثة وتوالت المقالات والبيانات المنددة بها والمتهمة لعناصر الشرطة بالتسبب في وفاة سعيد، حتى التقطت بعض الجهات الدولية الخيط وتحركت لمطالبة السلطات بإعادة التحقيق وضمان وقف ممارسات التعذيب في مصر. الخارجية الأمريكية والبرلمان الأوروبي وسفراء دول الاتحاد الأوروبي في القاهرة مثلت أبرز تلك الجهات الدولية وشكلت بياناتها العلنية مفاجأة غير متوقعة للسلطات. نعم اعتادت الحكومة المصرية على بعض الانتقادات المقبلة من العواصم الغربية لجهة أحكام قانون الطوارئ وأوضاع حقوق الإنسان المتردية والحياة السياسية المسيطر عليها سلطويا، إلا أن مجمل هذه الانتقادات صيغ في لحظات حراك عام ارتبطت إما بمواسم الانتخابات أو بأحداث كبرى كالتمديد الأخير لقانون الطوارئ ولم تتعلق أبدا بحادثة، تظل على مأساويتها، فردية ولا خلفية سياسية لها. تنديد الخارجية الأمريكية والجهات الأوروبية العلني بوفاة سعيد ومطالبتهم بإعادة التحقيق في ملابساتها، وهو ما دفع الخارجية المصرية لاستدعاء سفراء الاتحاد الأوروبي للاحتجاج بعصبية على ما اعتبرته تدخلا في الشئون الداخلية، يشكل نقلة نوعية مهمة في اهتمام الخارج بملفات التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان في مصر. وينذر - إن تواصل، وهذا بلا ريب مشروط بتواصل اهتمام المجتمع المدني المحلى وعمله التراكمي في هذا الصدد - بتحول الخارج إلى عنصر ضغط إضافي على الحكومة المصرية يدفع لإعادة النظر في التعذيب والانتهاكات.

أدرك جيدا أن ممارسات التعذيب وانتهاكات حقوق الإنسان تحولت منذ عقود طويلة إلى مكون رئيس في دولاب العمل اليومي لبعض عناصر الشرطة و«ثقافة» تعاملهم مع المواطنين، كما أعلم أن توافر إرادة سياسية واضحة في دوائر الحكم العليا هي شرط مركزي لإيقاف تام للتعذيب والانتهاكات. على الرغم من ذلك، يظل رفع الكلفة السياسية للتعذيب داخليا وخارجيا، وهو ما دللت عليه وأسهمت به حادثة خالد سعيد، عنصرا مهما للضغط على الحكومة المصرية للعمل على ترشيد فعل عناصر الشرطة، إن بغل أيديهم جزئيا عن التعذيب أو بالاستجابة إلى مطالب المجتمع المدني والجهات الدولية بمحاسبة بعض منتهكي حقوق الإنسان. فتحية لمنظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل على اهتمامهم جميعا بحادثة خالد سعيد ولمراكز حقوق الإنسان على عملها التراكمي والشاق، فلولا العاملون ما أعادت السلطات التحقيق في الحادثة ولا سمعنا أصوات التنديد القادمة من الخارج. ودعونا نأمل بأن تتمكن ذات القوى الوطنية والمواطنون الجسورون، ولهؤلاء في بعض شهود حادثة سعيد قدوة حسنة، من الاستمرار في رفع كلفة التعذيب والانتهاكات ومن توسيع نطاق فعلهم ليشمل مجابهة انتهاك الحريات المدنية وحقوق المواطنين السياسية؛ إن كان بتزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها أو بقمع المعارضين وتعقبهم.

حين تعجز الدولة عن محاسبة المخطئين[٢٤]

د/عمرو الشوبكى

لأي نظام سياسي وظائف متعددة بعضها ذو طابع سياسي وبعضها الآخر ذو طابع خدمي وإداري، وقليلة هي النظم في عصرنا الحالي التي فشلت في الاثنين، فكثير من الدول لا تعرف الديمقراطية، ولكنها حققت نجاحات هائلة في المجال الاقتصادي مثل الصين، وهناك نظم أخرى مثل الهند تعرف ديمقراطية وتقدماً اقتصادياً وتكنولوجياً، ولكنها مازالت تعانى من مشكلات اجتماعية وتناقضات طبقية.

وهناك بلدان التعددية المقيدة مثل روسيا وإيران وكثير من البلدان الأسيوية التي تسمح بهامش حركة لقوى المعارضة ولكن لا تسمح بتداول السلطة، متوافقة في ذلك مع مصر التي حافظت على هذا النظام منذ أن أعلن الرئيس قراره في عام ١٩٧٦ بتحويل مصر من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية المقيدة.

ورغم أنه في هذا الفترة انتقل كثير من دول العالم من التسلطية إلى الديمقراطية إلا أن مصر حافظت على قدرة فذة في البقاء في المكان، وظلت مخلصة للتعددية المقيدة الراكدة دون أي تطوير، إلى أن أصيبت منذ بداية الألفية الثالثة «بآفة» جديدة تمثلت في هذا التدهور المرعب في أداء جهاز الدولة، وهذا العجز ليس فقط عن محاسبة أي مخطئ، إنما في عدم وضع أي نظام يحول دون تكرار الأخطاء والخطايا وحتى الجرائم مرة أخرى.

ولعل حادثة خالد سعيد هي نموذج لهذا الخلل وهذا العناد والتكبر الذي أصاب السلطة السياسية، وهى سمات النظم الجاهلة لا العاقلة حتى لا نقول الديمقراطية، فالشاب توفى وهو في أيدي مخبري وزارة الداخلية، وشهد أهله وبعض شهود عيان محايدين أنه تعرض لاعتداء من قبل هؤلاء المخبرين.

ورغم كل المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها أي مواطن «بلا ظهر» يشهد ضد رجال وزارة الداخلية إلا أنهم تجرؤوا وشهدوا شهادة حق، ومع ذلك لم تحقق الوزارة ولا الأجهزة المعنية في الموضوع، واكتفوا بتقرير الطب الشرعي الذي لم يثبت أن هناك تعذيباً تعرض له الشاب، وأن الوفاة كانت بسبب أفيونه ابتلعها، وهو التقرير الذي لم يقنع عموم الناس.

ولأن هناك حالة من عدم الثقة بين المواطنين والداخلية، فقد كان من المتوقع أن تسارع الأخيرة بالتحقيق في هذه القضية لا أن تبذل قصارى جهدها من أجل حماية رجالها بالحق والباطل، والخطورة أن هذه الحادثة لم يكن ضحيتها سياسياً ثورياً ولا إسلامياً جهادياً، ولا حتى مجرماً محترفاً، إنما شاب عادى في عمر الزهور، بما يعنى أن الصدام هنا

٢٤ المصري اليوم. ١/٧/٢٠١٠

حدث مع عموم الناس الذين يحرص كثير منهم على السير «جنب الحيط»، حتى لا تصيبهم مشاكل السياسة من اعتقال وملاحقة، ومع ذلك دفعوا ثمنها غاليا ومات خالد سعيد، وهو ما جعل إحساس هؤلاء الناس بالغضب والحنق غير مسبوق لأنهم شعروا أنهم تركوا السلطة المطلقة لأهل الحكم، وتركوا المشاكل «لبتوع السياسة»، ورغبوا فقط في السلامة والأمان، ومع ذلك لم ترحمهم السلطة وأصرت على قهرهم حتى النهاية وترفض أن تسمع أنينهم قبل أن يتحول إلى صرخات غضب لن ينفع معها الندم.

ومع ذلك تعاملت الحكومة كما هي العادة بأذن من طين وأخرى من عجين، وتجاهلت كل هذه الرسائل الرمزية التي خرجت في تبلد غير مسبوق في تاريخ تعامل أي نظام سياسي مع عموم الناس.

وقد تضامن مع خالد سعيد على «الفيس بوك» ٤٠٠ ألف متضامن خلال ١٩ يوما بمعدل ١٥ عضوا جديدا كل دقيقة، أي عضو كل ٤ ثوان، وهو ما يجعله أحد أسرع المجاميع المصرية تأسيسا كما كتب الصحفي السكندري يوسف رامز في قصته الخبرية البديعة عن شاب الإسكندرية.

إن الاحتجاج على وفاة خالد سعيد لم يكن من أجل رفع الرواتب وتحسين ظروف العمل، ولا وقفة سياسية تضم عشرات السياسيين الذين يطلقون شعارات لا علاقة لها بالواقع، إنما هو احتجاج شارك فيه بسطاء الناس من أجل قضية غير فئوية مست كرامتهم وأخرجت من داخلهم شعورا هائلا بالظلم وقلة الحيلة، دفعتهم إلى كسر الانقسام القائم بين احتجاج سياسي للنخبة، وآخر اجتماعي للشعب، لتخلق نمطاً جديداً «موحداً» من الاحتجاج ضم النخبة وعموم الناس.

ورغم كل هذه التداعيات التي أسفرت عنها هذه الحادثة، وتأثيرها السيئ في الرأي العام، فإن الحكومة لم تتخذ أي إجراء من شأنه معاقبة المتهمين بالاعتداء على هذا الشاب، ويصبح السؤال المطروح هل الأمر يرجع إلى عدم رغبة الحكومة في محاسبة المخطئين لأنهم ينتمون لوزارة لها حظوة ونفوذ مثل الداخلية؟، أم أن الموضوع بات أكثر خطورة وتحول إلى عدم قدرة على محاسبة أي مخطئ نتيجة ترسخ منظومة كاملة تعمل على تسكين الوضع القادم، ولا تقبل أي بتر جراحي حتى مع جرائم صدمت الرأي العام، وكان ضحيتها شاباً في عمر الزهور؟.

إن الخلل الذي أصاب النظام السياسي المصري يكمن في أنه بات غير قادر على تصحيح أخطائه من داخله، خاصة أن تلك النوعية من الأخطاء لن تكلفه شيئا، وبات الناس يرددون صباحا ومساء لماذا لا يضحى بهذين المخبرين إذا ثبت تورطهم في هذه الجريمة، ولماذا لا يحاسب هذا الوزير أو ذلك المسئول المتهم بقضايا فساد على جرائمه، ولماذا ولماذا، ولا يتحرك أحد.

لقد بات من الواضح أن هناك منظومة كاملة نسجتها المعادلات السياسية السائدة هي التي دفعت مؤسسات الدولة «بهدوء» نحو الجمود والعجز عن الفعل والحركة، والانشغال بالمعارك الصغيرة، وترك المجال الاجتماعي والسياسي، بدون أي محاسبة، ولحالة فوضى عشوائية لا يحكمها أي رقيب، واستخدمت سياسة المسكنات في التعامل مع ملفات ساخنة، كالقضاة والمحامين، والدولة والكنيسة، والطلاب وأساتذة الجامعات، والأطباء والصحفيين وموظفي الدولة، وحققت قدراً من النجاح، ولكنها تعثرت في الفترة الأخيرة، وباتت مسئولة عن تفاقم كل هذه المشاكل.

إن ما قهر الناس في قضية خالد سعيد هو هذه الطريقة الفجة والبليدة في تعامل الحكومة مع أرواح الناس، فلو أشعرتهم أن أرواحهم لها ثمن ولو بالغضب بتصريح من رئيس أو مسئول، ولو أن هناك من يفكر أو يحس ويشعر بآلام الناس ويقدر الرسالة السيئة التي خلقها هذا التجاهل التام لتداعيات هذه الحادثة وتلك الحملة الرخيصة التي بثها بعض رجال الحكومة ضد أسرة شاب أصبح بين أيادي الله، لعرفنا معنى أن يعجز نظام عن محاسبة مخطئ والثمن الباهظ الذي سندفعه بسبب هذا العجز.

الفصل الرابع

الاحتقان الطائفي والمواطنة

التدين المغشوش[٢٥]

د/عمرو الشوبكي

من الصعب أن نجد شعبا آخر في العالم استوفي كل مظاهر التدين مثلما فعل الشعب المصري في العقود الثلاثة الأخيرة، ومن الصعب أن نجد كلام في الدين في أي مجتمع في العالم مثلما يجري في المجتمع المصري، ومع ذلك فأن كل هذا "الصخب الديني" لم يثمر عن حالة تقدم واحدة في أي مجال حتى الجوانب الأخلاقية التي لم يجد الدعاة الجدد أمورا غيرها للتحدث فيها ظلت مجرد كلام أما الواقع فقد شهد أسوء انحدار أخلاقي عرفته مصر منذ عقود.

والمؤكد أن شهر رمضان الكريم الذي عاشه جيلي باعتباره شهر التعبد والتراحم وأيضا الترفيه، تحول إلى حالة صاخبة تنافس فيها الجميع على بث كل ما هو غث ورديء، فلأول مرة في تاريخ مصر (أو في أي دولة في العالم) يبث فيها في شهر واحد ما يقرب من ٦٠ مسلسل يستحيل على أي مشاهد إذا بقي أمام التليفزيون ٢٤ ساعة دون نوم أو عمل أن يشاهد ربعها.

والمدهش أن شكوى بعض الكتاب الإسلاميين في الماضي من أن وجود المسلسلات كان من أجل منع الناس من الذهاب للمسجد لصلاة التراويح، لم يعد له أساس حاليا لأن جمهور الاثنين أصبح في معظمه واحد ومستمعي خطاب الدعاة الجدد و"مسلسل" موسي وفرعون وكل القصص التمثيلية الساذجة، هو نفسه تقريبا جمهور المسلسلات ومتابعي البرامج الحوارية الهابطة التي حرصت بعبقرية تحسد عليها على اختيار كل البلهاء أو الخارجين عن القانون حتى يعملوا "شو إعلامي" ويجذبوا اهتمام الناس.

والحقيقة أن رمضان في طبعته المصرية كان ائتلاف جميل من مسلسلات وبرامج ترفيهية لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ولكن من غير المتخيل تصور أن هناك بلد طبيعي في العالم ينتج في شهر واحد ما يقرب ٦٠ مسلسل متجاورة مع عشرات البرامج ذات الشكل الديني ويقدمها ممثلين آخرين ممن عرفوا بالدعاة الجدد.

---

٢٥ المصري اليوم. ٢٠٠٩/١٠/١

لقد أنفق المصريون البسطاء مئات الملايين من الجنيهات على "بيزنس الدعاة الجدد" الذين بثوا ثقافة جديدة في عقول الناس بتواطؤ حكومي لإلهائهم عن الاهتمام بالقضايا العامة وخاصة السياسية، فيحدثون الناس كل يوم حول مبادئ الدين وقيم الإسلام، في حين أن الذي يجري في الواقع هو عكس ما يقولونه، حيث قل الإنتاج وزاد الفساد والكذب وجرائم القتل، وانتشر التحرش الجنسي، وملئت القمامة شوارع مصر (رغم أن النظافة من الإيمان) وانهار الأداء العام.

لا أتصور أن هناك مجتمع طبيعي أو صحي في العالم يعيش على الفتاوى الدينية، ويتنفس ثقافة الحلال والحرام مثل مصر، ومع ذلك يمارس في واقعه اليومي عكس ما يسمعه أو ما يتمسك به من مظاهر دينية، فالواقع يقول أن الحديث في الدين لم يجعلنا حقيقة متدينين، فمعظم الموظفين يتوقفون عن العمل ساعة صلاة الظهر، وفي نفس الوقت زادت الرشوة وأصبحت لغة التعامل الرسمي بين المواطن وموظف الحكومة، وقل الإنتاج وغابت الجودة وقيم الإبداع.

لم تكن كل هذه المظاهر موجودة في السابق، وكان المجتمع يعرف علماء حقيقيين وليس دعاة جدد وهميين، فهل يتذكر بعضنا أسماء مثل محمود شلتوت والباقوري وعبد الحليم محمود ومحمد الغزالي، وهل نعرف كم هي منخفضة وأحيانا معدومة المساحة المعطاة في الإعلام الحكومي والخاص لكل من يوسف القرضاوي، ومحمد سليم العوا ومن هم على شاكلتهم مقارنة بالسماوات المفتوحة أمام "ببيزنس الدعاة الجدد"، هل نعرف معني أو قيمة أن تكون عالما، والرسالة التي يمكن أن تبثها في المجتمع إذا كان لديك أكثر من ١٠٠ كتاب ومجلد، كما هو الحال بالنسبة للقرضاوي مثلا، كل هذه أسماء وقيم غيبت مع سبق الإصرار والترصد عن المجتمع المصري حتى نسهل دخوله في غيبوبة التسطيح والتبلد.

إن "الرجل المتدين" في مصر كان عادة هو ذلك الرجل المثقف المنفتح على الحياة، المحب للعلم والتعلم، ولم يكن الدين بديلا لأي قيمة إيجابية أخلاقية أو سياسية إنما على عكس كان محفزا للعمل والسلوك الطيب والاهتمام بالشأن العام، إلى أن تغير الحال وأصبح التدين بديل عن كل القيم الإيجابية، فلم يفرق مع هؤلاء الصائمون المصلون أن تحتل محافظة الجيزة بالقمامة لمدة شهر لم يستفزهم المظهر ولا الرائحة ولا الأوبئة رغم إنهم يدعون أنهم متدينون، فأي نوع هذا من التدين؟ وأي غش وانفصام في الشخصية أصاب مجتمعنا.

إن "انتفاضه" بعض قادة وزارة الداخلية وحماسهم الملفت في مطاردة القلة الفاطرة في رمضان ومحاولة إثبات إنه أمر قانوني، يعبر عن خلل حقيقي أصاب مجتمعنا ومسئوليه على السواء، والسؤال لماذا فقط هذا المشهد هو الذي استفز قادة أجهزة الأمن، لماذا لا يستفزهم قتلى حوادث الطرق والرشوة التي يحصل عليها رجال المرور في الشهر الكريم وتعذيب المواطنين في أقسام الشرطة وتقاعس الأمن المتعمد عن تنفيذ أحكام القضاة وفض المشاجرات والجرائم التي

تحدث أمام أعين البعض، لماذا لا ينتفض قادة الداخلية على كل هذه الجرائم؟ ونجدهم يتحركون بهذا الحماس في مواجهة فقط هؤلاء المفطرين المستفزين؟

هذه هي تجليات ثقافة التدين الجديد، فكما في السياسة أنتج الحكم "الفكر الجديد"، ففي الدين أنتج أيضا التدين الشكلي والمغشوش لمجتمع يسير بخطي ثابتة نحو الغيبوبة الكاملة.

لقد تصور كثير منا أن انتصار الإسلام يقف عند حدود نجاح الدعاة الجدد في دفع الفتيات في سن المراهقة إلى ارتداء الحجاب، ونسوا أو تناسوا أن النجاح الحقيقي هو في تغيير قيم هؤلاء الفتيات، والنجاح في مواجهة آفة أو مشكلة اجتماعية واحدة في حي أو مدينة، فلم نجد حملة للنظافة ناجحة وحقيقية باسم الدين ولا أخري ضد الرشوة والفساد، ولا ثالثة ضد التحرش الجنسي، ولا رابعة ضد الطائفية، ولا خامسة ضد التمييز والقهر وهي كلها قيم لا تدعوا للنضال أو الإصلاح السياسي، ومع ذلك لم يفعلوها، وإذا تحدث عنها بعضهم، فهذا جزء من "أكل العيش" أي الكلام الذي يردد في الإعلام لإبراء الذمة ويعلموا كما نعلم جميعا إنه لن يكون له أي مردود على أرض الواقع.

ألا يدفعنا هذا المشهد إلى التفكير بأن هناك على الأقل خلل وتناقض بين كل هذه الظواهر؟، ومتى نستطيع أن نخرج من أسر تحالف المسلسلات والدعاة الجدد، لأن جمهور الاثنين أصبح واحد، ولم يعد جمهور الداعية "نيو لوك" يختلف عن جمهور جلسة "الفرفشة" أمام التلفزيون أو في خيمة رمضانية فكلاهما واحد ضحية نفس الثقافة ونفس الإعلام.

إننا نعيش بلا أدنى شك عصر التدين المغشوش، فتاجر به البعض وغيب البعض الآخر عقلة لكي يصبح فاعلا في هذه الظاهرة، وشاهدنا تدين لا هو أنتج ثورة كما في إيران، ولا حزبا أصبح جزءا من الحداثة والديمقراطية كما في تركيا مع حزب العدالة والتنمية، ولا مشروعا حول بلد مثل ماليزيا في عشرين عاما من التخلف إلى واحدة من أهم اقتصاديات العالم، فهنيئا لنا تديننا المغشوش وغيبوبتنا التي نتمنى ولو طالت ألا تتحول إلى موات كامل.

الاحتقان الطائفي في مصر: تخاذل الدولة والمجتمع[٢٦]

د/عمرو حمزاوي

الحادثة البشعة التي شهدتها، في ليلة عيد الميلاد (وفق التقويم الكنسي الشرقي)، مدينة نجع حمادي في صعيد مصر، ووقع بنتيجتها ٦ من المواطنين المصريين الأقباط أمام دور عبادتهم ضحية لقتل على الهوية ارتكبه ثلاثة من المصريين المسلمين لم تحركهم سوى الدوافع الطائفية، هذه الحادثة نبهت مجدداً إلى خطورة حالة الاحتقان المتنامية في الآونة الأخيرة بين المسلمين والأقباط من مواطني مصر وإلى أولوية التحرك الرسمي والمجتمعي الفعال لاحتوائها.

فقد شهدت الأعوام القليلة الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في معدل الحوادث والمواجهات الطائفية، وذكرت تقارير مراكز حقوق الإنسان المصرية في العام الماضي أن هذه الحوادث بلغت حادثتين شهرياً على الأقل. تمادى أيضاً الخلط الرديء بين المعوقات القانونية والبيروقراطية المفروضة على بناء وصيانة دور عبادة المواطنين الأقباط والذي يميز بالتبعية ضدهم في ما خص حرية ممارسة شعائرهم الدينية. كذلك اتسع هامش الحضور الإعلامي، خاصة في بث بعض القنوات الفضائية الخاصة، لخطابات الإقصاء ذات الصبغة الدينية، المتبادلة بين المسلمين والأقباط، وتصاعدت حدتها على نحو بات يهدد قيم المواطنة المدنية، وتناوب على إنتاجها متطرفون وطائفيون لدى الجانبين، لم تعدم الساحة العامة في مصر من وجودهم أبداً، ووظفوا لترويج هذه الخطابات شائعات مخزية عن فضائح اغتصاب وعلاقات جنسية غير شرعية وجرائم اختطاف وإكراه على تغيير العقيدة أطرافها هم باستمرار مصريون مسلمون في مواجهة مصريين مسيحيين أو العكس.

تتحمل الدولة ومؤسساتها وأجهزتها من المسؤولية عن الاحتقان الطائفي الشيء الكثير. فعلى الرغم من بعض الإصلاحات الدستورية والقانونية التي أنجزتها الحكومة في الأعوام الماضية لجهة تعميق الحرية الدينية والتزام مبدأ المساواة الكاملة بين المواطنين في ما خص حقوقهم العامة والشخصية بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية، إلا أن بعض القوانين التمييزية ضد المصريين الأقباط وفي مقدمها تلك المتعلقة ببناء وصيانة دور العبادة وحق تغيير العقيدة ما لبثت على حالها ولم تطلها بعد إرادة الدولة الإصلاحية. ويتواكب ذلك مع استمرار تورط بعض الأجهزة التنفيذية والإدارية الرسمية – خاصة على مستويات الحكم المحلي – في ممارسات تمييزية ضد المواطنين الأقباط، في حين يتكاسل بعضها الآخر عن الاضطلاع بواجب التعقب القانوني لمرتكبي حوادث العنف الطائفي من المسلمين والأقباط معولا على الحلول العرفية والجزئية لتداعياتها الخطيرة. يغيب أيضاً الدفع الحكومي الحقيقي، أي المستند إلى رؤى سياسية

٢٦ الحياة، ٢٠١٠/١/١٣

وبرامجية متكاملة، لتصحيح نسب التمثيل الشديدة التدني للأقباط في المؤسسات التشريعية والتنفيذية على المستوى الوطني برفعها إلى الحدود التي تتلاءم مع وجود الأقباط في المجتمع.

وعوضاً عن الشروع في التعاطي الجاد مع هذه الإشكاليات بإلغاء ما تبقى من قوانين تضر بحقوق المصريين الأقباط وإيقاف الممارسات التمييزية ضدهم وعدم التساهل مع الحوادث الطائفية، تكتفي الدولة بخطاب حكومي عن المواطنة المدنية، وحديث احتفالي عن تماسك النسيج الوطني والوحدة الوطنية لـــ «عنصري الأمة»، وإعادة إنتاج لمشاهد الود الرسمية بين رجال الدين المسلمين والمسيحيين التي تستدعى كلما وقعت حادثة مدوية من حوادث العنف الطائفي. ولا تبدو الدولة مهتمة أو منزعجة من تآكل الشرعية الشعبية لمعظم هذه الإستراتيجيات وتراجع صدقيتها لدى غالبية المواطنين.

بيد أن الدولة، وعلى جوهرية نواقص بعض قوانينها وممارسات مؤسساتها، ليست المسئول الأوحد عن تنامي الاحتقان الطائفي في مصر. بل أن تخاذل المجتمع عن كبح جماح هذا الاحتقان ومحدودية فاعلية المساعي المجتمعية للتعامل الاحتوائي مع مسبباته قد يكون لهما من الأثر السلبي ما لا يقل عن تداعيات إخفاقات الدولة. فالكثير من المنظمات المدنية والدينية، وباستثناءات قليلة تقتصر في المجمل على مراكز وجمعيات حقوق الإنسان، يتبع ذات النهج الحكومي فيتكاسل عن التعامل الجاد مع حوادث العنف الطائفي ويكتفي بالتنديد اللفظي بها مع إنتاج ما تيسر من احتفاليات الوحدة الوطنية أو يهمل صناعة رأي عام تنتظم بداخله أغلبية المواطنين المسلمين والأقباط ويطالب بإنهاء التمييز ضد الأقباط والتزام مبدأ المساواة الكاملة.

ثم تأتي ظاهرة مكملة على نفس الدرجة من الخطورة تتمثل في شيوع نزوع شعبي، له العديد من الإرهاصات إن على مستوى لغة وجوهر التخاطب والتواصل بين المصريين أو في ما خص تنظيم حياتهم اليومية بشقيها العام والخاص، يغلّب الانتماء الديني على رابطة المواطنة وينظر من خلاله إلى الآخر المسلم/المسيحي على نحو إقصائي يرتب السعي إلى قذفه خارج دوائر التواصل المستقرة وسياقات الحياة اليومية التي تستحيل بالتبعية دوائر وسياقات »نقية» دينياً. وواقع الأمر، وهنا تكمن خطورة الظاهرة مجتمعياً إلى جانب تفريغ المواطنة المدنية من مضامينها وتراجع قيم العيش المشترك والتسامح الديني، أن الحدود الفاصلة بين شيوع النزوع نحو الإقصاء/النقاء الديني - والذي بدأ في التبلور مصرياً منذ سبعينات القرن الماضي وتسهم اليوم في تعميمه في الفضاء العام منظمات دينية ووسائط تعليمية وإعلامية خاصة تنشط على خلفية إخفاقات الدولة وضعف القوى المدافعة عن المواطنة المدنية والمحبذة لتحييد الانتماء الديني حين إدارة ترابطات المواطنين – وبين تبرير وممارسة العنف ضد الآخر الديني، هذه الحدود سرعان ما تتلاشى دافعة بالمجتمع إلى أتون الاحتقان والعنف الطائفي.

وعلى الرغم من أن النزوع نحو الإقصاء/النقاء الديني لم يعد اليوم قاصراً على قطاعات معتبرة من المسلمين بين المواطنين المصريين وبات تصاعده في صفوف بعض المواطنين الأقباط واقعاً مجتمعياً لا يقبل الشك، تظل الغالبية المسلمة هي المتسببة في شيوعه والقادرة على احتوائه في حال تغير قناعات وتفضيلات قطاعاتها الواقعة تحت تأثيره. فالثابت تاريخياً أن الأقباط، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الأقليات الدينية والعرقية المندمجة في مجتمعاتها، فضلوا الانفتاح دوماً على الأغلبية المسلمة ضماناً للأمن والاستقرار، ولم يكن تراجعهم إلى داخل الجماعة الدينية في لحظات مختلفة إلا ردة فعل لممارسة الغالبية لإقصائهم ونتاجاً للمخاوف الوجودية المترتبة على هذه الممارسة .الحال إذا أن المواطنين المسلمين مطالبون بتفعيل وتجديد دماء ما تبقى في مصر من منظمات مدنية ودينية مستنيرة ووسائط تعليمية وإعلامية رشيدة لتغيير بيئة مجتمعية صار الإقصاء والاحتقان الطائفي أحدى حقائقها البنيوية وأضحت من ثم في أعين مواطنيهم الأقباط إما مخيفة وطاردة إلى المهاجر في بلاد الغالبيات المسيحية أو مستدعية للانكفاء على الذات، وفي الحالتين الاستقالة من العيش المشترك.

لن يتأتى إخراج المجتمع المصري من تخاذله إزاء تنامي حالة الاحتقان الطائفي سوى بالحد من شيوع النزوع نحو الإقصاء/النقاء الديني، فبالإضافة إلى تحرك الدولة لمعالجة نواقصها وإخفاقاتها على مستوى القوانين والممارسات، يناط بالحد من هذه الموجة تغيير البيئة المجتمعية ليكتشف المسلمون والأقباط مجدداً مضامين المواطنة المدنية التي صاغت شعار الوطنية المصرية الخالد «الدين لله والوطن للجميع»، وليستعيدوا قابليتهم للتسامح الديني وقدرتهم على العيش المشترك.

الفتنة التي نصر على إيقاظها[٢٧]

أ/أنيسة حسونة

أتت أحداث مرسى مطروح لتضع في مقدمة المسرح مرة أخرى دلالات الأحداث السابقة المماثلة وتستدعي إلى الذاكرة، مع الفارق، ما ساورنا من جزع عند العلم بأحداث نجع حمادي المفزعة. ولكن لاشك في أن تواتر مثل تلك الأزمات لا يشكل مفاجأة كاملة لغالبية المتابعين من المهتمين بالشأن العام حيث إن ما شاهدناه عبر العقود الماضية من إشارات الإنذار المبكر والحوادث المتكررة كانت تقودنا لا محالة إلى ما يتظاهر البعض بالدهشة من وقوعه حاليا، فهذه الأحداث ليست الأولى ونخادع أنفسنا إذا كنا نظن أنها الأخيرة، واستمرارنا في إنكار حجم المشكلة والاكتفاء فقط بمعالجة أعراضها التي تظهر على السطح بين الحين والآخر وما يضاعف الخوف والقلق في هذا الخصوص أن هذه الأزمة المتكررة أصبحت عرضا لحالة من التوتر والتربص والاستقطاب الحاد التي لا تقتصر على التوتر بين عنصري الأمة كما يقال بل استشرت حتى طالتنا جميعا في المجتمعين المسلم والقبطي على حد سواء ولكننا لم نعط الاهتمام الكافي للهوة السحيقة التي ما انفكت تتسع تحت أقدامنا يوما بعد يوم حتى أصبحت تهدد بالإطاحة بتراث الاستقرار الاجتماعي وتماسك النسيج الوطني الذي طالما ما باهت به مصر جيرانها عبر العصور المختلفة. المسالة ليست فقط ما يحدث بين المسلمين والأقباط بل هو مناخ ثقافي يقوم على التعصب الأعمى حيث لم يترك الخلاف المتزايد والمتصاعد في الرأي أية قضايا للود إلا وأفسدها بعكس ما يقول المثل السائد حيث ضاقت نفوس الحاكمين والمحكومين على حد سواء بأي رأي مخالف لما يعتقدون انه الصواب، ولم ينج المثقفون وقادة الرأي من هذه الظاهرة الخطيرة فأصبح الغرض من النقاش هو إثبات جهل الآخرين وتسفيه آرائهم ومعتقداتهم بدلا من الاحتكام للمنطق وإعمال العقل في القضايا المطروحة، والحقيقة إننا قد تهربنا جميعا من مسئولياتنا وفضلنا الاستسلام للتيار السائد خوفا من المواجهة مترددين في بذل الجهد المطلوب لتغيير العقلية الذهنية المسيطرة، وأرجو إلا يلجأ البعض هنا إلى الكليشيهات المعتادة في مثل هذه المناسبات من أن كل شيء بخير، وأن هذه حوادث استثنائية أو مدفوعة بخطط ومؤامرات خارجية لأنه حتى بافتراض التسليم بذلك فإنها لم تكن لتحقق نجاحا إذا لم تجد تربة خصبة لنموها واستشرائها.

أنا على ثقة من أنكم مثلي قد فاض بكم ومللتم سياسة تجاهل الحلول الجذرية للأزمات والمشكلات وتصديرها إلى أجيال قادمة ستكون في ظل المناخ السائد أكثر تعصبا وقسوة وانغلاقا لسبب بسيط هو أننا قد علمناهم أن يكونوا كذلك، فهم ليسوا فقط نتاج ما صنعناه ودعمناه من معتقدات وأراء بل أيضا حصيلة ما تقاعسنا عن القيام به من إصلاح ثقافي

---

٢٧ الأهرام اليومي ٢٠١٠/٣/٢٢

وتنوير للعقول المنغلقة إيثارا للسلامة وخوفا من التصنيفات الحمقاء فاستسلمنا لمناخ ثقافي انتهازي يخشى اتخاذ المواقف الحاسمة تجاه الأفكار المؤدية إلى الجهل والتعصب، وعلمنا أولادنا في المدارس عدم احترام الاختلاف وحرية الرأي بل زرعنا في نفوسهم البريئة كيف يتعصبون ضد كل من يختلف عنهم في أي شيء وأفسدنا طفولتهم الغضة بتحميلهم بآراء منغلقة تحصر عالمهم الثقافي في الحفظ والتلقين بدلا من الإبداع والابتكار.

جميعنا مذنبون على حد سواء لأننا نبرع في الكلام، نتفوق في الإدانة والشجب، نتفنن في إظهار الأسى والحزن، نتسابق إلى إقامة المآدب في المناسبات الدينية ثم نتأنق للظهور على شاشات التليفزيون مسمين الأشياء بغير مسمياتها وأعيننا على متطرفي الفريق الذي ننتمي إليه، وفي بعض الأحيان على أطراف أخرى خارج حدودنا قريبا أو بعيدا، ولكن للأسف الشديد لا يلقى أغلبنا بالا إلى حقيقة المشاعر الدينية المتعصبة وضيقة الأفق التي ما انفك يتنامى حجمها ومداها عند رجل الشارع قبطيا كان أم مسلما، فلنتوقف عن أن ننحى باللائمة على الآخرين فنحن جميعا مذنبون، والأمر الواقع لن يتغير بإرسال الوفود إلى مرسى مطروح اليوم وغيرها غدا، وزيارات القيادات الدينية وتبادل الكلمات الطيبة لن تزيل الغضب والتعصب والشك والهواجس من النفوس بل يزيلها الاقتناع.

دعونا لا نسدل الستار على ما حدث آملين أن يختفي من تلقاء نفسه، بل لنلجأ إلى المكاشفة والمصارحة دون حساسيات، فالاحتقان سيتصاعد طالما اكتفينا بتبني إصلاحات تجميلية على السطح دون إخراج الأمر إلى العلن فالمسألة أصبحت لا تحتمل التسويف وهذا العنف في رد الفعل المستخدم من جانب شباب غض لا يعبر في حقيقة الأمر عن موقف ديني بقدر ما يعكس غضبا من العالم المحيط يحرق الصدور الشابة ويتحين الفرصة للانفجار في وجوه الآخرين، فهو في جوهره احتجاج صارخ النبرة على عجز اقتصادي وظلم اجتماعي ويأس من المستقبل.

لذلك فنحن مطالبون أن نبدأ فورا والآن بمراجعة ما نلقنه لأطفالنا في مناهج التعليم وما نروج له في إعلامنا من تصنيف الناس وفقا لمعتقداتهم وما نعتقد أنه مستقر في قلوبهم، لأن ذلك هو السبيل الوحيد لنهيئ على المدى الطويل المناخ الفكري والثقافي الداعم لاحترام حقوق المواطنة، أما في الأجل القصير فيجب أن يتم تطبيق أحكام القانون بصرامة على كل من ينتهك هذه الحقوق من الجانبين دون النظر إلى مواءمات سياسية أو مذهبية أدت بنا إلى ما نحن عليه الآن فلنفعل ذلك معا متناسين مؤقتا خلافاتنا السياسية والاقتصادية ومتذكرين دائما روابطنا الوطنية مدركين في أعماقنا أننا لن نعبر مثل هذه الأزمات نحو مستقبل أفضل إلا معا مسلمين وأقباط ولكن قبل ذلك مصريون، فهل نحن حقا راغبون؟

الحريات الدينية في مصر مطالب داخلية وضغوط دولية وتجاهل حكومي[٢٨]

أ/محمد العجاتي

جاءت مصر ربما للمرة الأولى في تاريخها الحديث في المرتبة الثانية في أحد التقارير الدولية، إلا أن هذا الموضع المتميز جاء في موضوع مخز، حيث وضعت اللجنة الأمريكية للحريات الدينية مصر في المرتبة الثانية ضمن قائمة الدول الأكثر انتهاكا للحقوق الدينية في تقريرها لعام ٢٠١٠. وتعد لجنة الحريات الدينية لجنة مستقلة ترفع توصياتها سنويًا إلى الرئيس الأمريكي ووزيرة الخارجية والكونجرس حول وضع الحريات الدينية في العام، ويرصد التقرير الصادر لعام ٢٠١٠ الانتهاكات في مجال الحرية الدينية في ٢٨ دولة في الفترة من أبريل ٢٠٠٩ إلى مارس ٢٠١٠، ويشمل فصولاً لكل دولة وأدلة موثقة في انتهاكات الحرية الدينية في تلك الدولة، وقسم التقرير الدول الواردة به إلى ثلاث مجموعات، الأولى هي الدول الأكثر انتهاكا للحريات الدينية المرتبطة من حيث تسامح حكوماتها مع تلك الانتهاكات. وأوصت اللجنة وزارة الخارجية الأمريكية بالتعامل مع تلك الدول بتركيز كبير باعتبارها دولاً تفتقد للحرية الدينية وهى ثمانية جاءت بالترتيب التالي:الصين، مصر، إيران، نيجيريا، باكستان، السعودية، السودان وفيتنام. وذكر التقرير، أن مصر تواجه «مشاكل خطيرة في التمييز الديني وانتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، خاصة الأقباط والبهائيين واليهود وطائفة شهود يهوه والقرآنيين والشيعة، بينما لا تأخذ الحكومة المصرية خطوات حاسمة لوقف التمييز الديني والعنف الطائفي»، معتبرا أن «تفضيل الأغلبية المسلمة هي السياسة واسعة الانتشار في مصر». فهناك مشاكل خطيرة تتعلق «بالتمييز الديني وانتهاكات حقوق الأقليات الدينية والتمييز لصالح الأغلبية المسلمة في مصر، وتصاعد في موجة العنف ضد الأقباط المسيحيين الأرثوذكس». وأفرد التقرير فصلاً كاملاً إلى أحداث العنف الطائفي في مرسى مطروح وديروط ونجع حمادي وفرشوط وعزبة بشرى، فضلاً عن أحداث دير أبوفانا وهي المذبحة التي جرت في نجع حمادي وأيقظت الرأي العام المصري عشية عيد الميلاد على تصاعد العنف الطائفي وعلى رد الحكومة الضعيف على مثل هذه الأحداث.

في البداية يجب التأكيد أن مثل هذه التقارير تتسم بعد الحيادية من حيث اختيارها للدول محل البحث أو التركيز على موضوعات بعينها دون غيرها، وكذلك المؤشرات المستخدمة للتحليل أحيانا و الأخطر في هذا المجال هو استخدامها لأغراض سياسية مثل معارضة ترشيح وزير الثقافة المصري فاروق حسني في منصب أمين عام منظمة اليونسكو حيث استخدمت هذه النوعية من التقارير في خطابات المعارضة التي كانت أحيانا تتسم بقدر من العنصرية، وكان هناك هدف معلن لبعض الجماعات التي قامت بذلك وهو منع وصول شخص عربي لهذا المنصب الدولي، لأنه سيمثل الثقافة بمعناها الصحيح ويسقط التنميط الذي تحاول بعض الدوائر الغربية تأكيده. كما أن نظام بوش كان له سوابق في

٢٨ السفير. ٢٠١٠/٦/٦

استخدام مثل هذه التقارير كأداة للضغط السياسي في قضايا ليس لها علاقة بموضوع التقرير. ورغم عدم حيادية هذه التقارير إلا انه من الصعب بمكان التشكيك في موضوعياتها بمعنى أنها لا تختلق وقائع غير صحيحة أو تدعي أحداث لم تقع، كذلك لا تغالط في أرقام أو نسب أي أنها تبنى على معلومات صحيحة وموثقة ومن هنا تأتي أهميتها خاصة إذا لاحظنا التشابه بين ما جاء فيه وما جاء في تقرير ملتقى المنظمات المستقلة في مصر، والذي قدمه لمجلس حقوق الإنسان الدولي خلال جلسة المراجعة الدورية لحالة حقوق الإنسان في مصر. والذي أرجع تراجع حالة الحريات الدينية إلى تجاهل محاسبة المسئولين عن حوادث الفتنة الطائفية ضد الأقباط أو البهائيين، وهو ما اعتبره التقرير مؤشراً خطيراً يشجع بطريقة غير مباشرة على تكرار تلك الجرائم. كما جاء بذات التقرير إن التمييز الديني ليس ضد الأقباط أو البهائيين فقط، منتقدًا اختزال الخطاب الديني للإسلام في المذهب السني، واعتبار كل ما يصدر عن بقية المذاهب، بما فيها الشيعة، بأنه ازدراء تجب محاربته. ناهيك عن الاضطهاد على أسس المظهر الديني وليس فقط العقيدة بمعنى التمييز بين المحجبات وغير المحجبات التمييز بين الموظفين الذين يقومون للصلاة و الذين لا يغادرون مكاتبهم في أوقاتها سواء كان هذا التمييز من هذا الطرف أو ذاك إلا انه يعبر عن ضيق بقبول لأخر متزايد بشكل ملحوظ في المجتمع المصري على عكس الطبيعة المعروفة عنه. ومنذ خطاب الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في القاهرة في يونيو ٢٠٠٩ أصبح الحديث عن الحريات الدينية نادراً وتم استبدال مصطلح الحرية الدينية بمصطلح حرية العبادة، إلا أن حرية العبادة هي عنصر من بين عدة عناصر تشملها الحرية الدينية، ومثل هذا الاختزال يضر بالمفهوم ولا يدعمه. وقد اتفق تقرير لجنة اللجنة الأمريكية للحريات الدينية مع تقرير المنظمات المصرية مع مطالبات حركة التغيير في مصر بضرورة وضع جدول زمني للقاهرة لإلغاء قانون الطوارئ وتنفيذ إصلاحات سياسية. إلا أن التقرير الأمريكي أشار إلى أنه في حال عدم التزام النظام المصري بهذا الجدول، فـ«على الولايات المتحدة مراجعة نفسها في المساعدات التي تمنحها للحكومة المصرية». فهل سيستمع النظام المصري لحركة التغيير والمنظمات الحقوقية المصرية أو انه سيخشى التهديدات القادمة من التقرير الأمريكي، مع المرحلة القادمة في مصر بما تحمله من استحقاقات انتخابية أعتقد أن النظام المصري لن يستمع إلى احد، فالداخل من وجهة رأي النظام ليس مصدر شرعيته الأساسي والرأي العام العربي ليس محل اهتمامه، أما مثل هذه التقارير الأمريكية فليست مصدر تهديد من وجهة نظره إذ يدرك النظام أنه يتمتع بنفوذ هائل للخدمات الإستراتيجية الهائلة التي يقدمها للولايات المتحدة، التي تفوق في تأثيرها مطالبات لجنة للحريات الدينية. بل ويمكن لموضوع مثل الاحتقان الطائفي أن يستخدم كأداة من قبل البعض لإلهاء الرأي العام عن كوارث سياسية قد تحدث في إطار الاستحقاقات القادمة. والدليل على ذلك هو بوادر رد الفعل على هذه المطالب والتقارير من جانب الحزب الحاكم في مصر والتي جاءت في صورة تمديد قانون الطوارئ لمدة عامين آخرين حتى لو تم تجميل هذا القانون قليلا، فهذا ما يمكن للنظام المصري القيام به في المرحلة المقبلة قليل من التجميل لكن دون تغيير.

كيف تعمقت الطائفية؟[٢٩]

د/عمرو الشوبكي

شهدت مصر صبيحة رأس السنة الميلادية الجديدة جريمة إرهابية استهدفت مصلين أبرياء في مدينة الإسكندرية سقط فيها ما يقرب من ٢١ قتيلا وأكثر من ٨٠ جريح، وعلى أثرها توترت الأجواء وخرجت مظاهرات قبطية غاضبة تحتج على الجريمة وترفض القهر والتمييز، وأدان المسلمون الجريمة وأبدوا حزنهم على دماء الضحايا الأبرياء في مشهد تضامن فيه المصريون في مواجهه الإرهاب.

وبالقدر الذي أخرجت فيه هذه الجريمة مشاعر صادقة من التضامن الإنساني وكراهية العنف والدماء المعروفة عن الشعب المصري، بقدر ما فتحت أيضا جراحا غائرة واحتقانا عميقا بين المسلمين والأقباط بات من الصعب تجاهله.

والحقيقة أن عملية إرهابية من هذا النوع كانت ستثير في مجتمع صحي (وليس فقط ديمقراطي) تضامن حقيقي بين الناس يشمل تظاهرات مشتركة ولو صامته بين المسلمين والأقباط، ترى أن الجميع مستهدف أمام الإرهاب حتى لو كان المسيحيين هم الهدف هذه المرة، ولكن شهدنا حوادث تدل على أن هناك مشكلة بين المسلمين والأقباط بدأت برشق المسجد المجاور لكنيسة القديسين بالحجارة، ومحاولة للاعتداء على شيخ الأزهر ومظاهرات قبطية حرصت على أن تكون ذات لون طائفي واحد.

والحقيقة أن ردات الفعل المسيحية في معظمهما مفهومة وبعضها مبرر لأنها نتاج ميراث طويل من التهميش والتمييز، إلا أنها لا تصنع مستقبل وطن مؤمن بالديمقراطية والمواطنة ورفض الكراهية.

والحقيقة أن هذا المناخ المحتقن طائفيا قد أدي إلى فشل في قراءة الحادث الإرهابي بشكل علمي، وبدت المؤشرات الأولية أمام أي باحث مبتدئ في شئون الحركات الإسلامية التي تقول أن أصابع القاعدة وراء العملية وكأنه دفاع عن الحكومة ومحاولة تلبيس الأصابع الخارجية المسئولية عن كل ما يجري،وهو أمر غير صحيح لأن مسئولية القاعدة لا تنفي مسئولية الحكومة في التقصير عن حماية المسيحيين وعن تعمق هذا المناخ الطائفي.

وذهب بعضنا إلى تحميل الإسلاميين المتشددين والتيارات السلفية المصرية مسئولية هذه الجريمة وهو أمر غير صحيح فهم بالتأكيد مسئولين عن جرائم أخري ولكن ليس هذه الجريمة، تماما مثلما أشار البعض إلى مسئولية الموساد وهو احتمال غير وارد وغير علمي لأن إسرائيل موجودة في منابع النيل، وأن معركتها الحقيقية هناك وليس أمام أبواب الكنائس، ولأننا فشلنا في المعركة الحقيقية فاتهمنا إسرائيل في معركة وهمية.

---

٢٩ المصري اليوم. ٢٠١١/١/٦

والمؤكد أن فشل مجتمع في مجرد تقديم قراءة موضوعية لحدث إرهابي يحدد فيه الجاني والجهة المسئولة بشكل مهني بعيدا عن أي حسابات وموائمات خارج القانون يؤكد على أن المجتمع المصري في أزمة حقيقية، وأن ردات الفعل التي شاهدناه طوال الأزمة الأخيرة تدل على أن البلاد لن تخرج من الطائفية طالما بقيت نفس المعادلات السياسية مستمرة، وأن طريقة المعالجة الإعلامية والحكومية للحدث تكرس من إحساس المسيحيين بالغربة والتهميش حتى لو تغنت كل يوم بشعارات الوحدة الوطنية.

والمؤكد أن اختزال الحادث في إنه فقط مجرد حادث إرهابي يستهدف استقرار مصر ووحدتها دون أي إشارة إلى استهداف المسيحيين (لأنهم مسيحيين)، أمر في غاية الخطورة، كما أن هذا الخطاب الممل عن الوحدة الوطنية يشعر المسيحيين أن الدولة تتذكرهم فقط في المصائب وأنها تركتهم لأكثر من ثلاثين عاما ضحايا للتعصب الإسلامي والمسيحي على السواء، ولم تحاول أن تستمتع لمشاكلهم ولا أن تحل بعضها، ولم تفهم معني شعور ملايين المصريين بالغربة عن وطنهم بعد أن تركت الحكومة خطابا إسلاميا شكليا يهيمن على عقول المصريين، حكمته فلسفة غير رشيدة تقول إن كل شيء مباح طالما ظل بعيدا عن العمل السياسي المنظم، فلا مانع من الأفكار الطائفية أو الظلامية أو حتى التكفيرية طالما بعيدة عن السياسة ولا مانع من السب والقذف طالما لا يمس أهل الحكم.

وعاش الحكم على الموائمات والجلسات العرفية حين وجب التدخل بقوة القانون وهيبة الدولة، وتدخل بقسوة حين كان يجب الابتعاد حتى وصل إلى الاعتداء على عشرات النشطاء في قلب القاهرة مساء الاثنين وبينهم أديبنا الكبير بهاء طاهر لأنهم تضامنوا مع المسيحيين في وقفه صامتة.

والمؤكد أن لا الدولة ولا الكنيسة سيرحبان بأي صور تضامنية مشتركة بين المسلمين والمسيحيين إلا تلك الباهتة التي يعدها الأمن مع الحزب الوطني في الجامعات المصرية، أما التضامن مع المصلين يوم الخميس المقبل فهو أمر لن يقبله من اعتادوا على إدارة الملف الديني بالطريقة القديمة، فالمسيحيون يمكن أن يتظاهروا ضد الدولة "شوية" ويتوقفوا، ويمكن أيضا أن يتظاهر بعض الإسلاميين ضد الكنيسة ويتوقفوا. أما أن تخرج اللعبة من هذا الإطار الطائفي وتدخل في مساحة مدنية جديدة فهذا بالتأكيد أمر سيربك حسابات الأمن الذي سكن المشكلة الطائفية على أساس التمييز الديني، وأن أي خلاف سير أو مشكلة جيرة لا يحلها القانون إنما حسابات أمن الدولة.

إن الطائفية تعمقت في مصر بعد أن غيب الحكم أي أمل في تغيير أو إصلاح سياسي، وبعد أن أضعف الأحزاب وحاصر القوي الاحتجاجية الجديدة وجعل رموز المجتمع و نجومه هم رجال الدين ولاعبي الكرة وبعض الممثلات الهابطات، وأن هذه الطائفية ستعرف مزيد من التعمق وستصل لمرحلة الخطر بعد أن حصل الحزب الحاكم على

٩٥% من أصوات الناخبين وصدق بعض قادته أنفسهم حين تصوروا أن هذا النصر الكاذب نتيجة عبقرية تنظيمية وليس تزوير في الانتخابات.

إن المصريين المحبطين من النظام السياسي برمته ومن فشل حكومي متتالي عمق إحساس الجميع بالغربة والاضطهاد، وجعل هذا الإحساس مضاعفا عند المسيحيين الذين اضطروا للتعايش مع شعارات المسلمين عن عظمة دينهم، في حين أنهم قدموا في الممارسة اليومية نموذج نادر من التدين المغشوش حافظ بامتياز على الفساد والرشوة والتحرش الجنسي وكل القيم التي تتناقض مع مبادئ أي دين.

سيتقبل معظم الأقباط الإسلام كمرجعية ثقافية وحضارية للأمة كما فعلوا في فترات كثيرة سابقة، لو كانت هذه المرجعية تؤمن لهم عيش كريم ومجتمع ديمقراطي ينجز على المستوى الاقتصادي والسياسي، ويشعرون أن قيمها لعليا تترجم عمليا في التسامح وقبول الآخر، وما كانوا بالغوا في حساسيتهم تجاه الإسلام والمسلمين.

إن مواجهه الطائفية في مصر سيبدأ بإجراءات قانونية تعالج المشكلات التي يعاني منها المسيحيون في الوظائف العامة ومؤسسات الدولة، وفي تغيير المناخ السياسي والثقافي الذي عمق الطائفية، وبالتأكيد أن الحكم يمكنه التقدم في الجانب الأول بأن يتخذ بعض القرارات والإجراءات بهدف مواجهه الغضب القبطي، ولكنه بالتأكيد لن يستطيع التقدم في الجانب الآخر المتعلق بتجفيف منابع الطائفية، لأنه سيعني ببساطة تغييرات عميقة في السياسة تستلزم إخراج الشباب القبطي من العزلة إلى المشاركة في المجال العام، وهنا سيجدون أنفسهم أمام مجال سياسي مؤمم بالكامل لحساب شلة، وأحزاب ضعيفة ومجتمع مدني محاصر ودولة غائبة، فسيكون الأفضل الاحتماء "بدولة الكنيسة" كما فعل مصريون آخرون حين بنو دولتهم الموازية في كل مناحي الحياة.

نعم بكل حزن وأسف سيزداد الاحتقان الطائفي لأننا غير قادرين على مواجهته في ظل الأوضاع السياسية الحالية، وأنه بالقدر الذي سيخرج فيه المسيحيون من خطاب رد الفعل الطائفي إلى خطاب مدني عام يكونوا قد ساهموا في إصلاح أحوالهم وأيضا أحوال وطنهم.

الفصل الخامس

السياسة الخارجية العلاقات الإقليمية

الجدار ومشروع التوريث[٣٠]

أ/محمد العجاتي

بدأ النظام المصري في نهايات العام الماضي في بناء جدار عازل على الحدود المصرية الفلسطينية، وهو جدار يدعي النظام المصري انه للحفاظ على الأمن القومي المصري، وهو ما أثار معظم أطراف المعارضة المصرية التي بادرت برفع العديد من الدعاوى القضائية ضد الجدار مستندة على عوامل مختلفة منها تعارضه مع التزامات مصر فيما يخص مبادئ حقوق الإنسان، وكذلك فكرة الحصار على الشعب الفلسطيني في غزة، و تكلفة الجدار وكيفية تدبير المليارات اللازمة له ومصدرها.

وقد صاحب بناء الجدار العراقيل والتعقيدات التي وضعت في طريق قافلة شريان الحياة التي قادها النائب البريطاني جورج جالوي لنقل المعونات لمواطني غزة المحاصرين، كما كانت هناك مسيرة أخرى يشارك فيها حوالي ألف ناشط وسياسي أوروبي و أمريكي تحت مسمى مسيرة الحرية وهؤلاء لم يمنعوا فقط من الوصول إلى العريش بل تم التعامل معهم بمنتهى العنف في شوارع القاهرة ليعطيهم الأمن المصري درسا في الفرق بين النضال في دولهم والنضال في ظل نظم قمعية. لم تكن هذه الأحداث معزولة عما سبقها من هجوم على مفهوم العروبة في ظل التصعيد غير المبرر الذي أعقب مباراة كرة القدم مع فريق الجزائر، والتي خرج فيها نجل الرئيس في التلفزيونات ليعلن انه لا يريد أن يسمع احد يتحدث عن العروبة مره أخرى. وأي متابع للخطاب المصري منذ حرب تموز في لبنان سيجد نبرة حكومية معادية بشكل أو بأخر لمفهوم العروبة، إلا أنها منذ حرب غزة تصاعدت بشكل غير مسبوق يقارب الخطاب الساداتي في نهاية السبعينيات من القرن الماضي.

كان الخطاب المصري قد تغير برحيل السادات إلى حد بعيد في محاولة العودة للمحيط العربي و شهد مع حرب الخليج الثانية ومشاركة القوات المصرية والسورية والسعودية تحت الراية الأمريكية في حرب تحرير الكويت، وكان على النظام إيجاد خطاب يغطي على هذه المشاركة ذات الأسباب الاقتصادية في الأساس فقد أسقطت تلك المشاركة ما يقرب من نصف الديون المصرية والتي كانت تمثل أزمة حقيقية خلال الثمانينات، فكان تبني الخطاب القومي من جانب

٣٠ جريدة السفير اللبنانية، ٢٠١٠/١/١٦

النظام ولو كان ذاك على المستوى الظاهري هو الحل الأمثل لذلك. من يراجع مقولات خطاب النظام أثناء هذه الحرب يجده يهاجم صدام حسين من منطق انه خطر على العروبة، وقد أستمر هذا الخطاب لفترة طويلة وظهر جليا إبان الانتفاضة الثانية سواء في خطابات الرئيس مبارك أو وزير الخارجية آن ذاك السيد عمر موسى و الذي وصل إلى إحداث أزمة دبلوماسية مع الأردن عندما هاجم المهرولين للتطبيع مع إسرائيل بعد اتفاقية وادي عربه بين الأردن و إسرائيل.

وفي ظل هذا الخطاب كان النظام المصري قد اختار أن يمارس في سياسته الإقليمية دور الوسيط على مستويات عدة: الأول هو الوسيط بين دول المنطقة و الولايات المتحدة الأمريكية والثاني بين الدول العربية بعضها وبعض وحل المشكلات العالقة بينها، وحتى على المستوى الداخلي بين الفرقاء في وطن واحد، و أخيرا دور الوسيط في عملية التسوية السلمية مع إسرائيل. وهو ما جعله لفترة طويلة محل رضاء النظم العربية التي كانت ترغب في أن تكون هذه هي حدود الدور المصري دون أن يرضي ذلك الشعوب العربية التي كانت تنتظر من مصر عودة أقوى تشبه تلك التي كانت عليها إبان الفترة الناصرية.

إلا أن هذا الخطاب صاحب تدني شديد في مستوى أداء المؤسسات المصرية تتعلق بأسباب عدة داخلية ترتبط بالوضع الاقتصادي و التعليم لكن من أهمها كذلك صراع النخب ومحاولات انتزاع كل مؤسسة للملفات التي في حوزة الأخرى، مما أدي إلى قيام أكثر من مؤسسة بنفس الدور فأصبحت أكثر من مؤسسة تلعب دور وزارة الخارجية المصرية، أو دور وزارة الاقتصاد على سبيل المثال، وفي هذا الإطار تناست تلك المؤسسات المتنازعة أدوارها الرئيسية فغابت أدوار عدة من على الساحة المصرية، مما أدى إلى ضعف مؤسسي شامل حيث أن المؤسسات في الدول يجب أن تتكامل وليست محل تنازع، مما يؤدي بالضرورة إلى التضارب في السياسات و نقص الفاعلية بشكل كبير. أضف إلى ذلك أن كون هذا الخطاب كما سبقت الإشارة ظاهريا فقد عول كثيرا على ما يمكن أن يقدمه حلفاء الخارج لهذا الدور ونقصد هنا الطرف الإسرائيلي والأمريكي وفي الحقيقة فأنهما لم يقدما إلى مصر في هذا الإطار شيء يذكر لتتمكن من النجاح في لعب دور الوسيط وهو ما جعلها بعد أن فقدت دور الفاعل تفقد بالتدريج القدرة والمصداقية على لعب دور الوسيط. إلا أن ذلك لم يكن معزولا عن الوضع الداخلي فرجال الأعمال الذين يلعبون دور بارز في السياسة المصرية خاصة في السنوات الخمس الأخيرة سواء من خلال الحزب الوطني الحاكم أو من خلال تقلدهم لمناصب وزارية أو من خلال علاقاتهم الشخصية مع المسئولين في الدولة يرون أن مصلحتهم كجزء من النظام الرأسمالي العالمي هي مع الغرب وليس مع العرب وهو ما ظهر من خلال دورهم في اتفاقية المنطقة الحرة المؤهلة والتي بمقتضاها يسمح لصناعة النسيج المصرية من دخول الولايات المتحدة دون التزام بحصص بشرط أن يكون جزء من المكون قادما من إسرائيل، أو اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل. الأمر الثاني و الأكثر خطورة هو أن النظام المصري

حاول خلال السنوات السابقة أن يحصل من خلال عمليات مقايضة سياسية على ضوء اخضر بتوريث الحكم من جانب الولايات المتحدة التي يعتبرها هذا النظام مصدر شرعيته الأول، إلا أن رفض الولايات المتحدة الدخول في هذا الموضوع جعل النظام المصري يقرر الخضوع لكافة الشروط الأمريكية أملا في الحصول على هذا التأييد.

هكذا يمكننا فهم الجدار في سياقه العام فالجدار ليس لحصار غزة و إنما لحصار مصر عن منطقتها العربية يبنى بشروط أمريكية لصالح مشروع التوريث وحلفائه من رجال الأعمال، في ظل مؤسسات تفتقد للكفاءة اللازمة لإدارة دولة بحجم مصر، والخطر الأكبر أنه يصادر على المستقبل ومحاولات التغيير في مصر سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الإقليمي. إلا أن ما يحدث على المستوى الأخر في مصر من حركات احتجاج داخلية سواء في موضوع الجدار أو غيره يؤكد أنه مازال في مصر من يؤمن بمقولة الشاعر أمل دنقل "آه.. ما أقسي الجدار، عندما ينهض في وجه الشروق، ربما ننفق كل العمر.. كي ننقب ثغرة، ليمر النور للأجيال مرة".

حين تتحرك البرازيل[٣١]

د/عمرو الشوبكي

عبرت البرازيل آلاف الأميال، ولم تكتف بعمقها السياسي والاستراتيجي في القارة الأمريكية، وبعلاقاتها العميقة مع دول الجوار الجغرافي كبيرو وبوليفيا والأرجنتين وفنزويلا، إنما جاءت على قدميها وبمحض إرادتها إلى عرين «محور الشر»، ممثلا في إيران، وقامت، مع تركيا، برعاية اتفاق في طهران من أجل تبادل اليورانيوم الإيراني ضعيف التخصيب (٣,٥%) بوقود نووي عالي التخصيب (٢٠%) يعد في تركيا .

وقد وقع على هذا الاتفاق وزراء خارجية الدول الثلاث: التركي أحمد داوود أوجلو، والبرازيلي سيلسو أموريم، والإيراني منوشهر متقى، وحضر المراسم الرئيسان الإيراني محمود أحمدى نجاد والبرازيلي لولا دا سيلفا ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوجان، في محاولة لقطع الطريق على العقوبات التي تنوى الأمم المتحدة فرضها على إيران بضغوط أمريكية – أوروبية .

ويحمل هذا المشهد رسالة شديدة الأهمية والدلالة لتحرك دولة من العالم الثالث في قلب الأحداث، أو بالأحرى إلى أتون معركة دولية غير مضمونة النتائج بين إيران والقوى الكبرى في العالم، وهو تقريبا يمثل «معكوس» ما يجرى في مصر التي كرست لثقافة «مالناش دعوة» واختزلت تحركاتها الخارجية من أجل رضا الولايات المتحدة وإسرائيل، وتركت وراءها فشلا مدويا ليس فقط في فلسطين والسودان والعراق ولبنان والجزائر، إنما حتى مع دول منابع النيل الذي يمثل شريان الحياة في مصر .

ومثلت زيارة الرئيس البرازيلي إلى إيران (مقطوعة علاقتها مع مصر منذ ثلاثين عاما) رسالة صارخة لكل دعاة الركود والتبلد في مصر حين تصور البعض، بسذاجة أو بسوء نية يصل لحد الجرم، أن الدور الخارجي يعنى الدخول في حروب أو مغامرات عسكرية، وهو أمر لا أساس له من الصحة، إنما بالعكس يفترض أن يحول هذا الدور دون حدوث هذه الحروب، ويحفظ أمن البلاد القومي بالسياسة الخارجية النشطة، والنفوذ الإقليمي والاحترام الدولي.

والمؤكد أن فقدان مصر دورها الإقليمي والعربي تم بالأساس بإرادة مصرية ونتيجة فشل داخلي ومحدودية تصل لحد الفقر التام في فهم كل ما هو استراتيجي، وبمعنى القوة الناعمة لبلد من البلدان، وهى كلها أمور غابت عن القيادة السياسية التي أدارت البلاد «يوم بيوم»، واكتفت بشعارات الريادة والخمسة آلاف سنة حضارة، ونسيت أن مصر لم تعد مؤثره في عالمها العربي وبين دول حوض النيل، متصورة أن الدور الخارجي يكمن في زيارات لا تتوقف

٣١ جريدة المصري اليوم، ٢٠١٠/٥/٢٠.

لأوروبا وأمريكا، وهو تقريبا عكس ما فعلة الأتراك والبرازيليون الذين حافظوا على علاقاتهم بأمريكا وأوروبا، ولكنهم تحركوا جنوبا ليحصدوا شمالا كما سبق أن تحدث وزير خارجية تركيا، معتبرا أن عودة بلاده للشرق الأوسط والعالم العربي هي عودة لروابط قديمة ثقافية وتاريخية، ولكنها ستعنى أوراقاً أكثر في يد تركيا في مفاوضاتها الصعبة من أجل الانضمام للاتحاد الأوروبي .

وفعلت البرازيل شيئا مشابها، حين راهنت على أن رغبتها في الانضمام إلى عضوية مجلس الكبار (مجلس الأمن) لن تتم بطاعة أمريكا في كل شيء وكسب ود إسرائيل ورضاها بأي ثمن ولو على حساب حصار أطفال غزة، إنما أيضا بامتلاك رؤية سياسية واقتصادية للتحرك جنوبا حتى لو كان لدى دولة متهمة برعاية الإرهاب وقيادة «محور الشر» وفق التقسيم الأمريكي، واعتبرت هذا التحرك من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية وليس عن إيران.

والمؤكد أن الحضور البرازيلي المتصاعد على الساحة الدولية لم يكن وليد مصادفة أو رغبة في «الفسحة» إلى إيران، إنما جاء نتيجة جهد وعرق وتطور ديمقراطي، تماما مثل تركيا التي اتضح تأثيرها الإقليمي والدولي عقب قيامها بإصلاحات سياسية واقتصادية داخلية.

لقد استعاد الاقتصاد البرازيلي أداءه المتوازن خلال فترة لا تتجاوز عشرين عاماً، وتخطى معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت في التسعينيات إلى حوالي ٢٣٠٠% سنوياً، وعاد مع بداية الألفية الثالثة ومع انتخاب زعيم حزب العمال لولا دا سيلفا رئيسا للجمهورية في ٢٠٠٢ ليحقق معدل نمو لا يقل عن ٥% سنويًا حتى بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٧. وتمكنت البرازيل من زيادة احتياطياتها النقدية إلى حوالي ٢٠٠ مليار دولار، كما تجاوز حجم الناتج المحلى الإجمالي للبرازيل، في نهاية عام ٢٠٠٨، حوالي ٦.١ تريليون دولار، مما مكن الاقتصاد البرازيلي من احتلال المرتبة العاشرة على المستوى العالمي من حيث مؤشرات النمو.

ومن خلال مبادرات التصدي للفقر، تمكنت البرازيل من تحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها من خلال توفير حد أدنى من الدخل الثابت لحوالي ٤٥ مليون مواطن برازيلي. وإلى زيادة دخل أفقر ١٠% من مواطني البرازيل بنسبة ٥٨% بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٦، وهو ما تواكب مع زيادة دخل أغنى ١٠% من المواطنين بنسبة ٧% خلال الفترة نفسها.

ويعد الاقتصاد البرازيلي من أكثر الاقتصادات الصاعدة جذبًا للاستثمار، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧ حوالي ٣٧ مليار دولار، وهو ما يقدر بضعف حجم الاستثمارات الأجنبية التي تدفقت على الاقتصاد البرازيلي خلال عام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من السياسة الليبرالية التي تبناها الرئيس الحالي لولا دا سيلفا، فقد ظل الاقتصاد البرازيلي محافظا على دور للدولة وحرص الرئيس الاشتراكي الديمقراطي على العدالة الاجتماعية والاهتمام بالطبقات الأكثر فقرا في البرازيل، واستكمال برامج الخصخصة بشفافية كاملة. وقد بدأت البرازيل عملية التحول الديمقراطي بعد نهاية فترة الحكم العسكري،

وانتخبت الرئيس فيرناندو كاردوسو عام ١٩٩٤، الذي تمكن من إقامة دعائم النظام المدني مستعيناً بخلفيته العلمية كأستاذ لعلم الاجتماع وخبراته كناشط سياسي قضى فترة طويلة من عمره في المنفى إبان فترة الحكم العسكري، وعقب فوزه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٤ على منافسه لولا دا سيلفا، بدأ الرجل في تنفيذ إصلاحات اقتصادية وسياسية ساهمت في إعادة انتخابه مجددا للرئاسة عام ١٩٩٨.

وقد رفض الرئيس كاردوسو، مثل سلفه الرئيس الحالي، تغيير الدستور وإعادة انتخابه مرة ثالثة، وهو الأمر الذي ساهم بشكل غير مباشر في انتخاب لولا دا سيلفا كرئيس للبلاد في ٢٠٠٢، ثم إعادة انتخابه لمدة ثانية وأخيرة في ٢٠٠٦ (تنتهي بعد أشهر)، وهو الأمر الذي رسخ من عملية التحول الديمقراطي، بنجاح مرشح يساري معارض في الوصول لسدة الرئاسة دون حدوث انقلاب عسكري، وهو الأمر الذي طور من كفاءة النظام في الداخل وعمق من فاعليته في الخارج.

من المؤكد أن هذا المشهد الداخلي في البرازيل ليست له علاقة بما نشهده في مصر، فالأخيرة اختارت الركود الطويل واخترعت نظريات مضحكة لا علاقة لها بالعلم ولا السياسة لتبرير هذا الركود، فقالت إن حروب فلسطين سبب مشاكلنا رغم أننا لم نحارب منذ ٣٨ عاما، وقلنا إن عبد الناصر «خرب البلد» لاهتمامه بالعرب وأفريقيا،

واكتشفنا أن هذا هو الرصيد الوحيد الباقي قبل أن نحوله لمناسبات للمعايرة لإخفاء فشلنا الحالي، وقلنا أيضا إننا لا نستطيع أن نحارب إسرائيل، فاكتشفنا أن لا تركيا ولا البرازيل ترغبان في محاربتها، بل لهما مثلنا علاقات معها، ومع ذلك عارضاها وبنيا نفوذا واسعا خارج الحدود لحماية هذه الحدود، ولم يفعلا مثلنا حين انغلقنا على أنفسنا فلم نستطع بناء شيء في الداخل يساعدنا على التأثير أو حتى الحضور في الخارج.

مصر بين خطاب الاستدعاء و خطاب الاستبعاد[٣٢]

أ/محمد العجاتي

أصبح كثير من المصريين يشعرون بمرارة شديدة بسبب الخطاب العربي تجاه مصر، وتحديدا بسبب اختزال مصر كلها في النظام الحاكم، في الوقت ذاته الذي يعرف فيه الجميع في الوطن العربي ما يعانيه الشعب المصري تحت وطأة هذا النظام سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. ومرجع هذا الشعور لدي هؤلاء نابع -من وجهة نظرهم- من أنه خلال الأزمات الأخيرة، أصبح هناك شبه اصطياد لأصوات معروفة بتبعيتها للحكومة المصرية، وإبرازها على حساب تلك المعارضة، التي تدفع ثمن مواقفها في الداخل المصري؛ وأن خطاب المنتقدين لمصر لم يعد قاصرة على النظام، بل امتدت إلى كل ما هو مصري ثقافي أو فني أو رياضي أو اقتصادي، مقابل تجاهل لكافة الأصوات الأخرى القادمة من داخل مصر، والتي تتخذ مواقف معارضة لهذا النظام سواء على مستوى السياسات الداخلية أو الخارجية، رغم أهمية هذه الأصوات على المستوى الفكري والثقافي: فيتم تجاهل بيانات تصدر عن المثقفين المصريين ضد الخطاب الشوفيني وتجاوزاته في حق العرب بعد مباراة الجزائر، ولا يتابعون معركة كالتي جرت في نقابة الصحفيين تحت شعار التغيير، كما لا يشيرون إلى الحملات والقضايا التي يقوم بها المصريون ضد الجدار الذي يتم بناءه على الحدود المصرية الفلسطينية و يتم تجاوز ذلك. لهذه الأسباب أصبح كثير من أنصار التغيير في مصر يرون أنهم يفتقدون أي دعم لتحركاتهم في المحيط العربي. مما جعل الكثير منهم يحول وجهه إلى الداخل، مطالبين بالتركيز على العمل في الداخل دون أن يعني ذلك التخلي عن الدور الإقليمي، بل على العكس، يطرحون ذلك كوسيلة لبناء حركة أصبحت الأصوات القادمة من المنطقة العربية معيقة لها أكثر منها داعمة. إلا أن هؤلاء يقعون في نفس أخطاء الاختزال الذي يتبناه من يدينونهم، ويغفلون الأصوات القادمة من المنطقة ضد النظام فقط، والتي تضع فوارق واضحة بين النظام والشعب في مصر، وينشرون ويتحدثون عن حركات ورموز المعارضة في مصر، على غرار الحديث عن حركة "كفاية" الذي يُطرح على أي مصري في أي زيارة لعاصمة عربية، بل يؤكدون صدى هذه الحركات على الأوضاع في بلادهم، ولا يبرئون أنظمتهم من المأساة التي تعيشها المنطقة حاليا، أو البيان الصادر عن أساتذة الجامعة الجزائريين عقب المباراة السابق الإشارة لها؛ ولعل آخرها كان خطاب الدكتور خالد حداده أمين عام الحزب الشيوعي اللبناني، في المظاهرة التي خرجت أمام السفارة المصرية في بيروت يوم ٢٣ كانون الثاني ضد الجدار، والتي جاء فيها: "نحن اليوم هنا لا لنحتج ضد مصر بل لنتضامن مع مصر، مع شعبها وطاقاته، مع شهداء جيش المقاومة المصرية في العام ١٩٥٦ ضد العدوان الثلاثي، لنتضامن مع شهداء جيش وشعب مصر عام ١٩٦٧ ولنتضامن مع شهداء وشعب مصر

٣٢ جريدة السفير اللبنانية، ٢٠١٠/٢/٤

عام ١٩٧٣، هؤلاء الذين حملوا قضية الشعب الفلســـــطيني، قضية التحرر العربي في نضالهم بقيادة اليسار المصري، وأحد الرموز المنيرة في حركة التحرر العربي جمال عبد الناصر."

وفي هذا المجال، يجب أن نفرق بين خطابان على الساحة العربية تجاه مصر: فهناك أولا خطاب الشعوب والقوى السياسية التقدمية-التي لا تدخل في دائرة النظم القائمة- بالإضافة إلى مجموعة من الحكومات التي تحاول توفير غطاء شرعي لدورها في المنطقة من خلال شراكة مع مصر، وهذه الأصوات تحاول الحفاظ على خطاب متوازن، رغم النقد الذي توجهه لسياسات النظام المصري؛ وبالطبع يكون من جانب النظم أكثر حرصا من الخطاب الشعبي، الذي قد يصل بسبب عفويته إلى قدر من التجاوز في بعض الأحيان، وهذا الخطاب -النابع من أغراض سياسية، أو إحساس بحاجة لدور مصري، أو حتى قدر من المرارة تجاه مواقف النظام المصري- إلا أنه يصل في نهايته إلى مطلب أساسي، هو أن تقوم مصر بدور أكثر ارتباطا بالمصالح العربية، وأكثر فاعلية على مستوى الحقوق العربية، خاصةً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والحصار المفروض على قطاع غزة؛ وهو خطاب يستهدف استدعاء مصر إلى الساحة العربية مرة أخرى. إلا أنه على الجانب الآخر، هناك حكومات و نخب عربية وغير عربية في المنطقة تسعى بشدة لاستبعاد مصر، ودفعها للانكفاء على الداخل، سواء ليتسنى لها رفع شعارات كانت مصر تتبناها لفترة طويلة، وذلك لتتمكن هذه الحكومات من كسب تعاطف شعبي عربي، أو للقيام بالدور الذي آلته مصر على نفسها في الفترة الأخيرة- وهو دور الوسيط- .وتحاول هذه الحكومات -في سبيل تحقيق مكاسب على المستوى دون الإقليمي- توفير شرعية إقليمية لها من خلال هذا الدور، مع العلم بأن استمرار مصر فيه يحول دون تحقيق ذلك. في الوقت ذاته الذي نرى فيه قوى وافدة جديدة على المنطقة تحاول لعب دور فعال، ويستوجب عليها إزاحة القوى التقليدية بقدر ما. وقد يشارك في ذلك دول تعتبرها مصر حليفة لها، حيث أن استعادة دور مصر بشكل نشط وفعال سيؤثر على توازن هذا التحالف الحالي لغير صالح هذه القوى. كما أن السياسات المصرية الحالية تبعد أسهم النقد عن هذه الحكومات، وتقصره على النظام المصري دون غيره، وهذا الخطاب هدفه الأساسي هو استبعاد مصر من الساحة العربية بشكل أو بآخر. إلا أن الخطورة تكمن في التداخل الذي يحدث بين الخطابين، بربط موضوعات لا يستقيم ربطها: مثل موقف النظام من غزة وفريق كرة القدم المصري، والدعوة لمقاطعة الشركات المصرية بسب إقامة النظام المصري لجدار على الحدود المصرية الفلسطينية، أو اتخاذ مواقف سلبية تجاه أعمال أدبية مصرية على أرضية خلاف مع ممارسات النظام المصري. إن هذا الخلط الذي أصبح يستدرج أصحاب خطاب الاستدعاء إلى أرضية خطاب الاستبعاد، سواء عن غير عمد أو على سبيل تبرئة الذمة، هو ما جعل الكثيرين في الداخل المصري غير قادرين على التفريق ما بين الخطابين. هذا التداخل يمثل الخطر الحقيقي على علاقات الشعوب، والذي لا بد أن يدركه من يرغب في استدعاء الدور المصري في المنطقة العربية، ومن يؤمن بدور إقليمي لمصر في الداخل المصري، حتى لا يقع الطرفان ضحية الخطاب الأستبعادي. فعلى الطرفين أن يدركا أهمية كل منهما للآخر: فالمصريون في الداخل يحتاجون إلى الدعم الإقليمي، ومن يرغبون في دور مصري فعال إقليميا يحتاجون إلى من هم في الداخل المصري لإحداث تغيير حقيقي في طبيعة النظام القائم حاليا. وعلى الطرفين مواجهة الخطاب الاستبعادي، الذي يسعى لتحقيق مصالح دول أخرى على حساب علاقات إستراتيجية تربط مصر بالمنطقة العربية.

في تحليل الموقف الرسمي المصري من الحرب الإسرائيلية على غزة[٣٣]

د/عمرو حمزاوي

أساءت مصر الرسمية التعامل مع الحرب الإسرائيلية على غزة فأخفقت دبلوماسيتها وأجهزتها الاستخباراتية حتى الآن في إدارة سلسلة الأزمات التي رتبتها في الساحات الفلسطينية والإقليمية وعجزت حكومتها عن التعاطي بفاعلية مع تداعيات الحرب على غزة على الساحة الداخلية في مصر.

منذ أن تمكنت حركة حماس من السيطرة على قطاع غزة في صيف ٢٠٠٧ وتصفية نفوذ الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية والمقاربة الرسمية المصرية استندت إلى ثلاثة أركان رئيسية: ١- أولوية المصالحة الفلسطينية – الفلسطينية عبر بوابة المصالحة بين فتح – حماس الأمر الذي استدعى سعي القاهرة للوقوف على مسافة واحدة من الطرفين دون انحياز لأحدهما على حساب الآخر، ٢- حتمية الحيلولة دون انفلات الأوضاع الأمنية في غزة أو تصاعد وتيرة المواجهات بين حماس وإسرائيل لما قد يشكله ذلك من خطورة بالغة على أوضاع الفلسطينيين في القطاع ولما له من انعكاسات سلبية على المناطق المصرية المتاخمة لغزة، ٣- أهمية إدارة المعابر على طول الشريط الحدودي بين مصر والقطاع على نحو يضمن إنهاء حالة الحصار المفروضة إسرائيلياً على غزة منذ أن بسطت حماس سلطتها الكاملة عليها في ٢٠٠٧ ويحمي في ذات الوقت الأمن القومي المصري من خلال السيطرة على الشريط الحدودي.

وعلى الرغم من أن مصر خبرت خلال الأشهر الماضية وقبل بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية الحالية التداعيات الكارثية لعدم إحراز تقدم فعلي في هذه السياقات أو لجمود واستمرار تدهور الأوضاع في غزة، كما دللت على سبيل المثال أحداث مطلع عام ٢٠٠٨ حينما تعرضت شبه جزيرة سيناء لما يشبه الاجتياح البشري من قبل ثلاثة أرباع مليون فلسطيني وتحولت المناوشات اللفظية بين مصر وحماس إلى مواجهات على الشريط الحدودي بين القوات المصرية وعناصر مسلحة من حماس، إلا أن الدبلوماسية المصرية والأجهزة الاستخباراتية الضالعة منذ سنوات طويلة في إدارة الملفات الفلسطينية لم تتمكن من تحقيق اختراقات جوهرية وراوحت بلا فاعلية في مكانها حتى انفجر الوضع في غزة في ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨.

فعلى الرغم من سعيها المتواصل عبر جولات وساطة متتالية بين فتح وحماس، لم تنجح القاهرة في إنجاز المصالحة الفلسطينية ودفع فتح وحماس للتوافق على صيغة لحكومة وحدة وطنية تعيد السلطة الفلسطينية إلى القطاع وتحول دون عزله عن الضفة من جهة وتضمن من جهة أخرى تمثيل حماس في الحياة السياسية الفلسطينية وفقاً لنتائج الانتخابات

٣٣ جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٠/٦/١٣

التشريعية ٢٠٠٦ وتعمل على دمج عناصرها في الأجهزة التنفيذية والأمنية. تعددت أوراق المصالحة التي تقدم بها الجانب المصري، إلا أن انحياز القاهرة لفتح وشكوكها المستمرة إزاء حماس ونواياها أفقدها مصداقية الوسيط المحايد ودفع حماس المدعومة إيرانياً وسورياً لتعويق الجهود المصرية .

ثم تكرر جوهر ذات الإخفاق على مستويي التوصل إلى تهدئة بين إسرائيل وحماس بوساطة مصرية والتمكن من تأمين فتح منتظم للمعابر بين مصر والقطاع والسيطرة الأمنية عليها. فلم يسفر اتفاق التهدئة الأخير بين إسرائيل وحماس، والذي تم التوصل إليه برعاية القاهرة في صيف العام الماضي واستمر العمل به لمدة أشهر ست انتهت في ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨، عن إنهاء حالة الحصار المفروضة إسرائيلياً على غزة والتي عنت فعلاً كارثة إنسانية وحياتية لسكان القطاع أو عن توقف خروقات قوات الاحتلال للتهدئة في سياق تعقبها لعناصر من حماس وهو ما دفع الأخيرة للرد أحيانا بإطلاق صواريخ القسام على جنوب إسرائيل.

ومع قناعتي بأن حماس أخطأت إستراتيجياً حين بادرت بإعلان رفضها مد العمل بالتهدئة معطيةً الآلة العسكرية الإسرائيلية بذلك المبررات للهجوم على غزة، إلا أن الثابت أيضاً أن التهدئة خلال الأشهر الستة الماضية لم تقدم للفلسطينيين المرجو منها إن برفع الحصار الإسرائيلي أو بفتح المعابر بين مصر والقطاع.

أما الحصيلة التي خرجت بها مصر الرسمية، وهي لم تمتعض طويلاً من استمرار الحصار أو تكرار الخروقات الإسرائيلية، فجاءت شديدة السلبية حيث بدت القاهرة فلسطينياً وإقليمياً بمظهر الفاعل العربي الكبير الذي يخدم في المقام الأول مصالح قوة الاحتلال في غزة ويفتئت على حقوق الفلسطينيين المطالبين بالتزام التهدئة وقبول الحصار في آن ويسمح في التحليل الأخير بتفاقم الوضع على تخومه الشرقية بالرغم مما في ذلك من تهديد لأمنه القومي.

بكل تأكيد لا تتحمل مصر الرسمية بمفردها مسئولية انفجار الأوضاع في غزة، فالتعنت الإسرائيلي المعتاد والنزوع المعهود نحو توظيف الآلة العسكرية ومن وراءهما رفض تل أبيب المبدئي للتعامل مع حماس كحقيقة فلسطينية واقعة من المستحيل إلغائها ساهمت كعوامل في الدفع نحو الحرب الحالية. كذلك جانبت حسابات حماس الإستراتيجية، وحقيقة تأثرها بالخيارات الإيرانية والسورية صارت بمثابة كلمة السر المعروفة سلفاً وللجميع، الصواب حين توقع قادة الحركة أن تصعيداً محسوباً ضد إسرائيل جوهره رفض مد العمل بالتهدئة وإطلاق بعض الصواريخ على الجنوب ربما أقنع تل أبيب بتجديد التهدئة بشروط أفضل أهمها إنهاء حالة الحصار وهو ما أثبتت الأيام القليلة الماضية فساد منطقه. إذاً لا تتحمل القاهرة المسئولية بمفردها، إلا أن موضوعية التحليل تقتضي التشديد، كما أسلفت أعلاه، على المسئولية الجزئية للقاهرة فيما آل إليه الوضع في غزة قبل بدء الحرب الإسرائيلية عليها.

إن كانت مصر الرسمية بأدواتها الدبلوماسية والاستخباراتية قد أخفقت جزئياً قبل بدء الحرب على غزة، فإن عجزها وسوء إداراتها للأزمة استحالا عنصرين رئيسيين في المشهد المأساوي الذي طالعته بنا غزة في الأيام الماضية. استقبلت القاهرة وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني في ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ ومنها أطلقت تصريحات نارية وإبادية باتجاه حماس سرعان ما دخلت حيز التنفيذ بعد يومين مع بدء العمليات العسكرية على النحو الذي جعل مصر تبدو بمظهر الدولة المتواطئة أو الموافقة صمتاً على الفعل الإسرائيلي .

ثم جاءت بعد الساعات الأولى للحرب، وخلالها قتل أكثر من ١٥٠ من الفلسطينيين، تصريحات وزير الخارجية أحمد أبو الغيط وبها حمل حماس مسئولية ما يجري في القطاع نظراً لتجاهل التحذيرات المصرية وتخاذل عن الإدانة الصريحة لإسرائيل لتصنع صورة بالغة السلبية لمصر في محيطها العربي قلبها الضعف الشديد والتحالف مع تل أبيب على حساب حقوق الفلسطينيين ومصالح العرب .

وتواكب مع تصريحات أبو الغيط المستفزة تمسك مصر الرسمية بإغلاق المعابر بينها وبين غزة كمسلمة لا تقبل النقاش وبغض النظر عن معاناة فلسطينيي القطاع إزاء الهجمة الإسرائيلية ودون خطاب تبريري واضح ومقنع للرأي العام العربي بل والمصري. وكانت النتيجة تصاعد حملة نقد عنيفة للموقف الرسمي المصري قادتها حماس وساهم بها دون ريب ولأهداف عديدة معسكر إيران – سورية – حزب الله اتهمت مصر، بيد أن الأهم هو احتضان الشارع العربي لها وتواتر الفعاليات الاحتجاج الشعبي ضد مصر في عواصم عربية مختلفة (بيروت وعمان وصنعاء على سبيل المثال) وتزايد حدة الاتهامات الموجهة للقاهرة بالتواطؤ والتأمر على الفلسطينيين.

وحين بدأت الدبلوماسية المصرية في الحراك جاءت خطواتها الأولى إما معوقة للعمل العربي الجماعي أو مفتقدة للبوصلة الإستراتيجية .اعترضت مصر على الاقتراح القطري بعقد قمة عربية طارئة، ومع أنها لم تكن بوحيدة بين العرب بموقفها هذا إلا أن معارضتها فسرت شعبياً كدليل إضافي على التواطؤ ورغبة في إعطاء إسرائيل مزيد من الوقت لتصفية حماس في غزة. ثم لم يخرج محتوى ما طرحته مصر الرسمية من مبادرات دبلوماسية إن بالتنسيق مع تركيا أو مع القوى الأوروبية عن المطالبة بوقف إطلاق النار من الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والوعد بضمانات دولية لإنهاء حالة الحصار على غزة وفتح المعابر شريطة عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى القطاع وذلك على الرغم من رفض إسرائيل المستمر لهذه المقترحات وتحفظ حماس على شقها المتعلق بالسلطة .

وأخيراً، انفصلت مصر الرسمية إلى حد بعيد عن الشعور الجمعي للرأي العام المصري وتعاطفه الذي أوضحته مظاهرات لا تهدأ تجوب البلاد من شمالها إلى جنوبها مع أهل غزة وحماس على نحو أضحت معه المواقف الرسمية،

وباستثناء لحظة غضب قصيرة بعد هجوم الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله على الرئيس مبارك ودعوته الجيش المصري للتدخل والمصريين للتمرد رتبت حالة من التماهي مع النظام، في عزلة داخلية بينة.

تلك هي أهم أسباب ومناحي الإخفاق الرسمي المصري في التعامل مع ملفات غزة قبل ٢٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٨ وبعده. اليوم تبدو القاهرة عاجزة، فلا إسرائيل تستمع لها ولا حماس كفصيل فلسطيني رئيسي باتت تثق بقدرتها على الوساطة بحيادية وهناك من القوى الإقليمية من يتأهب للحلول مكان مصر (تركيا).

اليوم، وعلى الرغم من الخطاب الرسمي الواضع حين النظر لغزة والشريط الحدودي والمعابر لأمن مصر القومي في المقدمة قبل اعتبارات العروبة والانتماء القومي والدور الإقليمي، ثمة مخاطر جمة تتهدد حدود مصر الشرقية وحال غزة على ما هو عليه الآن.

اليوم، وللمرة الثانية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس ١٩٧٧ ومعاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ١٩٧٩، تتحرك دبلوماسية القاهرة في بيئة إقليمية يصيغها على الأقل جزئياً شارع عربي رافض لمواقف وسياسات مصر وفي لحظة يغيب بها عن الفعل المصري خيط إستراتيجي واضح ينتظم المواقف والسياسات ويخاطب العرب ومن قبلهم المصريين برؤية لمستقبل المنطقة ومستقبل الدور الإقليمي المصري لها من التماسك والجراءة ما قد يعوض جزئياً رفض الكثيرين لها.

إلى أين يتجه الشرق الأوسط؟[٣٤]

د/عمرو حمزاوي

هناك توقعات شديدة التناقض حول طبيعة المرحلة السياسية الراهنة في الشرق الأوسط، لجميعها رصيد إثباتي محدود من بعض مواقف الأطراف الدولية والإقليمية المعلنة ومن مقدمات الأفعال وشواهد الحاضر مما يمكن التعويل عليه للتدليل على صحة النظر ورجاحة التوقع.

يذهب العديد من الساسة وصناع الرأي والمراقبين إلى أن حالة الاستقطاب وتواتر تفجر الصراعات في ساحات متنوعة على امتداد الشرق الأوسط والتي اتسمت بها المنطقة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق في ٢٠٠٣ في طريقها إلى الزوال لتحل محلها مرحلة مغايرة يرون جوهرها يتشكل حول مفردات التهدئة والانفراجات التفاوضية والبحث عن تسوية سلمية للصراعات .

هؤلاء يبنون توقعاتهم الإيجابية على افتراضين أساسيين، تغير السياسات الأمريكية مع الرئيس أوباما وتجاوب الأطراف الإقليمية – على تباينها في القرب والبعد من القوة العظمى – معها في جهد جماعي ينزع الفتيل المشتعل في الأراضي الفلسطينية وذلك القابل للاشتعال سريعاً في لبنان وحول العراق وإيران في الخليج. وساهمت الدبلوماسية العامة والأجندة المعلنة للإدارة الديمقراطية الجديدة في إنتاج انطباع بجدية اهتمامها بالشرق الأوسط كأحد الأولويات الكبرى لسياستها الخارجية وبعزمها على تحريك مسار التسوية التفاوضية بين الفلسطينيين وإسرائيل وإنجاز انسحاب آمن وسريع من العراق يقتضي مع ملفات أخرى أبرزها المشروع النووي والدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية البدء (أو الاستمرار (في حوار طويل المدى مع حكام إيران وكذلك الانفتاح على سورية لتحييد توجهاتها المناوئة للرؤية الأمريكية في المنطقة.

ثم جاءت مقدمات أفعال أوباما خلال الأيام المائة الأولى لتعطي بعض مصداقية لهذه التوقعات الإيجابية بتعيين جورج ميتشيل كمبعوث رئاسي خاص لعملية السلام وتوالى ذهاب شخصيات معتدلة نافذة ومقربة من الرئيس للشرق الأوسط إلى سورية وإسرائيل والأراضي الفلسطينية ولقاءات أوباما مع قادة العالم العربي واختياره لمخاطبة العرب والمسلمين من مصر بما تمثله إقليمياً من نهج معتدل وعمل دءوب على التسوية السلمية (وفي هذا انتصار كبير للدبلوماسية المصرية). كما تفاعلت قوى شرق أوسطية كإيران وسورية مع نشاط إدارة أوباما بالتأكيد على رغبتها في تحسين العلاقة مع القوة العظمى وشجعتها قوى أخرى مع إرهاصات التغير في السياسة الأمريكية وبحثها عن انفراجات

٣٤ جريدة الشروق المصرية، بتاريخ ٢٠١٠/٦/١٣

تفاوضية بحديث عن حتمية التهدئة والمصالحة في المنطقة وتجاوز الصراعات التي فرضت عليها ثنائية معسكري الاعتدال والممانعة.

بعبارة بديلة، تصنع هنا صورة إيجابية لشرق أوسط مقبل على مرحلة تسوية استنادا إلى أولويات أوباما سلامية الطابع وافتراض نزوع شامل للأطراف الإقليمية إلى التحرك في ذات الاتجاه دون النظر في تباين مصالحها والأسباب الحقيقية لصراعاتها خلال الأعوام الماضية.

هذا القصور التحليلي في الطرح رتب ظهور مجموعة ثانية من التوقعات تغيب كل إمكانية لنزع الفتيل المشتعل في الشرق الأوسط بفعل تغير منتظر في السياسة الأمريكية التي يراها أيضاً عدد لا بأس به من الساسة والمحللين عاجزة عن إخراج المنطقة من صراعاتها، بل ويشددون على أن التطور داخل ساحات الصراع الإقليمي يدفع نحو لحظات تصعيديه قادمة لا محالة.

الإشارة هنا هي من جهة إلى حكومة اليمين الجديدة في إسرائيل بزعامة بنيامين نتانياهو الرافضة لأي عملية سلام حقيقية تفضي إلى دولة فلسطينية وتعثر محاولات المصالحة بين فتح وحماس بما يعنيه ذلك من استمرار المسارات المنفصلة للضفة الغربية وغزة وتقويض الأوراق التفاوضية للفلسطينيين. من جهة أخرى، يجزم العديد من الساسة وصناع الرأي في المنطقة بأن قوى إقليمية رئيسية لا مصلحة فعلية لها في السعي وراء انفراجات تفاوضية أو في العمل على صياغة مناخ إيجابي جوهره التهدئة. هؤلاء على ثقة من أن حكام طهران الفعليين، خاصة المرشد الأعلى خامينئي وقادة الحرس الثوري، ينظرون إلى الحوار مع الولايات المتحدة بقلق مصدره الخوف من تداعياته السلبية المحتملة على قبضتهم داخل الجمهورية الإسلامية وعلى نفوذ إيران إن في العراق أو في لبنان وغزة .يجزمون أيضا بأن سورية، وعلى الأهمية التي توليها لتحسين العلاقة مع واشنطن وما قد يرتبط بذلك من تنشيط للعملية التفاوضية بينها وبين إسرائيل، لا تملك القدرة على الاستجابة للثمن المطلوب أمريكيا بتغيير خريطة تحالفاتها الإستراتيجية مع إيران وحزب الله وحماس في لحظة ترد بها تهديدات حقيقية على مصالحها بفعل محكمة الحريري الدولية وتوابع التلميحات الأخيرة لوكالة الطاقة الذرية حول آثار نشاط نووي في موقع الكبر الذي دمرته الطائرات الإسرائيلية العام الماضي.

وبعيداً عن مثل هذه المقولات القطعية التي تختزل القضايا المطروحة إلى مواقف حدية ومعادلات صفرية، يبدو الدليل الأكثر أهمية نسبياً في جعبة منتجي التوقعات السلبية هو ذلك المرتبط بكون الرغبة المعلنة لإدارة أوباما لإنجاز تغير في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ما لبثت تفتقد ملامح قراءة إستراتيجية جديدة تستطيع أن تحيلها واقعا. ففي حين يستلزم تحريك مسار التسوية التفاوضية بين الفلسطينيين وإسرائيل إعادة النظر في مقاربة واشنطن الاستبعادية

إزاء حماس ومدى استعدادها لممارسة ضغط حقيقي على حكومة نتانياهو، يتطلب الشروع في حوار مع إيران حسم الخيارات حول طبيعة الحوافز المقدمة لها للتخلي عن برنامجها النووي وحدود علاقتها بالاعتراف لطهران بمساحات للنفوذ الإقليمي يخشاه الكثيرون من بين حلفاء القوى العظمى التقليديين في الخليج والمشرق الشرق الأوسط وكذلك نوعية العقوبات التي يمكن التعويل عليها حال رفض إيران للحوافز الأمريكية والموقف من الضغط الإسرائيلي المتوقع بغية اعتماد الخيار العسكري لإيقاف برنامجها النووي .

خلاصة القول إذا هي أننا هنا أمام مجموعة من التوقعات تؤسس على الغيابات البادية اليوم في السياسة الأمريكية وبعد ١٠٠ يوم على دخول أوباما البيت الأبيض وعلى استمرارية الصراعات في الحراك الإقليمي لتنزع عن الجديد القادم إلى الشرق الأوسط مطلق إمكانية التغيير.

تدفعني محدودية رصيد مجموعتي التوقعات الإيجابية والسلبية من العمق الزمني حين تحليل مواقف إدارة أوباما ومن شواهد الواقع الدالة على أنماط تفاعل القوى الإقليمية معها إيجابا وسلبا إلى التشكك في رجاحة كليهما. وظني أن الشرق الأوسط، وبالنظر إلى حيوية أجندته السياسية في العام الجاري بانتخاباتها الهامة في إيران ولبنان والعراق – وربما في فلسطين – وما تتضمنه من احتمالية التحول في معادلات توزيع القوة بهذه البلدان الواقعة في قلب ساحات الصراع، سيمر في عام ٢٠٠٩ باختبارات واحتكاكات متتالية ستتضح في سياقاتها الخيارات الإستراتيجية للأطراف المختلفة وخطوط حركتها على نحو ربما مكننا مع نهايته من الحكم بدقة أكبر على طبيعة المرحلة الراهنة.

الحوار بين شريكي الحكم وموقف مصر من وحدة السودان[٣٥]

أ/هاني رسلان

في مطلع العام المقبل وبالتحديد في التاسع من يناير سوف يواجه السودان استحقاق الاستفتاء على حق تقرير المصير لإقليم جنوب السودان، وهو المنعطف الأكثر أهمية وخطورة في تاريخ الدولة السودانية منذ الاستقلال

حيث من المقرر أن يختار شعب جنوب السودان بين البقاء في السودان الموحد أو الانفصال في كيان جديد.

وقد كان من المفترض طبقا لاتفاقية نيفاشا أن يعمل الطرفان معا خلال الفترة الانتقالية من أجل أن تكون الوحدة جاذبة، إلا أن كل المؤشرات الحالية توضح أن جنوب السودان مقبل على الانفصال طبقا لتصريحات قادة الحركة الشعبية وللاستعدادات العملية الجارية على قدم وساق، الأمر الذي يقتضي من الناحية العملية السعي بكل الطرق الممكنة للوصول إلى اتفاقات واضحة حول العديد من الملفات والقضايا العالقة بين الطرفين، حتى لا يكون الانفصال بداية لصراعات أو حروب جديدة بين الدولة الجنوبية المنتظرة ودولة شمال السودان.

في هذا الإطار انعقدت بالقاهرة مؤخرا الجولة الثانية من مباحثات حزبي المؤتمر الوطني والحركة الشعبية، حول السيناريوهات المختلفة لمستقبل السودان، وكيفية التعاطي مع هذه القضايا، من أجل الاتفاق على الأسس اللازمة لعلاقات تعاونية حتى لو تقرر انفصال الجنوب. كانت الجولة الأولى من هذه المباحثات قد انعقدت في فبراير الماضي لنفس الغرض تحت الرعاية المصرية، غير أن الفارق بين الجولتين هو أنه خلال الجولة الأولى كان هناك بعض الأمل في استكشاف أي صيغة تكفل الحفاظ على العلاقة الوحدوية بين الطرفين، إلا أنه بات من الواضح أن قيادة الحركة الشعبية وحكومة إقليم جنوب السودان قد عقدت النية والعزم على التوجه للانفصال، مع العزوف عن مناقشة أي سيناريوهات بديلة، عبر الحديث عن شروط ومطالب من المعروف أنها سوف تكون عسيرة التطبيق حتى لو قبلها حزب المؤتمر الشريك الرئيسي للحركة الشعبية في الحكم.

ورغم الحملة الإعلامية واسعة النطاق الداعية للحفاظ على الوحدة والتنبيه إلى تبعات الانفصال ومخاطره، ورغم الجهود الكثيفة التي يقودها الرئيس البشير ونائبه على عثمان طه لإقناع الجنوب بالبقاء في الوحدة، إلا أنه يمكن القول أن هناك نوعا من عدم الممانعة الشمالية الواضحة في انفصال الجنوب إذا كان ذلك تعبيرا عن رغبة حقيقية لأغلبية الجنوبيين وليس اختطافا لنتائج الاستفتاء من جانب أقلية من الانفصاليين، الذين يتحدث بعضهم بصوت عال وبقدر مفرط من الثقة في النفس يصل إلى حد الإشفاق على مصير ومقدرات الشمال عقب الانفصال، مع إعطاء بعض

---

٣٥ جريدة الأهرام اليومي، بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٦.

الدروس والنصائح أيضا للقوى الإقليمية في المنطقة، الأمر الذي يوضح المخاطر الكامنة التي قد تنتج من التعجل أو الاندفاع ومحاولة القفز على النتائج، مثل القول بضرورة أن يتم الاستفتاء في الموعد المحدد حتى لو لم يتم الانتهاء من ترسيم الحدود، وحتى إذا لم تتوافر الاستعدادات المطلوبة لاستفتاء حر ونزيه وغير مزور، إذ أن التوافق العام المعلن والتأكيدات المتوالية على ضرورة إجراء الاستفتاء مع الالتزام التام بنتائجه، من المفترض أن يدفع حكومة الإقليم الجنوبي إلى الحرص على إنهاء القضايا التي من الممكن أن تكون سببا لصراع جديد في المستقبل قبل التاسع من يناير، وليس وضع العربة أمام الحصان بترك هذه القضايا عالقة مع الإصرار على الاستفتاء، أو التلويح بالانفصال من طرف واحد.

ورغم هذه الأجواء فإنه يمكن القول أن جولة الحوار الثانية في القاهرة – والتي قد تعقبها جولات أخرى، قد أثمرت نجاحا واضحا في التأكيد على الأسس الضرورية لتحاشي أي اضطرابات أو نتائج سلبية، إذ أكد الطرفان في بيان مشترك من تسع نقاط الاتفاق على عقد الاستفتاء في موعده على أن يكون بمراقبة إقليمية ودولية، وعلى قبول خيار شعب جنوب السودان سواء كان وحدة أو انفصالا وتنفيذه. كما توافق الطرفان على أن التواصل بين القبائل والمواطنين في مناطق التمازج بين الشمال والجنوب هو القاسم المشترك الأكبر في العلاقات بين الشمال والجنوب وبما يستدعي الحفاظ على علاقات وروابط اقتصادية وجغرافية وثقافية واجتماعية بين المواطنين في هذه المناطق وحل كافة نقاط الخلاف حول الحدود واستكمال ترسيمها وتطبيق هذا الترسيم على الأرض. مع الدعوة إلى إخلاص الجهود لتجاوز المصاعب التي تواجه تنفيذ بروتوكول إبيي.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن رعاية القاهرة لهذه اللقاءات تندرج في الإستراتيجية الثابتة لمصر وموقفها الواضح في كل المراحل، بإعطاء الأولوية دائما للحفاظ على وحدة السودان واستقراره، فمصر كانت طوال الوقت ترى أن إيجاد الحلول لإنهاء أزمة جنوب السودان يجب أن يقوم على أساس قاعدة المواطنة والمساواة التامة في الحقوق والواجبات بدون أي تمييز بسبب العرق أو اللون أو الدين.. وليس على أساس حق تقرير المصير، وذلك لإدراكها التام ما سوف يترتب على ذلك من مخاطر وتداعيات على مكونات المجتمع السوداني، وما سوف يصيب هذا النسيج الذي يحمل الكثير من عوامل الترابط والتداخل من تهتك وانقسام، وما قد يفرزه ذلك من أزمات أخرى في المستقبل قد يصعب السيطرة عليها.

ورغم كل التحديات التي أحاطت بتطبيقات اتفاقية نيفاشا خلال المرحلة الانتقالية، فقد ظلت مصر حريصة على دعم وحدة السودان والدعوة إليها حتى اللحظة الأخيرة، مع الحرص أيضا على أن يتم ذلك عبر الحلول والتفاهمات الوفاقية بين الطرفين وليس عبر السعي إلى فرض وجهة نظر أحد الأطراف أو إعلائها على حساب الطرف الآخر أو ضد إرادته، فهذا الأمر في حالة حدوثه لن ينتج عنه سلام أو استقرار بل سوف يؤدي إلى إعادة إنتاج الخلافات

والصراعات ربما بشكل أكثر حدة وضراوة عن ذي قبل. ولذا سعت القاهرة إلى دعوة شريكي نيفاشا إلى هذه الجولات من الحوار والتباحث بينهما من أجل تقريب وجهات النظر، ودعم الجهود الجارية للتوافق حول القضايا العالقة وإجراء الاستفتاء في موعده والالتزام بنتائجه. ورغم أن الأمل في الحفاظ على الوحدة يتضاءل إلا أن هذا الجهد يحتفظ بأهميته القصوى من أجل وضع الأسس اللازمة لعلاقة تعاونية في المستقبل تقوم على التفاهم وعلى الحفاظ على الروابط المشتركة وتفادي الانزلاق إلى صراعات جديدة.

ويمكن القول أن الرؤية المصرية في هذا المجال تستند على مجموعة من الحقائق الموضوعية، التي ترى أن الحل الأفضل لكل مشاكل السودان هو الحفاظ على الوحدة وإعمال قاعدة المواطنة والاستجابة للمطالب التي تكفل الشعور بالمساواة والإنصاف لكل أبناء السودان، أما إذا تعذر ذلك وأصبح الانفصال حتميا، فإنه ينبغي الحفاظ على علاقات تعاونية ومستقرة بين دولتي الشمال والجنوب، فالصراع قد يؤدي إلى تحول السودان نحو الصومالة، أو تهيئة الظروف لانفصالات جديدة في الشمال وفي الجنوب أيضا، كما سوف يفتح الباب لقوى وأدوار خارجية متربصة للتلاعب بهذه المنطقة وتعميق الخلافات والتوترات الكامنة. وأنه يجب على مصر بحكم مصالحها الإستراتيجية ودواعي أمنها القومي وأيضا بحكم مسئوليتها وعلاقاتها التاريخية بالسودان، أن تسعى – في حالة وقوع الانفصال – لمساعدة الدولة الجديدة على الاستقرار والتماسك، وأن تشجع الطرفين عبر علاقتها الجيدة بهما معا، على التواصل والتوافق، ومراعاة وتفهم الظروف والتحديات التي تواجه كل منهما، وليس السعي لاستمرار الحرب الباردة أو محاولة الاستمرار في إدارة الصراع بوسائل جديدة، مثل تشجيع الاضطرابات وظواهر عدم الاستقرار لدى الآخر.

العالم يتزاحم ثانية على أفريقيا.. والعرب من القمة يراقبون[٣٦]

أ/جميل مطر

مرة أخرى يتزاحمون على أفريقيا. في المرة الأولى تزاحم وتسابق ذوو البشرة البيضاء. هذه المرة تتزاحم وتتسابق على القارة ألوان شتى من البشر. جاءت ولم يكن قد خرج بعد الرجل الأبيض، بل بقى وإن متسترا بأقنعة جديدة مثل الحرب ضد الإرهاب ومطاردة «القاعدة» والسيطرة على مصادر القوة النووية وحفظ السلام وضمان الاستقرار ودعم الديمقراطية.

الآن وفى كل مكان في أفريقيا نساء ورجال جدد ذوو بشرة صفراء قادمون من الصين وذوو بشرة سمراء من الهند والبرازيل، وآخرون من البيض ولكنه بياض مختلف، هؤلاء هم الأتراك. كل الناس يتزاحمون على القارة السمراء إلا المصريون والعرب.

جرى التزاحم الأول في نهايات القرن التاسع عشر وبالتحديد بين عام ١٨٨٠ ونهاية القرن. جرى لدوافع وتطورات كثيرة من المهم الآن أن نتذكرها، وإن كان بعض هذه التطورات لم نقرأها في كتب مدرسية حررها معلمون متأثرون بما كان يكتبه الأوروبيون. منها على سبيل المثال أنه:

١- كانت قد تراكمت في أوروبا رءوس أموال من تجارة الرقيق احتاج إعادة تدويرها لأسواق وأنشطة استثمارية جديدة.

٢- كانت قد توحدت كل من إيطاليا وألمانيا واستقر توازن قوى جديد في القارة الأوروبية فتوقفت سياسات التوسع الإقليمي داخل القارة وظهرت الحاجة إلى مجالات جغرافية جديدة لتسريب طاقة التوسع المختزنة في أوروبا وتفادى حروب أوروبية جديدة.

٣- كانت قد تقدمت وسائل المواصلات البحرية وظهرت سفن تجارية تستطيع التوغل في مجارى الأنهار الأفريقية نحو مجاهل القارة ومناطق لم يدخلها أوروبيون من قبل .

٤- كانت قد تطورت صناعة الاستكشاف التي بدأت لتحقيق أهداف بريئة مثل البحث عن مدينة تومبيكتو الأسطورية والوصول إلى منابع النيجر وانتهت بأن صار المستكشفون عملاء لدول أوروبا وملوكها يعقدون باسمهم الصفقات التجارية، ويسجلون الأقاليم الشاسعة المكتشفة بأسماء شركات وأمراء وملوك .

---

٣٦ جريدة الشروق المصرية، ١٠ /١٠/ ٢٠١٠

وكان مورتون ستانلى، الذي عمل لحساب الملك ليوبولد الثاني المثال البارز على فئة شريرة من المكتشفين، وهو الذي خصص الكونغو مستعمرة خاصة للملك البلجيكي وحفر نهرا من دماء لم يتوقف نزفها منذ ذلك الحين. وبعد ستانلي جاء كارل بيترس وآخرون كثيرون .

٥- كانت قد تقدمت علوم الطب وأمكن قهر الملاريا التي استحقت بسببها أقاليم غرب أفريقيا بجدارة لقب «مقبرة الرجل الأبيض».

هكذا، وبفضل هذه الأسباب وغيرها لم ينته القرن التاسع عشر إلا وكانت القارة الأفريقية قد خضعت للاستعمار الأوروبي باستثناء دولتين هما إثيوبيا وليبيريا علما بأنه لم يكن لأوروبا في أفريقيا في بداية القرن أكثر من ١٠ % من أراضيها خاضعة لها.

يختلف التزاحم الثاني الجاري حاليا عن التزاحم الأول في جوانب كثيرة. فالتزاحم الثاني لم ينعقد له مؤتمر كمؤتمر برلين، الذي انعقد في عامي ١٨٨٤ و١٨٨٥ ليضع قواعد التزاحم ويوزع الأدوار ويقسم أفريقيا ويقدم ألمانيا وإيطاليا دولتين استعماريتين أسوة بالمؤسسين الأوائل، وهم البرتغال وإسبانيا وهولندا وبريطانيا وفرنسا. يختلفان أيضا في أنه لا يوجد بين المتزاحمين الجدد دول أوروبية إذا لم نعتبر تركيا دولة أوروبية، فالأكثرية العظمى من المتزاحمين الجدد جاءوا من الصين في أقصى الشرق ومن البرازيل في أقصى الغرب ومن الهند وإيران .

بمعنى آخر، ولأول مرة في العصور الحديثة، تتزاحم على ثروات أفريقيا وأسواقها دول تنتمي للجنوب. وهى الحقيقة، التي أكدها الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا، إذ أكد أكثر من مرة أن بلاده مع دول أخرى «تحقق حلم الأجيال التي خضعت للاستعمار الأوروبي في أن تتعاون فيما بينها لتكسر قيود الاستعمار الغربي وتشترك في إقامة نظام عالمي جديد».

من ناحية ثالثة أو رابعة جاءت دول التزاحم الجديد مدفوعة بالرغبة في تحقيق هدف معلن وهو المصلحة المادية للطرفين. لا أحد جاء بزعم أو ادعاء أنه يحمل رسالة تبشير أو دعوات عنصرية مثل «رسالة الرجل الأبيض»، التي حملها الأوروبيون .

وأظن أن شبهة مماثلة أصابت المشاركة الإيرانية حين نشط رجال دين في نيجيريا من الذين درسوا في قم وطهران، مثل الشيخ إبراهيم زكزاكى، وبدأوا ينشرون في شمال نيجيريا أفكارا قريبة من المذهب الشيعي وإن شديدة التطرف. والمدهش أن تركيا شجعت السيد فتح الله جرين صاحب المذهب الديني المعروف باسمه ويتبعه الملايين من البشر في شتى أنحاء العالم على فتح مدارس تركية في تنزانيا كبداية.

ومع ذلك لا تخلو المقارنة بين التزاحمين الأول والثاني من أوجه شبه، أهمها على الإطلاق، أن الدافع الأساسي للتزاحم في معظم الحالات كان النمو المطرد في أنشطة وأرصدة الشركات العابرة للحدود في الدول المتزاحمة الجديدة، فمن البرازيل قادت عملية التوجه إلى أفريقيا شركة بتروباس للنفط وفالي للمعادن، وكلتاهما من أكبر الشركات العالمية وأقواها نفوذا.

ومن تركيا وجدت سياسة الحكومة تجاه إفريقيا دعما هائلا عندما اجتمع في استانبول مئات من كبار رجال المال في تركيا وأكثر من ألف رجل أعمال ومسئول أفريقي وعندما انعقدت أول قمة تركية أفريقية في أغسطس ٢٠٠٨ وحضرها خمسون دولة أفريقية .

وفى الهند تولت شركة تاتا TATA لصناعة السيارات وضع برنامج للتركيز على أفريقيا، وبدأ تنفيذه بتقديم قروض إلى موريشيوس وكينيا وإثيوبيا وقيام ولاية أندرا براديش بإرسال ٥٠٠ مزارع هندي إلى كينيا وأوغندا بناء على اتفاق يسمح لهم بزراعة أراضٍ كملاك وليسوا كأجراء لمدة ٩٩ عاما، بحساب ٣,٧٥ دولار للهكتار الواحد.

وفى كل الحالات، وبدون استثناء، لعب القادة السياسيون في دول التزاحم دورا بالغ الأهمية في تدشين العلاقات المكثفة مع أفريقيا وفى دعمها. إذ تولى مثلا كل من محمد خاتمي ورافسنجاني مسئولية تدشين العلاقات بين إيران وإفريقيا ثم تولى نجاد مسئولية دعمها وتعميقها.

وقام الأخير بزيارة في يوليو الماضي إلى غرب أفريقيا، وبخاصة السنغال التي زار رئيسها إيران ست مرات منذ عام ٢٠٠٣ بينما زارها نجاد ثلاث مرات.. ولا يخفى الاهتمام الإيراني بالنيجر تحديدا، فهناك يوجد أحد أهم مصادر اليورانيوم في العالم .

أما البرازيل فقد زار رئيسها لولا دا سيلفا القارة الأفريقية خلال مدة حكمه، التي لم تتجاوز ثماني سنوات إحدى عشرة مرة. زار ٢٥ دولة أفريقية، واستطاع بفضل سياسة شجاعة وجريئة وبجهود شخصية أن يصل بحجم التجارة بين البرازيل وأفريقيا إلى ٢٥ مليار دولار،لتصبح بلاده الثانية في الترتيب بعد الصين.

ويقول موريسيو كارديناس الباحث في مؤسسة يروكنجز إن المبادرة الأفريقية، التي دشنتها البرازيل دليل مؤكد على قوة العلاقة، التي قامت بين لولا، الرئيس ذي السمعة الاشتراكية، وقطاع رجال الأعمال البرازيلي، ومؤشر على أن العلاقات البرازيلية الأفريقية سوف تستمر وتنمو حتى بعد أن يترك لولا الحكم في يناير المقبل.

كان لافتا للانتباه إصرار الدول المتزاحمة الجديدة على تقديم ما يثبت أن لها ماضيا في أفريقيا أو تربطها بشعوبها صلات ووشائج شتى. بدت بعض مسوغات الترشح للتزاحم مثيرة مثل مسوغات البرازيل والصين، بينما كانت

مسوغات تركيا أقل إثارة وإيران منعدمة الإثارة. إيران لم تجد ما تقوله عن ماضٍ لها مع أفريقيا ولعلها ما زالت تبحث في كتب التاريخ القديم جدا. أما تركيا فقد حاولت تذكير الأفارقة بأنها ليست بدون خبرة في شئون القارة بدليل أن أقاليم شتى في أفريقيا كانت تخضع لسلطة الباب العالي. من هذه الأقاليم مصر والجزائر وتشاد وجيبوتي واريتريا وإثيوبيا وليبيا والنيجر والصومال والسودان وتونس. لا أظن أن تركيا كانت موفقة في التذكير بهذه المرحلة من تاريخها في أفريقيا.

البرازيليون كانوا أكثر توفيقا حين أقاموا حملتهم لدخول أفريقيا على حقيقة أن بلادهم تضم ثاني أكبر تجمع أفريقي في العالم بعد نيجيريا، إذ يبلغ تعداد البرازيليين من أصل أفريقي نحو ٧٦ مليون شخص من مجموع السكان (١٩٠ مليونا). وينعكس هذا بوضوح على الثقافة البرازيلية وطباع السكان واهتماماتهم.

أما الصين فكانت كعادتها مبدعة. إذ تقوم الآن بعثات علمية وعسكرية، وسط تغطية إعلامية كثيفة، بالبحث عن حطام سفينة حربية في منطقة قريبة من ساحل كينيا يقال إنها غرقت هناك في عام ١٤١٨ خلال قيامها بمهمة استكشافية. حدث هذا قبل أن يشرع البرتغالي فاسكو دى جاما في القيام برحلته الشهيرة، التي قادته إلى مومباسا على الساحل الكيني في أبريل من عام ١٤٩٨. أي أن السفن التجارية الصينية، التي أبحرت من الصين بقيادة القبطان المسلم الأصل Zheng He وصلت إلى أفريقيا قبل أي سفينة تجارية أوروبية. تقول الصين إن الأدميرال العظيم كان موفدا من الإمبراطور في مهمة سلام وصداقة!

بلغنا منذ أيام أنه انعقدت في مدينة سرت الليبية قمة ضمت عددا من القادة العرب والأفارقة .

بلغنا أيضا أنه لم تعرض على القمة مشاريع أو برامج اقتصادية وتجارية محددة ولم يحضر فيها رجال أعمال وصناعيون عرب وخرج عنها بيان إنشائي لا قيمة له بحساب زخم التزاحم الراهن وضخامة الاستثمارات الجديدة وكثافة شبكات العلاقات، التي تنسجها دول من الجنوب مثلنا مع دول القارة السمراء.

انعقدت قمة عربية أفريقية لم تحظ باهتمام عربي أو أفريقي ولم تقنع وسائط الإعلام العالمية بأنها تستحق مكانا بارزا في الصحف ووقتا معقولا في القنوات الفضائية.

قمة عربية أفريقية لم يهتم بها الإعلام الأفريقي ومرت مرور الواجب على الإعلام العربي.

أحاديث سودانية: تساؤلات حول مصر وتقرير المصير لجنوب السودان[٣٧]

أ/هاني رسلان

في الأسبوع الماضي عقد معهد أبحاث السلام بجامعة الخرطوم بالتعاون مع مركز دراسات المجتمع ندوة هامة وكاشفة عن دول الجوار للسودان وحق تقرير مصير الجنوب..

شارك في الندوة التي حظيت بتغطية واسعة، أساتذة وباحثون من دول عدة وشهدت حضورا نوعيا أثرى النقاش وانشغل بتدقيق وتمحيص المقولات والتحليلات التي طرحت، حيث حفلت الندوة بأوراق هامة عن مواقف كينيا وأوغندا وإثيوبيا وليبيا ومصر.. وكان من نصيب كاتب السطور أن يقدم ورقة موجزة تستعرض الموقف المصري وتسعى إلى بيان المراحل والتطورات التي مر بها وتحاول تحليل الدوافع والأهداف.

استعراض ما دار في هذه الندوة يستحق عرضا منفصلا، سوف نقدمه في موضع آخر إن شاء الله، إذ نعرض في هذه العجالة محددات الموقف المصري من مسألة حق تقرير المصير. باختصار نقول إنه من الثابت أن موقف مصر كان على الدوام يتحفظ على حق تقرير المصير باعتباره مدخلا لحل الأزمة السودانية، وكانت مصر ترى أن إقرار وتطبيق مبدأ المواطنة المتساوية بدون أي تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون هو المدخل والقاعدة الصحيحة التي تنبني عليها أي مقترحات لإنهاء الأزمة السودانية مع الحفاظ على الوحدة. غير أن تفاعلات الداخل السوداني وحالة الديالكتيك التي مرت بها مراحل التعامل مع حق تقرير المصير للجنوب، والتي بدأت بمناورة تكتيكية عام١٩٩٢، تطورت لكي تصل في نهاية المطاف إلى توقيع بروتوكول ماشاكوس في٢٠ يوليو٢٠٠٢ والذي التزمت فيه الحكومة السودانية بمنح هذا الخيار للجنوبيين في اتفاق ملزم برعاية أمريكية، وكما هو معروف فقد كان'ماشاكوس' هو القاعدة التي انطلقت منها وبنيت عليها اتفاقية نيفاشا بأكملها. أمام هذه التطورات المتسارعة تحول الموقف المصري إلى دعم فكرة الوحدة الجاذبة، عبر تطوير التعاون الذي كان من قبل مع جنوب السودان، إلى سياسة تعاونية تنموية سعيا لجعل الوحدة جاذبة، مع العمل لدعم الوحدة والحفاظ عليها إلى آخر دقيقة، وإن جاءت الرياح بما لا تشتهي السفن، سيكون ذلك رصيدا للتعاون مع دولة الجنوب الجديدة، التي يجب السعي لأن تكون علاقتها مع دولة الشمال ومع مصر علاقة تعاونية، فهذا هو أساس الاستقرار المنشود، ولعدم ترك الساحة خالية أمام دول أخرى تتربص الدوائر بشمال السودان ومصر وبالأخص إسرائيل، وأيضا لأن التعاون مع جنوب السودان مطلوب من أجل قضايا المياه.

هذا الطرح يبدو أنه غير واضح لدى بعض الإخوة في داخل السودان، أو ربما يثير لدى البعض تصورات لا أساس لها في الواقع، على أن مصر لديها ما تخفيه أو أنها ترى في تقسيم السودان مصلحة لها، وكل ما يسندون به هذا الرأي هو

---

٣٧ جريدة الأهرام الاقتصادي، ١١/١٠/ ٢٠١٠

القول أن مصر لا تقدم الدعم الكافي.. وإذا أحببنا أن نفحص هذه المقولات أو منطلقاتها، نجد أنها تنطلق من منطق ساذج يتسم بالتبسيط المخل، تماما مثل موقف دعاة الانفصال في الشمال الذين يملئون الدنيا ضجيجا، ويخلقون أجواء مسمومة، وكل مقولاتهم تنطلق من تصور يري أن الدولة السودانية مثل'قطعة البيتزا' سوف يتم اقتسامها بين الشمال والجنوب، ثم يذهب كل إلى حال سبيله لكي يؤسس دولته الخاصة 'النقية'.. كل منهم حسب تخرصاته وأوهامه.

إن السودان نسيج متداخل مهما ارتفع الصياح هنا وهناك بالدعوة للجهوية أو القبلية وغيرها. وهذا الصياح هو في حقيقته دعوة للإصلاح وإعادة النظر، ولكنه بحكم آليته الداخلية الخاصة، المحملة بالمشاعر الأولية والنزعات الشخصية يتحول إلى دعوة للهدم والتشرذم، حتى يأتي فيه صباح يعض فيه الجميع على بنان الندم بعد أن يكونوا قد 'خربوا مالطة'. ومصر لا يمكنها أن تتصرف طبقا لهذا الفهم المعوج الذي ينخرط فيه البعض، وقد برهنت على ذلك طوال الوقت، حتى في أحلك لحظات التدهور التي مرت بها العلاقات بين البلدين في عقد التسعينيات، ونشير هنا إلى مثالين فقط. فقد رفضت مصر توقيع عقوبات اقتصادية في مجلس الأمن على السودان في عام١٩٩٧، إثر حادثة أديس أبابا، ووقفت حائلا دون ذلك (باعتبارها المتضرر الأساسي في هذه الحادثة) لكي لا تعرض الشعب السوداني للضرر، ولكي لا تهز استقرار الدولة السودانية رغم الخلاف المستحكم الذي كان قائما آنذاك. وفي حالة أخرى تعبر عن نفس هذا المعنى وإن كانت من اقتراب مختلف، نذكر محاولة تخريب الخط الناقل للنفط في شرق السودان، والتي قام الفريق عبد الرحمن سعيد بإعلان المسئولية عنها من القاهرة.. كان رد الفعل الفوري هو الطلب إليه مغادرة البلاد بأسرع وقت.

وبالتالي فإن مصر لا يمكنها المجازفة بقضية مثل حق تقرير مصير الجنوب، أو بالأحرى انفصاله، بمثل هذه الدرجة من الاستخفاف أو المقامرة التي يتصورها البعض. فاستقرار السودان ووحدته أمران يتطابقان مع مصالح الأمن القومي المصري. ويبدو أن بعض الإخوة في السودان يقعون في تناقض هائل بين الحساسية المفرطة مما يتصورون أنه تدخل مصري في شئونهم، وبين إلقاء اللوم عليها بعد ذلك لأنها قصرت في العمل بشأن هذه القضية أو تلك، وكأنها كانت الطرف المخول بالتصرف في هذا أو ذاك.. هذه بطبيعة الحال تصورات غير صحيحة على الإطلاق، ولكن البعض يعجز عن أن يرى الواقع، فيطلق العنان لتصورات أو هواجس ما أنزل الله بها من سلطان. كما أنه من الواضح أن مصر ولا غيرها يستطيع أن يجبر طرفا ما أو فئة بعينها على سلوك هذا الطريق أو ذاك، فهذه التطورات والتفاعلات هي قضايا داخلية سودانية ذات طابع سياسي اقتصادي ثقافي لا يمكن تغييره هكذا، وهي حصيلة مسار طويل من تفاعلات الداخل السوداني بقواه السياسية ونخبه وقادته، وكل ما يمكن أن تقوم به دولة شقيقة للسودان مثل مصر، يبقي عاملا مساعدا وثانويا ولكنه ليس الذي يقرر وليس الذي يحدد المسار، وهذا ينطبق أيضا على كل جيران السودان والقوى الإقليمية المتدخلة سلبا أو إيجابا. وهذا هو نفسه ما أشار إليه ملس زيناوي رئيس وزراء إثيوبيا في كلمته القصيرة والإيجابية في اجتماعات نيويورك الأخيرة الخاصة بالسودان.

الحاجة إلى مصر تتصاعد[٣٨]

أ/جميل مطر

لا إسقاط في هذا المقال ولا نية متعمدة لإعلاء شأن آخرين والتقليل من جهد المسئولين المصريين. يخطئ من يكتب بأسلوب الإسقاط فشئون مصر لم تعد تتحمل رفاهة الجدل حول تفاهات إعلامية القصد منها تنفيه العقل العام وإشغال الناس بمسائل جانبية. موضوع مقالي هو السياسة الخارجية المصرية ومناسبة مقالي هي زيارة السيد أردوجان رئيس الوزراء التركي إلى لبنان.

تمنيت لو قامت الصحف المصرية بتغطية زيارة أردوجان للبنان بشكل أوسع، ومناقشة أهدافها وتداعياتها بموضوعية وتحليلها تحليلا نقديا. ولكن يبدو أن الخوف من تهمة الإسقاط حرمت مستهلكي أجهزة الإعلام المصري، وبخاصة المتخصصين في الشئون العربية والإقليمية، من الإطلاع على تفاصيل زيارة مسئول تركي كبير إلى لبنان كانت في حد ذاتها تعبيرا واضحا عن مرحلة تحول جوهري في نمط تفاعلات المنطقة العربية، وهى المنطقة التي يفترض أننا لا نزال نشكل جزءا رئيسا فيها، وكنا إلى عهد قريب نلعب الدور الأهم في تحديد توجهاتها، ويبدو أننا نحاول العودة من جديد إلى مكان فيها ومكانة ولا أقول العودة إلى ما كان عليه حالنا ومكاننا ومكانتنا.

لن أسرد في هذا المقال تفاصيل المقابلات أو التصريحات أو الخطابات التي ازدحمت بها الزيارة، ولكنى اخترت انطباعات تكونت نتيجة متابعة سريعة ومن بعيد للزيارة. كنت واعيا من البداية بأن الكتابة عن زيارة أردوجان للبنان ستتأثر حتما بالأفكار التي تلاطمت أثناء وفى أعقاب زيارة قام بها رئيس دولة إقليمية أخرى قبل زيارة أردوجان بأيام قليلة، وهى زيارة الرئيس الإيراني أحمدى نجاد إلى لبنان.

أكتب عن زيارة قام بها رئيس وزراء دولة إقليمية للبنان المأزوم داخليا وعربيا وإقليميا في أعقاب زيارة رئيس دولة إقليمية أخرى خلال مدة لا تتجاوز الأسبوعين، ولكن ما يشغل ذهني حقيقة هو أن لا دولة عربية واحدة اهتمت كما اهتمت إيران وتركيا فأرسلت رئيسا من عندها أو ملكا أو أميرا أو رئيس وزراء.

يعرف القادة العرب أن لبنان مأزوم فعلا، وأن شرارات أزمة إذا اشتعلت قد تتطاير في اتجاهات غير محسوبة فتصيب البعيد قبل أن تصيب القريب. أتوقف هنا لأسأل الأصدقاء المتابعين لتطور أمور مصر عن تصورهم لرأى المسئولين عن صنع سياسة مصر الخارجية في هاتين الزيارتين، وكيف ينظرون إلى المسألة اللبنانية برمتها. ولا أخفى خشيتي أن تأتى الإجابة، أو هكذا تبدو لي في موقعي كمراقب ومتابع، على النحو التالي.

---

٣٨ جريدة الشروق المصرية ٢٠١٠/١٢/٢

يخلف المسئولون المصريون عن السياسة الخارجية والمعلقين الإعلاميين الدائرين في فلكهم الانطباع بأنهم يتصرفون حيال لبنان والعراق وربما السودان من قواعد ومواقع متباينة.

تارة يتصرفون على قاعدة أن مصر طرف دولي وبخاصة عندما تتحدث عن لبنان نيابة عن الأوروبيين والأمريكيين أو عندما تقرر أن تتماهى معهم. وتارة تكون طرفا إقليميا وبخاصة عندما تزداد علاقاتها العربية احتقانا أو عندما تخشى على صلحها مع إسرائيل من شرارات أزمات العرب. وتارة تلعب دور الطرف العربي ولكن بغير اكتراث كبير وهو ما يحدث عادة وبالضرورة في المحادثات الثنائية مع بعض القادة العرب أو في كواليس الجامعة العربية.

نظريا نعرف أنه لا يوجد في مبادئ إدارة الدولة لعلاقاتها الخارجية ما يمنعها من أن تنفذ سياساتها الخارجية باستخدام مستويات ثلاثة: مستوى النظام الدولي بمعنى مستوى علاقاتها بالدول العظمى والكبرى وبالمؤسسات الدولية والشركات العالمية عابرة الجنسيات والشخصيات المعروفة بنفوذها وقوة تأثيرها، ومستوى النظام الإقليمي أو النظم الإقليمية التي تعتبر نفسها عضوا فيها، ومستوى العلاقات الثنائية مع مختلف دول العالم باعتبارها وحدات أو لاعبين منفردين. مفيد جدا أن تكون دبلوماسية الدولة كفئة للتعامل مع المستويات جميعها وأن يكون لديها الدبلوماسيون المتخصصون في التعامل مع كل مستوى من هذه المستويات.

ولكن وفى كل الأحوال يكاد يكون في حكم المستحيل أن تنفذ دولة سياسة خارجية متميزة إلا إذا كانت قاعدة عملها الإقليمي قوية وراسخة. وفى هذه الحالة ليس شرطا أن تكون الدولة عظمى أم صغرى. إن ما تحاول الصين تحقيقه على صعيد السياسة الخارجية يبدأ في الكوريتين وفيتنام وغيرها من دول شبه جزيرة الهند الصينية وتايوان واليابان ودول وسط آسيا ونيبال وبورما. عرف المسئولون في الصين منذ عصور المملكة الوسطى أنه بدون نفوذ قوى في المناطق الواقعة خلف حدودها فلن تنعم الصين بالسلام والطمأنينة.

نعرف الآن وبخاصة خلال الشهور الأخيرة أن الولايات المتحدة تعرف ما يعرفه القادة الصينيون من خلال تجارب القرون وتوصلت كما سبق أن فعلت مع الاتحاد السوفييتي إلى أن أي محاولة أمريكية أو من أية جهة لإنهاك الصين وتعطيل مسيرة نهضتها إنما يجب أن تبدأ في الدول الأقرب جغرافيا وثقافيا وسياسيا.

سمعت، أو ربما قرأت، لمن يقول إن الفرقاء اللبنانيين قد ينصتون باهتمام إلى نصائح واقتراحات الرئيس ساركوزى الفرنسي ورئيسا الوزراء برلسكونى الإيطالي والمستشارة السيدة أنجيلا ميركل الألمانية والسيد فيلتمان الأمريكي، وكل هؤلاء استمعوا قبل أيام باهتمام إلى نصائح واقتراحات الرئيس أحمدى نجاد الإيراني ورئيس الوزراء أردوجان التركي، فهل يستمعون باهتمام وينصتون إلى اقتراحات ونصائح الرئيس مبارك المصري إذا ذهب إليهم هناك؟.

لا أتردد عند الإجابة بنعم. نعم سيستمعون إلى ما يقول بكل الاهتمام والشغف بشرط أن يكون قادما إليهم كرئيس لمصر طرفا عربيا. وسيستمعون إليه باهتمام وشغف أقل قليلا لو كان قادما كرئيس لمصر طرفا إقليميا، وأظن أنهم وإن استقبلوه بكل التقدير والحرارة التي يستحقها رئيس الشقيقة مصر، فلن يستقبلوا اقتراحاته ونصائحه باهتمام إذا قدم نفسه رئيسا لمصر طرفا دوليا في الأزمة اللبنانية أو في أي قضية في أزمة الشرق الأوسط.

مشكلة دور مصر حسب ما يردده سياسيون ومعلقون عرب في لقاءاتنا الخاصة هي أن مصر ابتعدت سياسيا وتجاريا وثقافيا وعاطفيا إلى ما وراء الفضاء العربي، أعرف سياسيين ومفكرين لبنانيين اكتسبوا خلال العقود الأخيرة عادة التعامل مع مصر كطرف إقليمي وأحيانا كطرف دولي. مصر أعطت الانطباع، ولعله غير مقصود، بأنها منشغلة بأمور أخرى أهم كثيرا لمصلحتها الأمنية من قضايا العرب وبخاصة قضية لبنان. واللافت للانتباه أن المسئولين المصريين لا يبذلون جهدا مناسبا أو مقنعا لإزالة هذا الانطباع. ذات الانطباع لمسته لدى نخب ثقافية وسياسية في دول عربية أخرى، في مقدمتها السودان والعراق وسوريا ودول في المغرب العربي.

بات واضحا أن اللبنانيين وعربا آخرين إذا شعروا بحاجة ضرورية وعاجلة لطرف دولي يتحدثون معه ويسألون النصيحة أو الدعم فلن يطلبوا مصر، وإذا شعروا بحاجة ضرورية وعاجلة لطرف إقليمي له نفوذ أو شعبية في لبنان يتحدثون معه ويتلقون منه اقتراحات ونصائح أو يتحالفون معه أو ضده فلديهم طرفان هما إيران وتركيا وكلاهما شعر بالحاجة إليه ولبى الدعوة وكلاهما يعبر حقيقة عن مرحلة حيوية وخطيرة في العلاقة بين الجوار الإقليمي للنظام العربي والنظام الدولي.

مطلوب من مصر، أن تقول على لسان رئيسها وليس أي مسئول آخر، كلاما كبيرا. والكلام الكبير في السياسة الرشيدة ليس عنتريات.. يعنى مثلا أن تصدر من القاهرة الدعوة إلى «تشينيجن» عربية، أي تأشيرة دخول تصدر من دولة عربية واحدة صالحة لدخول جميع دول العرب، تعرف، ويعرف القاصي والداني، أن مجلس وزراء الداخلية العرب هو الجهة الأدق تنسيقا بين أطرافه، والقادر على أن يضمن كفاءة تسيير تأشيرة دخول جماعية كتلك التي تستخدمها أوروبا. سمعت أردوجان يقترحها، وهو اقتراح غير قابل للتنفيذ إقليميا بدون أن تكون قاعدته نظاما عربيا للتأشيرة الموحدة. فليصدر الاقتراح من القاهرة بحيث لا تبطله حجج الإرهاب والهجرة والتشدد الديني، وكلها مشكلات موجودة في أوروبا التي تطبق التأشيرة الموحدة، وموجودة في تركيا، ومع ذلك يقترح أردوجان تجاوزها بخطوة أولى نحو التكامل الإقليمي. تستطيع مصر تستطيع أن تلعب دورا إقليميا نشطا في جميع دوائرها الإقليمية، وتساهم في حل المشكلات العديدة التي تهدد استقرار الشرق الأوسط العادي والأوسع ولكن قبل أن تفعل ذلك يتعين عليها أن تقتنع أولا بأنها إذا أرادت أن تلعب أدوارا دولية أو إقليمية ذات قيمة فواجبها أن تمارس نشاطا أكبر وتبذل جهدا أعظم لتنشيط دورها كطرف عربي في الأزمات العربية.